



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

تعدد الأوجه الصرفية في الأسماء لألفاظ القرآن الكريم في تفسير الدرالمصنوع للسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)

رسالة قُدمت

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التربية اللغة العربية / اللغة

من قبل

براء حيدر هويدي حمد

بإشراف

أ. م. د. حمزة خضير أفندي القريشيّ

٢٠٢١ م

١٤٤٣ هـ

الإهداء



إلى الذي شقا وسعى حتى كبرت وبه في الحياة اقتديت

أبي أطل الله في عمره

إلى رمز الحب والحنان

أمي الغالية

إلى عائلتي الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل من أسهم في إضاءة دروبي العلمية

أهدي إلى هؤلاء جميعًا

ثمرة جهدي المتواضع



الشكر والعرفان

إلهي جَلَّلْتَنِي آلاؤكَ وطَوَّقْتَنِي نِعْمَاؤَكَ فَقَصُرَ فَهْمِي عَنْ إدْرَاكِهَا ، وَعَجَزَ لِسَانِي عَنْ إحصَاءِ مَا أَدْرَكْتُ مِنْهَا ، فَلكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ دَائِمًا وَأَبَدًا ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطْهَارِ .

أَتَقَدِّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ وَالْامْتِنَانِ إِلَى أَسَاتِيزِي الْمَشْرِفِ عَلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ (أ.م. د. حمزة خضير أفندي القريشي) الَّذِي كَرَّمَنِي بِعِلْمِهِ ، وَحَبَّانِي بِفَضْلِهِ ، إِذْ لَمْ يَأَلْ جُهْدًا فِي سَبِيلِ إِتِمَامِ عَمَلِي هَذَا ، فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ .

وَأَخْصُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ أَسَاتِيزِي الْأَجَلَاءِ (أ. د. حامد عبد المحسن) ، وَ (أ. د. علي عبد الفتاح) ، وَ (أ.م.د. محمد نوري الموسوي) ، وَ (أ.م. د. فالح حسن كاطع) ، وَ (أ.م.د. موسى خابط القيسي) عَلَى مَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ نَصَائِحٍ وَتَوْجِيهَاتٍ عِلْمِيَّةٍ فَجَزَاهُمْ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ .

وَبَعْدَ أَنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ وَأَعَانَنِي عَلَى إِتِمَامِ هَذَا الْبَحْثِ ، لَا يَسْعَنِي إِلَّا أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالشُّكْرِ وَالتَّبَجُّيلِ إِلَى أَسَاتِيزِي الْأَجَلَاءِ فِي كَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ تَعَهَّدُونِي بِوَافِرِ عِلْمِهِمْ ، وَطَيِّبِ خَلْقِهِمْ طَوَالَ مَسِيرَتِي الدِّرَاسِيَّةِ .

وختامًا لَا يَفُوتَنِي أَنْ أَتَوَجَّهَ بِالشُّكْرِ وَالْامْتِنَانِ الْوَافِرِ إِلَى أَعْضَاءِ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ لِتَكْرِمِهِمْ بِقِرَاءَةِ الرِّسَالَةِ وَمُنَاقَشَتِهَا ، وَ إِلَى كُلِّ مَنْ أَعَانَ وَأُسَهَّمَ بِمَدِّ يَدِ الْمَعُونَةِ وَالْمُسَاعَدَةِ لِي فِي إِقَامَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَلَا سَيِّمًا زَمِيلَتِي السَّتِ الْفَاضِلَةَ (رِوَاءُ سَلَامٍ) ، الَّتِي كَانَتْ لِي خَيْرَ مُعِينٍ فِي رِحْلَةِ كِتَابَتِي ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ أَسَدَّى لِي نَصْحًا أَوْ تَوْجِيهًا أَوْ إِرْشَادًا أَوْ دَعْوَةً فِي ظَهْرِ الْغَيْبِ . اللَّهُمَّ جَاذِهِمْ بِالْخَيْرَاتِ وَالْبَرَكَاتِ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ وَمَنِّي صَالِحَ الْأَعْمَالِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ
وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة آل عمران : ٧]



المحتويات

الموضوع		الصفحة
من	إلى	
أ - ث		المقدمة.
٧ - ١		التمهيد: السّمين الحلبيّ ومنهجه في تفسيره الدّر المصنّون
٣٩ - ٨		الفصل الأول : تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والاسم.
١٥ - ٨		• المبحث الأول: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجردة.
١٠ - ٨		١- صيغة (فعل)
١٠ - ٨		أ- رَعَدَ وَبَرَقَ
١٥ - ١١		٢- صيغة (فعل)
١٢ - ١١		أ- وَقَرَّ
١٥ - ١٣		ب- رِيَشَ
٢٤ - ١٦		• المبحث الثاني: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرف واحد.
١٨ - ١٦		١- صيغة (فعل)
١٨ - ١٦		أ- شَفَاءَ
٢١ - ١٩		٢- صيغة (فعل)
٢١ - ١٩		أ- وَقُودَ
٢٤ - ٢٢		٣- صيغة (صيغة (فعل) و(فعل))
٢٤ - ٢٢		أ- الوَسْوَاسَ
٣٩ - ٢٥		• المبحث الثالث: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرفين .
٢٩ - ٢٥		١- صيغة (تفعل)
٢٩ - ٢٥		أ- تَنَيَّانَ
٣١ - ٢٩		٢- صيغة (فعل)
٣١ - ٢٩		أ- قَرَبَانَ
٣٤ - ٣٢		٣- صيغة (فعل)
٣٤ - ٣٢		أ- رِضْوَانَ
٣٩ - ٣٥		٤ صيغة (مفعّل)
٣٩ - ٣٥		أ- مِثْنًا
١٠٥ - ٤٠		الفصل الثاني: تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والمشتقات
٥٨ - ٤٠		• المبحث الأول: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجردة.
٤٤ - ٤٠		١- صيغة (فعل)
٤٤ - ٤٠		أ- بَخَسَ

٤٦ - ٤٤	٢- صيغة (فعل)
٤٦ - ٤٤	أ- فَرُط
٥١ - ٤٧	٣- صيغة صيغة (فعل)
٤٩ - ٤٧	أ- رَزَق
٥١ - ٤٩	ب- بَذَعَ
٥٨ - ٥٢	٤- صيغة (فِعْلَة)
٥٥ - ٥٢	أ- وَجَّهَة
٥٨ - ٥٥	ب- خَلَفَة
٨٥ - ٥٩	• المبحث الثاني: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزیدة بحرف واحد.
٧٤ - ٥٩	١- صيغة (فَاعِلَة)
٦٤ - ٥٩	أ- خَائِنَة
٦٧ - ٦٥	ب- كَاشِفَة
٧٢ - ٦٨	ت- الطَّاعِيَة
٧٤ - ٧٢	ث- خَاطِنَة
٧٧ - ٧٥	٢- صيغة (فَعُول)
٧٧ - ٧٥	أ- رَسُول
٨١ - ٧٧	٣- صيغة (فَعِيل)
٨١ - ٧٧	أ- صَرِيخ
٨٥ - ٨١	٤- صيغة (فَعِيلَة)
٨٥ - ٨١	أ- بَقِيَّة
١٠٥ - ٨٦	• المبحث الثالث : تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزیدة بحرفين فأكثر.
٨٧ - ٨٦	١- صيغة (مَفْعَل)
٨٧ - ٨٦	أ- مَشْرَب
٩٧ - ٨٨	٢- صيغة (مَفْعُول)
٩٣ - ٨٨	أ- مَكْذُوب
٩٧ - ٩٤	ب- مَهْجُور
١٠١ - ٩٧	صيغة (مُفْعَل)
١٠١ - ٩٧	أ- المُمَزَّق
١٠٥ - ١٠١	صيغة (مُسْتَفْعَل)
١٠٥ - ١٠١	أ- مُسْتَقَر
١٠٥ - ١٠١	ب- مُسْتَوْدَع
١٤٧ - ١٠٦	الفصل الثالث: تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والجموع .
١١٧ - ١٠٦	• المبحث الأول: تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجردة.
١٠٨ - ١٠٦	١- صيغة (فعل)
١٠٨ - ١٠٦	أ- خَلَف

١١١ - ١٠٩	٢- صيغة (فعل)
١١١ - ١٠٩	أ- بُور
١١٤ - ١١٢	٣- صيغة (فعل)
١١٤ - ١١٢	أ- نُسُك
١١٧ - ١١٥	٤- صيغة (فعل)
١١٧ - ١١٥	أ- نَجَوَى
١٣٥ - ١١٨	• المبحث الثاني : تعدد الأوجه الصرفية المزیدة بحرف واحد.
١٢٠ - ١١٨	١- صيغة (فعل)
١٢٠ - ١١٨	أ- خِصَام
١٢٩ - ١٢١	٢- صيغة (فعل)
١٢٣ - ١٢١	أ- سُجُود
١٢٧ - ١٢٤	ب- نُفُور
١٢٩ - ١٢٧	ت- فُتُون
١٣٣ - ١٣٠	٣- صيغة (فعل)
١٣٣ - ١٣٠	أ- بُعُولَة
١٣٥ - ١٣٣	٤- صيغة (فعل)
١٣٥ - ١٣٣	أ- نَفِير
١٤٧ - ١٣٦	• المبحث الثالث : تعدد الأوجه الصرفية المزیدة بحرفين .
١٤٤ - ١٣٦	١- صيغة (فعل)
١٣٩ - ١٣٦	أ- حُسْبَان
١٤١ - ١٣٩	ب- الطَّوْقَان
١٤٤ - ١٤١	ت- بُنْيَان
١٤٧ - ١٤٤	٢- صيغة (مفاعل)
١٤٧ - ١٤٤	أ- مَرَضِع
١٥٠ - ١٤٨	• الخاتمة بأهم النتائج .
١٨٠ - ١٥١	• قائمة المصادر والمراجع .
A-B	• ملخص باللغة الانكليزية.

التمهيد

السَّامِعِينَ الْحَلَبِيِّ وَمَنْهَجُهُ فِي كِتَابِهِ
الدُّرِّ الْمَصُونِ

السّمين الحلبيّ ومنهجُهُ في كتابه الدّر المصنُون

أولاً: منهج السّمين الحلبيّ في تعدد الأوجه الصرفية

يُراد بالمنهج الطريق أو المسلك الذي يتبعه الباحث أثناء مسيره في خطوات بحثه^(١)، أي هو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمّن على سير العقل ، و تحدّد عملياته كي يصل إلى نتيجة معلومة^(٢) .

أمّا تعدد الأوجه الصرفية فيقصد بها تشعب المعنى الدلالي للصيغة الواحدة بدلالاتها على أكثر من معنى، ومن ذلك التعدد الحاصل في صيغة (فَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين فعلى سبيل التمثيل نجدها تارةً دالة على المصدر وتارةً أخرى دالة على اسم المفعول أي^(٣) . وكذلك صيغة (فَاعِل) تكون حاملة لمعانٍ صرفيةٍ متعددة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة من باب السماع ، فضلاً عن كل ما جاء في القرآن هو من باب الثبات لا التجدد . وقد تحتل المعنيين معاً، وغيرها من الألفاظ القرآنية التي تعددت فيها المعاني ضمن الصيغة الصرفية الواحدة .

وهناك جملة من الأسباب التي تفسر ظاهرة تعدد الأوجه الصرفية يمكن إجمالها بما يأتي:

١- الطبيعة الاشتقاقية وأثرها في تعدد المعنى للصيغ الصرفية

من المظاهر الطبيعية الاشتقاقية أنّها تعطي المرونة ، والسهولة في تعدد المعاني الصرفية التي تدل عليها الصيغة الواحدة ، وإذا كانت بعض الصيغ قد احتملت دلالات معينة إلا أنّ هناك صيغ تشترك في الدلالة على معانٍ مختلفة ، وهذا ما نجده في اللغة من ورود ألفاظ على أوزان مخصصة إلا أنّ هذه الأوزان تحتل

(١) ينظر: منهج البحث الأدبي: ١٣ .

(٢) ينظر: مناهج البحث العلمي: ٣ .

(٣) ينظر: الأبنية الصرفية دراسة تحليلية لمفهوم التعددية : د. عبد المجيد الجيلي إبراهيم : ٤٦ ، المجلة العلمية لجامعة الامام المهدي ، العدد ٩ - يوليو ٢٠١٧ م ، (بحث).

معاني متعددة مثلاً صيغة (فَعُول) قد ترد بمعنى (فَاعِل) رَجُلٌ صَبُورٌ ، أو بمعنى (مَفْعُول) مثل: رَكُوبٌ ، وَحُلُوبٌ وإلى غير ذلك من الألفاظ ، وأشار إلى هذا براجستراسر، إذ قال: ((وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات فكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة ، ولكل اسم معناه وخدمته داخل ذلك الحيز يبني على ذلك الوزن مع أنَّ كثيراً من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة، وكثيراً من المعاني يؤدي بها بأوزان متعددة))^(١) وبهذا نجد أن الصيغة الصرفية الواحدة تدل على أكثر من معنى فتارة اسم مكان ، وتارة مصدرًا ، وتارة اسماً وهذا ناتج عن الطبيعة الاشتقاقية للصيغة الصرفية الواحدة وما تحمله من معاني مختلفة .

ونجد الصيغة الصرفية الواحدة صالحة للتعدد والاحتمال بما يُدلل على إمكانية توليد معانٍ جديدة ، من ذلك مثلاً التعدد في صيغة (فَعِيل) التي جاءت اسماً وصفة، وأتت بمعنى (فَاعِل) وبمعنى (مَفْعُول) وبمعنى (مَفْعَل) بكسر العين، و(مَفْعَل) بفتح العين، وبمعنى (أَفْعَل) ، و(فَعَل) بفتح العين كيقين بمعنى يَقِن ، وَعَسِيرٌ بمعنى عَسَرَ ، وجاءت اسماً للمكان واسماً للآلة ، وجاءت ظرفاً ، وجاءت دالةً على المبالغة والصفة المشبهة ، وأتت دالة على الجمع^(٢) .

وأهم سمات الصيغ الصرفية أنَّها تتميز بتحويلات داخلية ، فأدت هذه التحويلات إلى إنتاج عدد من الصيغ الصرفية ، وعلى هذا حمل العلماء الصرفيون أنَّ هناك صيغاً أصلية وصيغاً فرعية^(٣) .

وهذه التحويلات الداخلية الحاصلة في البناء أسفرت عن توليد صيغ صرفية مختلفة مما أدى إلى تجاوب هذه الصيغ للمعاني الجديدة ، فتأتي تارة دالة على اسم الآلة ، وتارة أخرى دالة على المَصْدَرِ، وتارة دالة على المبالغة مما أدى إلى توليد

(١) التطور النحوي للغة العربية : ٦٥ .

(٢) ينظر: صيغة فاعل دراسة نحوية صرفية دلالية : مقدمة الرسالة (ب) ، واشتراك الصيغ الصرفية في العربية : ٩٥ ، (أطروحة دكتوراه) .

(٣) ينظر: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية : ٤٤ .

أوجه صرفية متعددة لتلك الصيغ ، وهذا كله يعود إلى الاشتقاق وطبيعته التي أعطت للصيغ الصرفية مزيداً من الحرية والتنقل سواء على المستوى التوليدي للصيغة الواحدة من إنتاجها عدد من المعاني المختلفة ، أو على مستوى التشارك على المعاني الصرفية المختلفة للصيغة الواحدة؛ لأنَّ الاشتقاق من أهم ما تميزت به اللغة العربية وهو وسيلة من وسائل نموها وتطورها ، فهو يتيح لها مواكبة التطور الذي تمر به سائر اللغات في العالم من طريق ما يوفره لها من صياغة ألفاظ كثيرة لمعانٍ متعددة مختلفة من مادته الأصل^(١).

٢- اختلاف المعاني للصيغة الصرفية الواحدة :

بين الدكتور فاضل السامرائي هذا الاختلاف بقوله: ((ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة ، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة))^(٢). ويتضح من ذلك أن لكل صيغة صرفية معنى، وهناك بعض من الصيغ الصرفية تتولد عنها معاني كثيرة ، ومن مظاهر هذا الاختلاف أن تكون صيغة (مُفْعَل) دالة على اسم الفاعل ومرة أخرى دالة على اسم المفعول فتكون صيغة (مُفْعَل) من ناحية مستوى البناء الظاهر بلفظ واحد إلا أن معناها يختلف في كل مرة كما نجده في لفظة (مُسْتَل) في قولنا : هذا الرجل مُسْتَل لأعمال غيره ، فهنا (مُسْتَل) بمعنى اسم الفاعل ، وقولنا : هذا التقرير مُسْتَل من أطروحة علمية ، فتكون لفظة (مُسْتَل) في هذه الجملة بمعنى اسم المفعول^(٣)، وبهذا نجد ما تحمله الصيغة الواحدة من معاني متعددة يؤدي إلى التعدد في الأوجه الصرفية لكل صيغة من الصيغ الصرفية .

(١) ينظر: اشتراك الصيغ الصرفية في العربية : ٩٧ ، (أطروحة دكتوراه) .

(٢) معاني الأبنية في العربية : ٤ .

(٣) ينظر: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية : ٧٣ .

٣- اختلاف لغات العرب ولهجاتها:

من العوامل التي أدت إلى ظاهرة التعدد في الأوجه الصرفية هي اختلاف اللغات ، والعلاقة بين اللغة واللهجة علاقة العام بالخاص ؛ لكون تلك اللغة تشتمل على لهجات عدة مختلفة لها خصائصها وميزاتها التي تختلف عن اللهجة الأخرى، كما كان بنو أسد يقولون في سَكْرَى سَكْرَانَةٌ^(١) ويريدون بها الاسم ، وربما تكون في لهجة ثانية يراد بها المصدر . ومن مظاهر اختلاف لغات العرب ما جاء من تعدد المعاني للصيغة الصرفية الواحدة أو تعدد المعاني في صيغ المصادر ، وهذا مانجده في صيغة (فَعَلَ) يراد به المَصْدَر عند الحجاز، وقد تكون في لهجات أخرى يراد بها اسم الفاعل أو اسم المفعول .

وتعدد اللغات واللهجات سبباً في تعدد المعاني للصيغ الصرفية وهذا ما نجده في تعدد صيغ الجموع ف قد نجد اللفظة محتملة لمعنى الجمع ومعنى المصدر معاً ويتجلى ذلك أيضاً في السياقات المتصلة بالقرآن الكريم^(٢) كما في لفظة (طَبَاقاً) من قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طَبَاقًا﴾ [سورة الملك : من الآية: ٣]، قال ابن عاشور: ((والطباقي يجوز أن يكون مصدر (طابق) وصفت به السماوات للمبالغة، أي شديدة المطابقة... ويجوز أن يكون (طباقياً) جمع طبق والطَّبَقُ المُساوي في حالة (مَا))^(٣)، وأشار إلى صيغ الجموع إبراهيم السامرائي ، إذ قال: ((وكثرة صيغ جموع التكسير تسترعي التأمل والنظر، بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات))^(٤). وهناك صيغ ولدت عن طريق السماع كانت لها أثر بالغ في تعدد الأوجه الصرفية في الموضوع الواحد ، ويبدو أن اختلاف اللهجات سبباً من أسباب التعدد الصرفي ؛ لأنَّ التغيير في المستوى الصوتي والصرفي الذي ينال بنية اللفظة غالباً ما يكون راجعاً إلى لهجة اعتادت عليها وجُبلت .

(١) ينظر: فصول في فقه العربية : ٧٢ ، وفي اللهجات العربية: ١٥ - ١٦ .

(٢) ينظر: أشتراك الصيغ الصرفية في العربية : ٥ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦ / ٢٩ .

(٤) دراسات في اللغة : ٧٨ .

٤- القراءات القرآنية وأثرها في تعدد الأوجه الصرفية :

عرفها عبد العظيم الزركاني بأنها: ((مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها))^(١). ومن هذه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [سورة البقرة: من الآية: ٨٣] قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ، ونافع ، وعاصم وابن عامر "حُسْنًا" بضم الحاء وإسكان السين ، وقرأ حمزة والكسائي "حَسَنًا" بفتحهما^(٢). وأنَّ "الحُسْنَ" بضم السين لمن أراد المصدر والاسم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا﴾ [سورة العنكبوت: من الآية: ٨]، وإمّا بالفتح "الحَسَنَ" أنه أراد به الصفة لمَصْدَرٍ محذوف والتقدير: "قولوا للناس قولاً حسناً" فأقام الصفة مقام الموصوف^(٣)، وهناك صيغ أخر أدت قراءتها إلى تعدد المعاني للصيغ الصرفية كما في لفظة (قَرَح) من قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [سورة آل عمران من الآية: ١٤٠] حملت اللفظة معها وجهين صرفيين أحدهما المصدر، والثاني الاسم ، وقرئت (قَرَح) بفتح القاف والراء على المصدر من (قَرَح - يَقْرَحُ - قَرَحًا)^(٤) وما كان بدلالة الجرح وهو الاسم إذا كان مضموم القاف (قُرَحًا)^(٥)، وغيرها من القراءات القرآنية فهذه قراءات صرفية^(٦). وأما موقف اللغويين من القراءات القرآنية فَمِنْهُمْ مَنْ تصدى لها وخطاها، وخطاها، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَيْدَاهَا^(٧).

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن: ١ / ٤١٢ .

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٦٢ .

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع : ٨٤ .

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦٨/٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٦٨ / ٣ .

(٦) ينظر: الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم : ٣ ، (أطروحة دكتوراه) .

(٧) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٨٣ - ٨٤ ، وإبراز المعاني من حرز الأمانى:

إذ يمكن القول أنّ القراءات القرآنية أحد الأسباب التي أدت إلى تعدد الأوجه الصرفية في لفظة قرآنية معينة ؛ وذلك لأنّ هذه القراءة قد غيرت من معنى أو مبنى تلك الصيغة الصرفية وبالتالي نتج عنها التعدد الصرفي . وقد أشار لهذه القراءات عدد من الدارسين والباحثين ^(١) .

ومن يُنعم النظر في منهج السّمين الحلبيّ في تعدد الأوجه الصرفية لألفاظ القرآن الكريم في تفسيره يجدّه قد اتّبع منهجًا واضحًا وكان لهذا المنهج ملامح متعددة، ومن أهمها ما يأتي :

١- التزام السّمين الحلبيّ بالدقة والتنظيم عند عرضه لتعدد الأوجه الصرفية للمفردة القرآنية وعند نقله لآراء العلماء في ذلك ، ولم يكن يدع الآية الواحدة إلّا ومرّ بها لغةً أو نحوًا أو صرفًا أو بيانًا ^(٢) .

٢- غنيّ السّمين الحلبيّ بإيراد آراء العلماء ، كما غنيّ بالردّ على الزمخشريّ وابن عطية وأبي البقاء وشيخه أبي حيان الأندلسيّ ، وتعرضه لكلام مكي القيسيّ والنحاس ؛ لأنّه كما يقول : ((أعني الناس بما قصدته وأغناهم)) ^(٣)

٣- نجد السّمين الحلبيّ إذا وافقته مادة لغوية متصله بعلم الصرف لا يألُ جهدًا في عرض كل ما قيل فيها من أقوال ^(٤) .

٥- عمد السّمين في أغلب الأحيان إلى ذكر الوجه الراجح أولاً ، وبعده الوجه المرجوح ، وغالبًا ما يسبقه بكلمة " قيل " ، إشارةً إلى ضعفه في الغالب .

(١) ينظر: دراسة الظواهر النحوية واللغوية في القراءات الواردة في كتاب الدّر المصنوّن للسّمين الحلبيّ، صالح ذيب صالح الجبوري، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠٠٢م ، والاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في المعنى عند السّمين الحلبيّ في الدّر المصنوّن دراسة سورة البقرة : م.م سوزان عبد الواحد عبد الجبار ، مجلة جامعة الأنبار ، م٢ / العدد الثامن ، ٢٠١٠م .

(٢) ينظر: الدّر المصنوّن : مقدمة المؤلف: ٣٠/١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه : مقدمة المؤلف: ٦ /١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: مقدمة المؤلف: ٣٢/١ .

٦- يسعى السّمين في الأغلب إلى التصريح بالسبب الذي يدفعه إلى ترجيح الوجه الصرفي أو تضعيفه ، وقد يكتفي أحياناً بترجيح الوجه الصرفي ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ السببَ مَعْرُوفٌ لا غموض يعتريه.

٧- تعدد الأسس التي اعتمدها السّمين الحلبيّ في تعدد الأوجه الصرفية ، إذ نجده تارةً يحكّم المعنى وسياق الآية الكريمة ، وتارةً أخرى يحكّم السماع ، وتارةً القياس.

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمة

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ نَبِينَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْمُنْتَجِبِينَ .

أَمَّا بَعْدُ ..

فإنَّ اللغة العربية مصدرُ قوةٍ ، وفخرٌ للأمة العربية ؛ فهي لغة القرآن الكريم، واللغة الأكثر تحدثًا في العالم ، فضلًا عن كونها لغة الحوار والتواصل بين أفراد المجتمع ، وممَّا يزيد من أهمية هذه اللغة عند العرب والمسلمين أنَّ معجزة الرسول (ﷺ) وهي القرآن الكريم ، جاءت بهذا اللسان العربي المبين. كما أنَّها لغة ذات جذور وأصول عريقة ، بحيث تنماز المفردة الواحدة بعدد من الميزات والتسميات على عكس اللغات الأخر ، إذ يمكن دراسة كل مفردة فيها بعدد من الطرائق تبعًا للعلم الذي يتناولها. وأحد هذه العلوم المتبعة في دراسة اللغة هو علم الصرف الذي يختصُّ بدراسة بنية الكلمة ، وكيفية صياغة الأبنية الصرفية فيها ، وقام هذا العلم لحفظ اللسان من اللحن وهو علم مستنبط من أقوال العرب والقرآن الكريم والمتمثل بالألفاظ والمفردات التي أنبنت من البنية الثلاثية التي وظفها المعجميون من بعد في القرن الثاني الهجري .

ولقد أولى علماء العربية القدماء والمحدثون (المستوى الصرفي) عناية كبيرة ومنهم السَّمين الحلبيّ، إذ كان كتابه سِفْرًا حَافِلًا بعلوم العربية ، ومنها المادة الصرفية، ويعد من بين مجموعة الكتب والمصنفات التي وضعت في إعراب القرآن الكريم، إذ جاء موضوع دراستي عن (تعدد الأوجه الصرفية في الأسماء لألفاظ القرآن الكريم في تفسير الدُر المصنُون للسَّمين الحلبيّ [ت ٧٥٦هـ]) .

وأما سبب اختياري لهذا الموضوع ، فإنَّه ذو صلة بكتاب الله جلّ ثناؤه وهو يحقق رغبتني في الاتصال بكتاب الله عز وجل، ولكثرة الأبنية الصرفية في التعبير القرآني ، إذ كان لها أثرٌ واضحٌ في إضفاء دلالات خاصة للبنى الصرفية ، ولبيان ما تحمله الألفاظ القرآنية من دلالات متعددة وأنَّ القرائن هي التي تحدد المراد منها، والكشف عنها، ولأهمية دراسة المسائل الصرفية بصفة عامة ووجودها في الدُر المصنُون بصفة خاصة، والاطلاع على ما ذكره العلماء الصرفيون واللغويون والمفسرون حول ظاهرة التعدد في الأوجه الصرفية عن طريق نقل السَّمين الحلبيّ

لآرائهم وأقوالهم في كتابه ثم بيان رأيه بقضية التعدد الحاصلة في تلك الصيغ الصرفية .

وتهدف هذه الدراسة للكشف عن تعدد الأوجه الصرفية لألفاظ القرآن الكريم الواردة في الدُّر المصنُون للسَّمين الحلبي عن طريق إبرازه لأقوال المفسرين واللغويين في تلمس دلالتها، إذ نجد أكثر كتب المفسرين الذين كان أكثرهم من اللغويين مليئة بشواهد كثيرة لتلك الظاهرة ؛ وذلك لثراء آيات القرآن الكريم بالمعاني التي لا تعد ولا تحصى ، فقد نجد بعض المفسرين واللغويين ومنهم السَّمين الحلبي يذكر لتلك الألفاظ وجهين، أو ثلاثة أو أكثر، وكلَّ وجه صرفي يختلف عن الوجه الآخر في المعنى . و قد أولى الباحثون عناية كبيرة بتفسير الدُّر المصنُون بالأبحاث والدراسات الجامعية من الناحية الصرفية، ويمكن أن نذكر من هذه الدراسات :

(١) أثر المعنى في تعدد الأوجه الصرفية في سورة البقرة في كتاب الدُّر المصنُون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي: أحمد حمدان حطاب ، أطروحة دكتوراه ، جامعة مؤتة ، الأردن، ٢٠٠٧ م .

(٢) الدُّر المصنُون في علوم الكتاب المكنون (دراسة صرفية)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٩ م .

(٣) التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في الدُّر المصنُون للسَّمين الحلبي (دراسة تطبيقية في الربع الأول من القرآن الكريم) ، منال حيدر محمد أحمد مصباح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزيرة ، كلية التربية - حنتوب، ٢٠١٧ م .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُبنى على ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة بيّنت أهم نتائج الدراسة .

وقد قسمت التمهيد وهوبعنوان (السَّمين الحلبي ومنهجه في كتابه الدُّر المصنُون) على النحو الآتي:-

(١) حياة السَّمين الحلبي متناولة ولادته ، وثقافته ومكانته العلمية، وشيوخه وأشهر مصنفاته ، وسنة وفاته.

(٢) منهج السَّمين الحلبي في تعدد الأوجه الصرفية ، مع الإشارة إلى أسباب التعدد بصورة عامة.

وتناولتُ في الفصل الأوّل (تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والاسم)، ضمّ ثلاثة مباحث ، فكان المبحث الأوّل في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجرّدة)، أمّا المبحث الثاني فكان في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرف واحد)، وتضمّن المبحث الثالث (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرفين).

وجرى الحديث في الفصل الثاني عن (تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والمشتقات)، وضمّ ثلاثة مباحث ، فكان المبحث الأوّل في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجرّدة)، والمبحث الثاني في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرف واحد)، واختص المبحث الثالث في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرفين فأكثر).

وجاء الفصل الثالث ليقف على (تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والجموع)، وضمّ ثلاثة مباحث ، فكان المبحث الأوّل في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المجرّدة) ، والمبحث الثاني في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرف واحد)، والمبحث الثالث في (تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ المزيدة بحرفين)، وأمّا الخاتمة فأودعتها أهم نتائج البحث .

وسارت هذه الدراسة على المنهج الصرفي الدلالي في اختيار الصيغ الصرفية لألفاظ القرآن الكريم ، إذ تبدأ المسألة الصرفية بذكر نصّ السّمين ، ثم دراسة الصيغة الصرفية أو اللفظة المحتملة للأوجه الصرفية في كتب المفسرين المتقدمين والمتأخرين والنحويين والصرفيين ، وفي كتب المعاجم . وفي ختام دراسة اللفظة أو المسألة الصرفية أوردتُ رأي السّمين وترجيحاته وتضعيفاته لتلك الأوجه الحاصلة في اللفظة . ثم ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنّه الأنسب في الآية المباركة بالاعتماد على الأدلة التي تؤيد ذلك .

وأمّا المصادر التي اعتمدتها في دراستي فكانت مجموعة من كتب اللغة والصرف والتفسير، وكتب المعاجم، منها العين للفراهيديّ (ت ١٧٠هـ)، وكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميميّ، (ت ٢١٠هـ) ودقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (متوفي بعد سنة ٢٢٨هـ)، والممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ الإستراباذيّ (ت ٦٨٨هـ)، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثيّ وغيرها .

وأجدُ لزاماً عليَّ أنْ أذكر من مدَّ يدَ العون لي في اختيار عنوان رسالتي وهو الأستاذ الدكتور (كاطع جار الله سَظَّام) (رحمه الله) .

وأَتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي المشرف (أ.م. د. حمزة خضير أفندي) على قبوله هذا المقترح أيضاً ، فتعجز كلمات الثناء أنْ تفي حقكما ، فقد كانت توجيهاتكما السديدة خير دليلٍ لإنجاز رسالتي، فلكما مني كل التقدير والاحترام .

وختاماً أسأل الله أنْ يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأنْ يلهمني الصواب في القول ، والسداد في العمل ، وأنْ يتم بعلمي هذا النفع والفائدة .

وآخر دعوانا أنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِ بَيْتِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .

الباحثة

الخاتمة

الخاتمة

آن لي - بلطف من الله تعالى - أن أسطر ما جنيته من ثمار هذه الرحلة في الدُرّ المصنُون بهذه النقاط :

(١) إنَّ تعدد الأوجه الصرفية لألفاظ القرآن الكريم في الدُرّ المصنُون يؤدي إلى توسيع المعنى وإثرائه ، بحيث إنَّ هذا التعدد لا يلغي معنى بمعنى آخر ، وإنما السياق هو الفصل في تحديد المعنى المراد من تلك الصيغة ، ومن حيث وجود صيغة بديلة عن الصيغة الأخرى في السياق يؤدي إلى حضور معنيين، معنى ظاهر من بنية الصيغة ، ومعنى عميق مستنبط ممَّا تختزنه تلك الصيغة .

(٢) وجدتُ السَّمين إزاء تعدد الأوجه الصرفية لألفاظ القرآن الكريم غالبًا ما يشير إلى الاحتمال الصرفي في الصيغة الواحدة ، وكأنَّ المعنى والسياق عنده يقبلان تلك الاحتمالات ، وأحيانًا يرجَّح وجهًا على الآخر إذا نهض عنده دليل وحجة تدعم رأيًا على الآخر .

(٣) نلحظ السَّمين الحلبيَّ عند نقله لآراء العلماء كان يهتم بترجيح أو تضعيف تلك الآراء بحسب الضوابط المحددة ، وأحيانًا نجده يكتفي بأن يعرض الأقوال دون أن نلتمس أثرًا لرأيه .

(٤) بينت الدراسة تعدد الأوجه الصرفية عند السَّمين الحلبيَّ الحاصل في فُلك الصيغ الصرفية المجردة ، ولاسيَّما في الصيغ الآتية (فَعَلَ ، فَعِلَ ، فَعُلَ ، فَعُلَى ، فَعُلْ ، فَعَلْ)

(٥) كان لظاهرة التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية لألفاظ القرآن الكريم في الدُرّ المصنُون أثرٌ واضحٌ في مسألة تعدد الأوجه الصرفية ، أي إحلال صيغة محل صيغة أخرى، إذ نجد صيغة (فَعِيلَ) مثلاً يراد بها المصدر ، وتأتي بمعنى فاعل، وبمعنى مَفْعُول ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة. وأيضًا صيغة (فَعُولَ) قد ترد بمعنى فاعل كرجل صَبُور، أي صابر، أو بمعنى

مَفْعُول، مِثْلُ رَجُلٍ رَكُوبٌ ، أَي مَرَكُوبٌ ، وَغَيْرُهَا مِنَ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَةِ وَهَذَا مَا أَوْضَحَهُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ .

(٦) تَعَدُّ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةَ عِنْدَ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ يَعُودُ فِي الْأَغْلَبِ إِلَى تَشَعُّبِ الصِّيَغَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَى مَعَانٍ مُتَعَدَّةٍ ، فَالْجَنُوحُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْ مَعْنَى عَنْ صِيغَةٍ مُشْتَهَرٍ وَرُودِهِ فِيهَا إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى أَقْلَ اشْتِهَارًا ، وَوُرُودِهِ فِيهَا هُوَ لِمُغْزِ التَّوَكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى .

(٧) كَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ مَدَى تَنْبِهِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ لظَاهِرَةِ تَعَدُّ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةِ فِي أَلْفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ النَّاتِجَةِ عَنْ تَعَدُّ الْمَعْنَى لِلصِّيَغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْوَاحِدَةِ بِدَلَالَتِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَظِيفَةٍ وَمَعْنَى .

(٨) أَظْهَرَتِ الدِّرَاسَةُ الْمَعَانِي الْوَارِدَةَ لِأَلْفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي تَفْسِيرِ السَّمِينِ وَالتِّي تَنْسَاقُ مِنْ تَعَدُّ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةِ ، وَإِيرَادِ مِنْهَا الْمَعْنَى الَّتِي يَتَنَاسَبُ مَعَ سِيَاقِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ .

(٩) بَيَّنَّتِ الدِّرَاسَةُ التَّعَدُّدَ الْحَاصِلَ لَدَى السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ فِي الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَزِيدَةِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهَا (فَاعِلَةٌ ، فِعَالٌ ، فَعْلَالٌ ، فَعُولٌ ، فُعُولٌ ، فُعُولَةٌ ، فَعِيلٌ ، فَعِيلَةٌ). وَالصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَزِيدَةِ بِحَرْفَيْنِ مِنْهَا (تَفْعَالٌ ، فَعْلَانٌ ، فُعْلَانٌ ، فَعْلَانٌ ، مَفْعَالٌ ، مَفْعُولٌ ، مَفَاعِلٌ) .

(١٠) كَانَ لِلَسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ وَقْفَةٌ تَأْمِيلَةٌ دَقِيقَةٌ فِي التَّمَاسِ الْمَعَانِي لِلدَّلَالَةِ الصَّرْفِيَّةِ، وَالكَشْفِ عَنِ الْوُجُوهِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُتَعَدِّدَةِ عَلَى وَفْقِ الْجُذْرِ الْمَعْجَمِيِّ، وَالِاشْتِقَاقِ وَأَثَرِهِ فِي بَيَانِ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةِ، وَعَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ لِتَأْيِيدِهِ وَجْهًا مِنْ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةِ الْآخَرِ .

(١١) أَسْفَرَتِ الدِّرَاسَةُ عَنْ عَرْضِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ لِآرَاءِ الْمَفْسُرِينَ وَاللُّغَوِيِّينَ وَالصَّرْفِيِّينَ حَوْلَ مَسْأَلَةِ التَّعَدُّدِ الْأَوَجُهَ الصَّرْفِيَّةِ لِأَلْفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي تَفْسِيرِ الدُّرِّ الْمَصُونِ وَبَيَانِ وَتَحْلِيلِ مَدْلُولَاتِهَا الصَّرْفِيَّةِ فِي مَضَامِينِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ.

١٢) بينت الدراسة أنّ جموع التكسير الواردة في الدُّر المصُّون اتسعت فيها الأوجه الصرفية بينها وبين المصدر والوصف ، والمبالغة ، واسم الجنس الجمعي ، والمفرد الذي يراد به معنى الجنس .

١٣) توصلت الدراسة إلى عرض تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر والمشتقات، ووضحت أنابة كل من المصدر عن المشتقات في الدلالة كما تنوب المشتقات عنه .

الفصل الأول

تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر

والاسم

المبحث الأول

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المجرّدة

صيغة (فعل)

(رَعْدٌ وَبَرْقٌ)

ذكر السمين الحلبي أن لفظتي (رَعْدٌ وَبَرْقٌ) في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْءِءَانِهِمْ مِّنَ الصَّوْعِ حَذَرٌ أَلْمُوتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩] تحتلان ثلاثة أوجه صرفية، إذ قال: ((وهما في الأصل مَصْدَرَانِ تقول: رَعَدَتِ السَّمَاءُ تَرَعْدُ رَعْدًا وَبَرَقَتْ بَرْقًا، قال أبو البقاء: «وهما على ذلك [مُوحَّدَتَانِ] هنا يعني على المَصْدَرِيَّة»^(١)، ويجوز أن يكونا بمعنى الرَّاعِدِ والبارِقِ نحو: رجلٌ عَدْلٌ ، والظاهر أنهما في الآية ليس المراد بهما المَصْدَرُ بل جُعِلَا اسْمًا للهِزِّ واللمعانِ ، وهو مَقْصُودُ الآية ، ولا حاجة حينئذٍ إلى جَعْلِهِمَا بمعنى اسمِ فاعِلٍ))^(٢) .

الوجه الأول كونهما مَصْدَرَيْنِ لم يذكره أحدٌ وحده من دون الاحتمال الثاني وإنما ذكروا كلا الاحتمالين معًا .

وذكر الصرفيون أن لفظتي (رَعْدٌ، وَبَرْقٌ) صيغتان مصدريتان على وزن (فعل) للفاعل الثلاثي اللازم والمتعدي^(٣) من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: جَالَ جَوْلًا ، وفَازَ فَوْزًا^(٤) ، قَتَلَ قَتْلًا ، وَدَقَّه دَقًّا ، وَنَصَرَ نَصْرًا ، وَخَلَقَ خَلْقًا^(٥) .

الوجه الثاني كونهما اسمين صريحين، ذهب إليه طائفة من المفسرين^(٦)، ومنهم أبو حيان الأندلسي ، فقد ذكر((أَنَّ الرَّعْدَ عِبَارَةٌ عَن هَذَا الصَّوْتِ الْمُزْعِجِ الْمَسْمُوعِ

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٦ / ١ .

(٢) الدر المصنوع: ١٧١ / ١ .

(٣) ذكرت الدكتور خديجة الحديثي ورود صيغة (فعل) قياسية للفاعل المتعدي ، وسماعية للفاعل اللازم، ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١٢- ٢٢٦ ، وأشار أيضًا أحد الباحثين في أطروحته إلى هذا، ينظر: الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم: ٢٥ ، (أطروحة دكتوراه).

(٤) ينظر: الكتاب: ٩/٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٢٦ .

(٥) ينظر: أدب الكاتب: ٦٢٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٥١/١ ، والمصادر السماعية في التلث الأخير من القرآن الكريم: ٢٧ ، (رسالة ماجستير).

(٦) ينظر: معالم التنزيل: ٦٩/١ ، والتبيان في تفسير القرآن: ٩٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن: ٢١٧/١ .

مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ ، وَأَنَّ الْبَرْقَ هُوَ الْجَرْمُ اللَّطِيفُ التُّورَانِيُّ الَّذِي يُشَاهَدُ وَلَا يَنْتَبُتُ^(١) ،
وتابعه أيضًا جملة من علماء أهل التفسير^(٢) .

ونجدُ المعجميين قد أشاروا للفظتي (رَعْدٌ وَبَرْقٌ) ، فقد ذكر الخليل أن ((الرَّعْدُ
اسم مَلَكٍ يسوق السَّحَابَ ، وتسبيحُه صوته الذي يسمع ، ومن صوته اشتقَّ رَعْدُ
يَرْعُدُ ، ومنه الرَّعدة والارتعاد))^(٣) . وذكر ابن منظور أن الرَّعْدَ: ((الصَّوْتُ الَّذِي
يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ. وَأَرَعَدَ الْقَوْمَ وَأَبْرَقُوا : أَصَابَهُمْ رَعْدٌ وَبَرْقٌ. وَرَعَدَتِ السَّمَاءُ
تَرَعْدُ وَتَرَعَدَ رَعْدًا وَرُعُودًا وَأَرَعَدَتْ : صَوَّتَتْ لِلإِمطارِ. وَفِي الْمَثَلِ : رُبَّ صَلَفٍ
تَحْتَ الرَّاعِدَةِ ؛ يُضْرَبُ لِلَّذِي يُكْثِرُ الْكَلَامَ وَلَا خَيْرَ عِنْدَهُ))^(٤) .

أما الوجه الثالث كونهما اسم فاعل بمعنى الرَّاعِدِ والبارِقِ فَلَمْ يشرْ إليه
المفسرون وحده مِنْ دون الأوجه الصرفية الأخر وإنما ذكروه معها .

وفي مَا يَخْصُ مجيء المَصْدَرِ بمعنى اسم فاعِلٍ ، فقد أشار إلى هذه المسألة
سيبويه، إذ قال: ((وقد يجيء المَصْدَرُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وذلك قولك: لَبِنٌ حَلْبٌ، إِنَّمَا تَرِيدُ
مَحْلُوبٌ وكقولهم : الْخَلْقُ إِنَّمَا يَرِيدُونَ الْمَخْلُوقَ. ويقولون لِلدِّرْهِمِ: ضَرَبُ الْأَمِيرِ،
إِنَّمَا يَرِيدُونَ مَضْرُوبَ الْأَمِيرِ. ويقع على الفاعل، وذلك قولك يومَ غَمٍّ ، وَرَجُلٌ نَوْمٌ ،
إِنَّمَا تَرِيدُ النَّائِمَ وَالْعَامَ))^(٥) . وقد أشار إليه ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، إذ قال: ((ويجوز
أَنْ يَكُونُوا وَضَعُوا الْمَصْدَرَ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ اتِّسَاعًا، فَعَدْلٌ بِمَعْنَى عَادِلٍ ، وَمَاءٌ
غَوْرٌ بِمَعْنَى غَائِرٍ، وَرَجُلٌ صَوْمٌ ، وَفِطْرٌ بِمَعْنَى صَائِمٍ وَمُفْطِرٌ))^(٦) . فهذه المصادرُ
كُلُّهَا مِمَّا وُصِفَ بِهَا اتِّسَاعًا فِي الْكَلَامِ وَالْمَبَالِغَةِ فِيهِ ، كَانَتْهُمْ جَعَلُوا الْمُوصُوفَ ذَلِكَ

(١) البحر المحيط: ١٣٧ / ١ .

(٢) ينظر: فتح القدير: ٣٤ / ١ ، والميزان في تفسير القرآن : ٥٦ / ١ ، وحدائق الروح والريحان في علوم
القرآن: ١ / ١٩٦ .

(٣) العين: ٣٣ / ٢ ، مادة (عذر) وتقليب (رعد) .

(٤) لسان العرب: ١٧٩ / ٣ ، مادة (رَعَدَ) .

(٥) الكتاب: ٣٤ / ٤ .

(٦) شرح المفصل: ٢٣٧ / ٢ .

المعنى لكثرة حصوله منه^(١) .

وممن جمع بين الأوجه هو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، إذ قال: ((أحدهما : أن يراد العينان، لكنهما لما كانا مصدرين في الأصل يقال: رَعَدَتِ السَّمَاءُ رَعْدًا وَبَرَقَتْ بَرَقًا، روعي حُكْمَ أصلهما بأن ترك جمعهما وإن أُريدَ مَعْنَى الجمع، والثاني: أن يراد الحدثان كأنه قيل: وإرعاد وإبراق))^(٢)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)، إذ قال: ((وَالرَّعْدُ: مَصْدَرٌ رَعَدَ يَرَعُدُ، وَالْبَرْقُ مَصْدَرٌ أَيْضًا وَهُمَا عَلَى ذَلِكَ مُوَحَّدَتَانِ هُنَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّعْدُ وَالْبَرْقُ بِمَعْنَى الرَّاعِدِ وَالْبَارِقِ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ))^(٣)، وذهب إلى هذا الرأي ابن جزي (ت ٧٤١هـ)^(٤) .

ويلحظ الناظر في نص السمين الحلبي ما يأتي :

١. ذكر وجه المصدرية ونسبه للعكبري ومن ثم ضعفه وجهًا ليس مرادًا في

الآية محل البحث

٢. نقل احتمال كون اللفظتين اسم فاعل وضعف هذا الوجه أيضًا .

٣. رجح أنهما اسمان صريحان لا مصدرين ولا اسمى فاعلٍ ، ورأى هذا

الوجه هو الأنسب والمراد في الآية المباركة محل البحث .

ويبدو لي أن الأنسب للفظتي (رَعْدٌ وَبَرْقٌ) ما جاء به السمين من أنهما اسمان صريحان ، أي إنَّ الرَّعْدَ هو الصوت الشديد المدوي الذي يسمع من السحاب في أعقاب حدوث البرق فهو ما يرى من النور اللامع ساطعًا من خلل السحاب، وأمَّا البرق وهذا ما أجده مناسبًا لمضمون الآية المباركة .

(١) ينظر: شرح المفصل : ٢ / ٢٣٧ .

(٢) الكشف: ٨٣ / ١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٣٦ / ١ .

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٧٣ / ١ .

صيغة (فعل)

١- وفّر

ذكر السمين الحلبي أنّ لفظة (وفّر) في قوله تعالى: ﴿وَالذَّرِيَّتِ ذَرُّوا﴾ **فَالْحَمَلُ** **وَقَرَأَ** **فَالْجَرِيَّتِ يُسْرًا** [سورة الذاريات: ١، ٢، ٣] تحتل وجهين صرفيين ، إذ قال: ((الوفّر بالكسر: اسم ما يُوفّر أي: يُحمّل. ويجوز أن يكون مَصْدَرًا على حاله ، والعامل فيه معنى الفعل قبله ؛ لأنّ الحَمْلَ والوَفَّرَ بمعنى واحد، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ))^(١).

الرأي الأول هو كونه اسمًا، قد ذهب إليه الطبري (ت ٣١٠هـ)، إذ قال: ((السَّحَابُ التي تحمل وقرها من الماء))^(٢)، فالطبري قد جعل (الوفّر) عينًا لا مَصْدَرًا وهذا ما نجده عند الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)^(٣)، والواحي (ت ٤٦٨هـ)^(٤)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٥)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)^(٦)، وابن جزي^(٧)، وبعض المفسرين^(٨).

وأشار إلى هذا الرأي المعجميون أيضًا ، إذ ذكروا أنّ الوَفَّرَ بالكسر: الحَمْلُ

تقول: قد وَفَّرَتْ أُنْثَى تُؤَفِّرُ فهي مَوْفُورَةٌ ، ويُقال تَوْفَرٌ وَقَرَأَ^(٩).

وقد جعل اللغويون لفظة (وفّر) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نحو: فَعَلْتُ فِعْلًا^(١٠)، وَعَدَلْتُ يَعْدِلُ عَدْلًا^(١١). وهذه ناتجة عن التطور

(١) الذر المصنوع: ٣٩/ ١٠.

(٢) جامع البيان: ٣٩٢/٢٢.

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٥٣٦/٢٤.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٤٢٥/٢٠.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٥/ ٥.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم: ٢٩/١٧ - ٣٠.

(٧) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٠٦/ ٢.

(٨) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣٨١/٢ ، والتحرير والتنوير: ٣٣٨/ ٢٦.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة: ٢١٥/ ٩ ، مادة (قرو) وتقليب (وقر)، والصاح: ٢٤٨/ ٢ ، مادة (وَقَرَّ) ،

ومقاييس اللغة: ١٣٢/ ٦، مادة (وَقَرَّ) .

(١٠) ينظر: الكتاب: ٦/ ٤ ، والمنصف: ٢٠/ ١ ، والمقرب: ١٣٠ ، وارتشاف الضرب: ٤٨٣/ ٢ ، وشفاء

العليل: ٨٥٧/ ٢.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/ ٣.

الحاصل لصيغة (فِعْل)، ومن أمثلتها فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا ، قَالَ يَقُولُ قَيْلًا، وَسَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا، وَحَلَّمَ يَحْلُمُ حِلْمًا، وَفَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا^(١).

وممَّن قال بالرأيين المصدر والاسم ابن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ)، إذ قال: ((الوَقْر بالكسر اسمٌ ما يوقر أي يَحُلُّ. ويجوز أن يكون مَصْدَرًا على حاله ؛ لأنَّ الحِمْلَ والوَقْرَ بمعنى واحد ، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ))^(٢).

ونلاحظ في قول السمين الذي ذكرناه مسبقًا أنه يرى فيها الأمرين ، وهذا يشير بمقبولية الوجهين عنده ، بدليل قوله: (وإن كان بينهما عموم وخصوص).

والراجع عند الباحثة أنَّ لفظة (وَقْر) دالة على المَصْدَر، ولذلك من باب تسمية المحمول بالمصدر؛ لغرض تحقيق المبالغة في حمل السحب للأمطار ، وما تحمله مِنْ ثَقَلٍ. وفيه إيضاح أنَّه جعل في آذانهم ما سدها عن استماع القول على التشبيه بوقر البعير وهو مقدار ما يطبق أن يحمل. وكل هذه المعاني دلالتها متضمنة المصدرية أكثر مِنْ عدّها اسمًا في سياق الآية المباركة محل البحث.

(١) ينظر: الكتاب : ٦/٤ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٣٤ ، والاسم في العربية بنية ودلالة : ٣٥١ ، (رسالة ماجستير) .

(٢) (اللباب في علوم الكتاب: ١٨ / ٥٩ .

أورد السّمين الحلبي أنّ لفظة (رِيش) في قوله تعالى: ﴿يُبْنِي عَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤْرِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَةِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف : ٢٦] فيها قولان ((أحدهما : أنّه اسمٌ لهذا الشيء المعروف. والثاني: أنّه مَصْدَرٌ يُقال : رَاشَهُ يَرِيشُهُ رِيشًا إذا جعل فيه الرِيش، فينبغي أن يكون الرِيشُ مشتركًا بين المَصْدَر والعين وهذا هو التحقيق))^(١).

القول الأوّل (الاسم) ذهب إليه أبو عبيدة (٢١٠هـ)^(٢)، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)^(٣)، وأوضحه الزجاج (٣١٠هـ)، بقوله: ((الرِيشُ اللباس. العربُ تقول: أُعْطِيَتْهُ بَرِيشَتَهُ، أي بكسوته، والرِيشُ كل ما سَتَرَ الرَّجُلَ في جِسْمِهِ ومَعِيشَتِهِ، يقال: تَرِيشَ فلان أي صار له مَا يَعِيشُ بِهِ))^(٤)، وهذا ما ذكره الزمخشري (٥٣٨هـ)^(٥)، وابن عاشور (١٣٩٣هـ)^(٦).

وأما المعجميون فقد ذكر الخليل ((أنَّ الرِيشَ: رِشْتُ السَّهْمِ ، أي : ركبت عليه الرِيشَ. ورِشْتُ فُلَانًا ، إذا قويتَه وأَعنتَه على معاشِهِ. وارتاشَ فلانٌ: حَسُنَتْ حالُهُ. والرِيشُ: اللباس الحسن. والرِيشُ: كسوة الطائر، الواحدة: رِيشَةٌ))^(٧).

وأما القول الثاني (المصدر) فلم يذكر وحده من دون الاحتمال الآخر، وإنّما قالوا بوروده مع الاحتمال الأوّل .

(١) الدُّرُ الْمَصُونُ: ٢٨٧ / ٥ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢١٣ / ١ .

(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ١٦٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢٨ / ٢ .

(٥) ينظر: الكشف: ٩٧ / ٢ .

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ٧٥ / ٨ .

(٧) العين: ٢٨٣ / ٦ ، مادة (شري) وتقليب (ريش).

وذكر الجوهري وجه المصدرية ، إذ قال: ((الرَّيشُ بالفتح: مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِكَ : رَشْتُ السَّهْمَ ، إِذَا أَلْزَقْتَ عَلَيْهِ الرَّيشَ ، فَهُوَ مَرِيشٌ . ومنه قولهم : " ما له أَقْدٌ ولا مَرِيشٌ " ، أي ليس له شيء))^(١) .

وصيغة (فَعِلْ) تأتي مصدرًا للفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلْ) نحو: حَلَفَ - يَحْلِفُ - حِلْفًا، وَحَدَقَ - يَحْدِقُ حَدْقًا ، وَفَعَلَهُ يَفْعَلُهُ فِعْلًا^(٢) ، وقل مجيؤها من الباب السادس (فَعَلَ - يَفْعُلْ) ، وشذ مجيؤها من الباب الثالث (فَعَلَ يَفْعُلْ) فهو شاذ إلا سَحَرَ- يَسْحَرُ سِحْرًا^(٣) . وصيغة (فَعِلْ) متطورة عن (فَعَلَ) ؛ لأنَّ بناء (فَعِلْ) ذات الأكلة النادرة في الاستعمال ، والصيغة المتصلة بالفعل دليل على أنَّ أصله كان فِعْلًا^(٤) .

وممَّن أخذ بالقولين معًا الثعلبي فقد ذكرهما من باب الجواز أي أنَّ تكون لفظة (رِيش) اسمًا ، أو مَصْدَرًا كقولك : رَاشَهُ إِلَيْهِ يَرِيشُهُ رِيشًا^(٥) ، وقد أشار إلى هذا الطوسي ، إذ يقول: ((الرَّيشُ: ما فيه الجمال ، ومنه ريش الطائر، وقيل أصله مصدر من رَاشَهُ يَرِيشُهُ ، وقد تَرِيشُ فُلَانٌ أي صار له ما يعيش به))^(٦) ، وذكر القولين من أنَّ (رِيشًا) محتملةً الاسمية والمصدرية يكادُ يُجمَعُ عليه أغلب المفسرين^(٧) .

(١) الصحاح : ٣ / ١٠٠٨ ، مادة (ريش).

(٢) ينظر: الكتاب : ٤ / ٦ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٩ .

(٣) ينظر: ليس في كلام العرب : ٣١ .

(٤) ينظر: تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية : ١٦٦ ، (أطروحة دكتوراه) ، والاسم في العربية بنية ودلالة : ٣٥١ ، (رسالة ماجستير) .

(٥) ينظر: الكشف والبيان : ٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٦) التبيان في تفسير القرآن : ٤ / ٣٧٩ .

(٧) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن : ٢ / ١٨٦ ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن : ١ / ٣٢٦ ،

واللباب في علوم الكتاب : ٩ / ٦٨ ، وروح المعاني : ٤ / ٣٤٤ ، والجدول في إعراب القرآن : ٨ /

٣٨٤ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٩ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

أَمَّا السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ فَقَدْ أُوجِبَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ (رَيْشًا) مُحْتَمَلًا الْاِسْمِيَّةَ وَالْمَصْدَرِيَّةَ
وَجَعَلَ ذَلِكَ هُوَ الْقَوْلَ الْمُحَقَّقَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : (يَنْبَغِي) وَ(التَّحْقِيقُ) .

ويلوح لي أَنَّ سياق الآية الكريمة دال على الاسم ؛ لأن الرِّيشَ اسمٌ دالٌّ على كل
ما يستر مِنْ عَوْرَةِ الْإِنْسَانِ ، واستعار بالرِّيشِ عن الثَّيَابِ وهو في كلام العرب
الأثاث، وما ظهر من الثَّيَابِ من المتاع مما يلبس ، أو يُحْشَى من فراش ، أو دثار.
وربما استعملوه في الثَّيَابِ والكسوة من دون سائر المال ويقولون: "أَعْطَاهُ سَرَجًا
بِرَيْشِهِ، وَرَحَلًا بِرَيْشِهِ" أَيِ بِكُسَوْتِهِ وَجَهَازِهِ ، وَيَقُولُونَ : "إِنَّهُ لَحَسَنُ رَيْشِ الثَّيَابِ"
وبهذا أصبحت لفظة (رَيْش) أقرب إلى الاسم مِنْ الْمَصْدَرِ.

المبحث الثاني

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المزيدة بحرف واحد

صيغة (فعل)

شِفَاء

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (شِفَاء) في قوله تعالى: ﴿يَأْيَهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس: ٥٧] فيها وجهان صرفيان، إذ قال: ((شِفَاء في الأصل مَصْدَرٌ جُعِلَ وَصْفًا مبالغة، أوهو اسمٌ لما يُشْفَى به أي: يداوى ، فهو كالدواء لما يداوى. و {لِّمَا فِي الصُّدُورِ} يجوزُ أن يكونَ صفةً لشفاء فيتعلّق بمحذوف ، وأن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول؛ لأنَّ العاملَ فرُعٌ إذا قلنا بأنَّه مَصْدَرٌ. وقوله: «للمؤمنين» محتملٌ لهذين الوجهين وهو من التنازع ؛ لأنَّ كلاً من الهدى والرحمة يطلبه))^(١). نجد كلام السمين فيه قولان، أحدهما أنَّه مَصْدَرٌ وصف به مبالغة والوصف قصد به اسم الفاعل، والآخر اسمٌ لما يشفي به كالدواء.

الوجه الأول إنَّ الشفاءَ في الأصل مَصْدَرٌ جُعِلَ وَصْفًا على المبالغة ، وهذا ما ذهب إليه العكبري ، إذ ذكر أنَّ ((شِفَاء: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ أَيِ وَشَافٍ. وَقِيلَ: هُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ ؛ أَيِ الْمُشْفَى بِهِ))^(٢).

وأما المعجميون فقد قال ابنُ فارس: (("شَفِيَ" الشَّيْنُ وَالْفَاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ يَدُلُّ عَلَى الْإِشْرَافِ عَلَى الشَّيْءِ ؛ يُقَالُ أَشْفَى عَلَى الشَّيْءِ إِذَا أَشْرَفَ عَلَيْهِ. وَسُمِّيَ الشِّفَاءُ شِفَاءً لِغَلَبَتِهِ لِلْمَرَضِ وَإِشْفَائِهِ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ اسْتَشْفَى فُلَانٌ، إِذَا طَلَبَ الشِّفَاءَ. وَشَفَى كُلَّ شَيْءٍ : حَرَفَهُ. وَهَذَا مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَمُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِبْدَالِ، وَتَكُونُ الْفَاءُ مُبْدَلَةً مِنْ يَاءٍ. وَيُقَالُ أَعْطَيْتَكَ الشَّيْءَ تَسْتَشْفِي بِهِ، ثُمَّ يُقَالُ أَشْفَيْتَكَ الشَّيْءَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَيُقَالُ أَشْفَى الْمَرِيضُ عَلَى الْمَوْتِ ، وَمَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَفَى أَيِ قَلِيلٍ))^(٣).

(١) الدر المصنوع: ٢٢٢ / ٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٨ / ٢.

(٣) مقاييس اللغة: ١٩٩ / ٣، مادة (شَفِيَ) ، وينظر: أساس البلاغة : ٥١٥ / ١، مادة (شفي) .

وأما اللغويون فقد عدّوا لفظة (شِفَاء) صيغةً مصدريةً سماعيةً على وزن (فَعَال) للفعْل الثلاثي على وزن (فَعَلَ - يَفْعُل) ومنهم سيبويه، إذ قال: ((وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على (فَعَال) كما جاء على (فَعُول) ، وذلك نحو: كذبتَه كِذَابًا ، وكتبته كِتَابًا ، وَحَجَبْتُهُ حِجَابًا ، وبعض العرب يقول: كَتَبًا على القياس. ونظيره: سِقَّتُهُ سِقَاقًا، وَنَكَحَهَا نِكَاحًا، وسفدها سِفَادًا))^(١). وأشار إلى سماعية المصادر الواردة على صيغة (فَعَال) أيضًا عبد الرحمن الزبعلّي ، إذ ذكر أنّ كل ما جاء من المصادر سماعي تكون عينه إمّا ساكنة ، وإمّا متحركة وفي صيغة (فَعَال) متحركة كَقَوْلِكَ : شَرَدَ شِرَادًا^(٢).

الوجه الآخر أنّ " الشفاء " اسمٌ لما يشفي به أي يداوي ، وذكر هذا التوجيه الطبري، إذ قال: ((وشفاء لما في الصدور: دواءٌ لما في الصدور من الجهل، يشفي به الله جهلَ الجهال، فيبرئ به داءهم ، ويهدي به من خلقه من أراد هدايته به))^(٣)، إذ جعل الشفاء اسمٌ أي: دواء لكل سقم، وذهب إلى هذا الوجه طائفة من المفسرين^(٤).

وفي ما يخصُّ مسألة الشفاء اسمٌ وجمعه أشفية فقد ذكر الصرفيون أنّ ما جاء على وزن (فَعَال) بكسر الفاء اسم لمذكر رباعي قبل آخره مد يُجمع على زنة (أَفْعَلَة) نحو: زِمَامٌ أَزِمَّةٌ ، وَرِدَاءٌ أُرْدِيَّةٌ ، وَسِنَانٌ أَسِنَّةٌ^(٥).

وممن ذكر الوجهين معاً أبو الطيب القنوجي ، إذ قال: ((والشفاء في الأصل مصدر جعل وصفًا مبالغة ، أو هو اسم لما يشفي به أي يتداوى ، فهو كالدواء لما

(١) الكتاب: ٧/٤.

(٢) ينظر: التعليق اللطيف على حديقة التصريف: ٩٣ - ٩٥.

(٣) جامع البيان: ١٥ / ١٠٥.

(٤) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ٣٨٩ / ٢ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢ / ٤٢٣ ، والكشاف: ٣٥٣ / ٢ ، والبحر المحيط: ٦ / ٧٤ ، والتبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، والتحرير والتنوير: ١١ / ٢٠١ ، وزهرة التفاسير: ٧ / ٣٥٩٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٣ / ٣٥ ، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٧ ، وجامع الدروس العربية: ٢٤ / ٢١.

يداوى به، وإنَّما خصَّ الصدر بالذكر؛ لأنَّه موضع القلب ، وغلافه وهو أعز موضع في بدن الإنسان لمكان القلب فيه ، وداء الجهل أضر للقلب من داء المرض للبدن، والقرآن مزيل لأمراض القلب كلها^(١). وذكرهما ابن عادل الحنبليّ أيضًا^(٢) .

ونجد في نص السَّمين الحلبيّ أنف الذكر أنَّه لم يَرَجَح أو يضعف وجهًا دون الوجه الآخر، وإنَّما أشار إلى الاحتمالين معًا ويُدلُّ هذا على أنَّهما واردان وسائغان في سياق الآية القرآنية بحسب فهم السَّمين الحلبيّ .

والأظهر عند الباحثة ما قاله أصحاب الوجه الأوَّل أنَّ الشفاء في الأصل مَصْدَرٌ وصف به المبالغة في جعل القرآن الكريم هو شفاء وهدى ورحمة وموعظة للناس، ويقوِّيه ورود مَصْدَر آخر في سياقه وهو "موعظة".

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٨٣ / ٦.

(٢) ينظر: الباب في علوم الكتاب: ٣٥٦ / ١٠.

صيغة (فَعُول)

وَقُودٌ

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (وَقُودٌ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة : ٢٤] وجهين صرفيين ، إذ قال: ((والمشهور فتح واو الوقود ، وهو اسم ما يؤقد به، وقيل: هو مصدر كالولوع والقبول والوضوء والطهور. ولم يجرى مصدر على فعول غير هذه الألفاظ فيما حكاه سيبويه. وزاد الكسائي: الوزوع ، وقُرئ شاذًا في سورة ق ، في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [من الآية: ٣٨] ، فتصير سبعة ، وهناك ذكُرَتْ هذه القراءة ^(١) ، ولكن المشهور أن الوقود والوضوء والطهور بالفتح اسم وبالضم مصدر ، وقُرئ شاذًا بضمها ^(٢) وهو مصدر. وقال ابن عطية : «وقد حُكيا جميعًا في الحطب ، وقد حُكيا في المصدر» انتهى. فإن أريد اسم ما يؤقد به فلا حاجة إلى تأويل ، وإن أريد بهما المصدر فلا بد من تأويل وهو: إمّا المبالغة أي جعلوا نفس التوقد مبالغة في وصفهم بالعذاب ، وإمّا حذف مضاف : إمّا من الأول أي أصحاب توقدها ، وإمّا من الثاني أي: يؤقدها إحراق الناس ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ^(٣).

أما الوجه الأول كونه اسمًا فقد أشار إليه الراغب الأصفهاني ، إذ قال: ((والوقود: الحطب الذي يؤقد به، ولذلك فسّر بأنه دقاق الحطب ؛ لأنه الدقاق الذي يؤقد به)) ^(٤). وأما المعجميون فقد ذكر الخليل أن لفظة (الوقود) مأخوذة من وقَدَ، إذ قال: ((وقد: وقَدْتُ النارَ وَقُودًا وَقُودًا ، والصحيح الوقود. والوقد : ما ترى من لهبها؛ لأنه اسم.

(١) قراءة علي وطلحة والسلمي ويعقوب ينظر: الدر المصنوع: ٣٥ / ١٠ ، والمحتسب: ٢٨٥ / ٢.
(٢) الدر المصنوع: ٢٠٥ / ١ ، وكلام سيبويه ينظر: الكتاب : ٤ / ٤٢ ، وكلام الكسائي لم أعثر عليه في كتبه ، وكلام ابن عطية في المحرر الوجيز: ١٠٧ / ١ ، وأما قراءة الأعمش فلم أجدها في كتب القراءات.

(٣) قراءة الحسن ومجاهد وعيسى بن عمر، ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٦ ، والبحر المحيط: ١ / ١٠٧ .

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني: ١٢٠ / ١.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾^(١) أي حطبها^(٢).

وقد ذكر الخليل في نصه السابق (وَقُودٌ) بالفتح أنه اسمٌ ، و(وَقُودٌ) بالضم أنه مَصْدَرٌ وقال وهذا الصحيح ، وذهب إلى ذلك الزبيدي في جعل "الْوَقُودَ" اسماً وُضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ^(٣).

وأما الوجه الثاني فلم أجِدْ أحداً ذكره من دون الوجه الأول بعد اطلاعي .

وقد أشار اللغويون إلى مجيء صيغة (فَعُولٌ) مَصْدَرًا ، إذ ذكروا أنَّ لفظة "وَقُودٌ" صيغة سماعية للفعل الثلاثي المتعدي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) مستدلين بما جاء به سيبويه ، إذ قال: ((وسمعنا من العرب من يقول : وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا ، وَقَبْلَهُ قَبُولًا ، وَالْوَقُودُ أَكْثَرُ . وَالْوَقُودُ : الحطب . وتقول : إِنَّ عَلَى فُلَانٍ لَقَبُولًا ، فهذا مفتوح))^(٤). ووافقه في ذلك المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) ، إذ قال: ((وَجَاءَتْ مَصَادِرُ عَلَى (فَعُولٌ) مَفْتُوحَةً الْأَوَائِلِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَوَضَّأتْ وَضُوءًا حَسَنًا ، وَتَطَهَّرْتَ طَهْورًا ، وَأَوْلَعْتَ بِهِ وَلُوعًا ، وَوَقَدْتَ النَّارَ وَقُودًا ، وَأَنَّ عَلَيْهِ لَقَبُولًا عَلَى أَنَّ الضَّمَّ فِي الْوَقُودِ أَكْثَرُ ، إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَأَحْسَنُ))^(٥). أمَّا إذا كان الفعل لازمًا من باب (فَعَلَ) ، فقياس مصدره على فُعُولٍ بالضم كالقُعُودِ ، وَالْجُلُوسِ ومثله وَقَدَ وَقُودًا ، وَذَبَلَ ذُبُولًا ، وَحَضَرَ حُضُورًا^(٦).

ويتضح لي أنَّ ما جاء على (فُعُولٌ) بالضم أنه مَصْدَرٌ وهو الأكثر عند سيبويه والمبرِّد.

وفي ما يخصُّ ذكر الوجهين الصرفيين معًا فقد أشار إليهما الأخفش^(٧) ، وأوضحه الطبري ، بقوله : ((وَقُودُهَا" حَطْبُهَا، والعرب تجعله مَصْدَرًا وهو اسم،

(١) سورة ال عمران ، من الآية: ١٠ .

(٢) العين: ١٩٧ / ٥ ، مادة (قدو) وتقلب (وقد) .

(٣) ينظر: تاج العروس: ٣١٧ / ٩ ، مادة (وقد) .

(٤) الكتاب: ٤٢ / ٤ .

(٥) المقتضب: ١٢٨ / ٢ .

(٦) ينظر: تهذيب التوضيح: ٦٩ / ٢ ، والمهذب في علم التصريف: ٢١٤ .

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٧ / ١ .

إذا فتحت الواو، بمنزلة الحطب. فإذا ضمت الواو من "الوقود" كان مَصْدَرًا من قول القائل : وَقَدَتِ النَّارُ فَهِيَ تَقْدُ وَقُودًا وَقِدَّةً وَوَقْدَانًا وَوَقْدًا ، يراد بذلك أنها التهيئت^(١). وذهب إلى هذا جملة من المفسرين^(٢).

وَأَمَّا السَّمِينُ الحَلْبِيُّ فقد ذكر الوجهين الصرفيين وأشار إلى أنَّ ما جاء بالفتح اسمًا وهو المشهور وهذا بدليل تقديمه على الوجه الثاني ، وأما الثاني فهو وجهٌ مَرْجُوحٌ عنده بدليل تأخره وسبقه بلفظة "قيل" فضلًا عن مجيء المَصْدَر من (فَعُول) بالفتح قليلٌ جدًّا ، ولذا قال السَّمِينُ أنَّ (فَعُول) بالفتح اسمٌ وبالضم مَصْدَرٌ، ويؤيد ذلك أنه أشار في موضع آخر إلى أنَّ مجيء المصادر على (فَعُول) بالفتح قليلٌ، إذ يقول: ((«تَبَوَّرًا» بفتح التاء. والمَصَادِرُ التي على (فَعُول) بالفتح قليلةٌ جدًّا))^(٣). وهذا يدل على قبوله المصدر وإن كان مجيء المصادر على "فَعُول" قليلًا.

وترى الباحثة أن لفظة (الْوَقُود) الواردة في الآية المباركة اسمٌ ، وذلك عن طريق ما نصَّ عليه معظم النحويين واللغويين والصرفيين إنَّ لم نُقَلِّ جميعهم على أنَّ (فَعُول) بالفتح هي اسم وبالضم مصدر ومجيء عكس ذلك مخالف للقياس ، وإن نص سيبويه على مجيء (فَعُول) بالفتح مصدر هو قليل جدًّا وفي ألفاظ معدودات، كما أنَّ سياق الآية يُناسب وجه الاسمية فالواضح من خلال المعنى العام أنَّ الْوَقُود يُراد به الحَطَب .

(١) جامع البيان: ١ / ٣٨٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ١٠١ ، وتفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة: ١٨٩/٣ ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١ / ١٦٩ ، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والنكت والعيون: ١ / ٨٤ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١ / ١٠٣ ، والكشاف: ١ / ١٠٢ ، والتبيان في تفسير القرآن: ١ / ١٠٤ ، والمحرر الوجيز: ١ / ١٠٧ ، وزاد المسير في علم التفسير: ١ / ٤٤ ، ومفاتيح الغيب: ٢ / ٣٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن: ١ / ٢٣٥ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١ / ٥٨ ، والبحر المحيط: ١ / ١٦٦ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٢ / ١٩٣ ، والتحرير والتنوير: ١ / ٣٤٤ .

(٣) الدر المصنوع: ٨ / ٤٦٢.

صيغة (فَعْلَال ، فَعْلَال)

الْوَسْوَاس

ذكر السَّمِين الحَلَبِيَّ أَنَّ لفظة (الْوَسْوَاس) في قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ [سورة الناس: ٤] تحتل وجهين صرفيين ، إذ قال: (("الْوَسْوَاس" : قال الزمخشري: «اسمٌ بمعنى الوَسْوَاسَةِ كالزَّلْزَالِ بمعنى الزَّلْزَلَةِ ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَوَسْوَاسٌ بالكسر، كالزَّلْزَالِ ، والمرادُ به الشَّيْطَانُ سُمِّيَ بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ وَسْوَاسَةٌ فِي نَفْسِهِ ، لِأَنَّهَا صَنَعَتْهُ وَشَغَلَتْهُ. أَوْ أُريدَ ذُو الْوَسْوَاسِ » انتهى. وقد مَضَى الكلامُ معه في أَنَّ الْمَكْسُورَ مَصْدَرٌ، والمفتوح اسمٌ في الزلزلة))^(١).

الوجه الأول كونه اسماً، وقد ذكره مجاهد (ت ١٠٤ هـ)^(٢)، وأوضحه الزجاج بقوله: (("الْوَسْوَاس" ذُو الْوَسْوَاسِ، وَذُو الْخَنَّاسِ وَهُوَ الشَّيْطَانُ))^(٣)، أي إِنَّهُ جَعَلَ (الْوَسْوَاسَ) اسماً، وتابعهما فريقٌ من المفسرين^(٤).

وقد سبقهم في ذكر هذا الوجه المعجميون، إذ قال الخليل: ((والْوَسْوَاس: الصوتُ الخفي مِنْ رِيحٍ تَهْزُ قَصَبًا ونحوه ، وبه يُشَبَّه صوتُ الحَلِيِّ ...، وتقول: وَسْوَاسَ إِلَيَّ، وَوَسْوَاسَ فِي صَدْرِي ، وَفُلَانٌ مُوسُوسٌ، أَي: غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْوَسْوَاسَةُ، وَالْوَسْوَاسُ: اسمُ الشَّيْطَانِ ، في قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾^(٥)))^(٦)، إذ جعل الخليل في نصه السابق الْوَسْوَاسَ اسمًا للشَّيْطَانِ .

(١) الدُّرُ الْمَصُونُ: ١١ / ١٦٢، وينظر: الكشاف: ٢ / ٣٥٣ .

(٢) تفسير مجاهد: ٧٦٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥ / ٣٨١ .

(٤) تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة : ٣ / ٣٠٨ ، والجواهر الحسان في

تفسير القرآن : ٥ / ٦٤٢، والتحرير والتنوير : ٣٠ / ٦٣٣ .

(٥) سورة الناس : الآية : ٤ .

(٦) العين: ٧ / ٣٣٥ ، مادة (سيأ) وتقليب (وسوس)، وينظر : تهذيب اللغة: ١٣ / ٩١ ، مادة (سيأ)

وتقليب (وسوس).

وأما الصرفيون فقد عدّوا لفظة (وَسْوَاس) صيغة مصدرية سماعية للفعل الرباعي المجرد على وزن (فَعَّلَ) نحو: قَلَّلَ قَلْقَالًا ، وزَلَزَلَ زِلْزَالًا^(١)، وأشار إلى جواز فتح أول مصدر (فَعَّلَ) المضاعف كالْوَسْوَاسِ ، والصَّلْصَالِ ، والغالب أن يراد به اسم الفاعل بمعنى المُوسَّوسِ والمُصَلِّصِ^(٢). وقياس مصدر فَعَّلَ كَدَخَرَجَةٍ، وَدَمَدَمَةٍ، وَدَكْدَكَةٍ ، وجاء مصدره على (فِعْلَالٍ) بكسر أوله وليس بمقيسٍ ، وذكر بعضهم أن المضاعف منه مقيس كزِلْزَالٍ يختصُّ بجواز فتحه والأعرف أن يراد منه اسم الفاعل نحو: الوَسْوَاس^(٣).

الوجه الآخر كونه مَصْدَرًا ، وقد أظهر ابن القيم (ت ٧٦٧هـ) حجة الذين قالوا بالمَصْدَرِ ، إذ قال: ((فأما من ذهب إلى أنه مَصْدَرٌ فاحتج بأنَّ الفعل منه (فَعَّلَ)، والوصف من (فَعَّلَ) إنما (مُفَعَّلِل) ، كَمُدْحَرِجٍ ، ومُسْرَهْفٍ ، ومُئَيِّطِرٍ، ومُسيِّطِرٍ. وكذلك هو من (فَعَّلَ) بوزن (مَفْعَلٍ)، كَمَقْطَعٍ ، ومَخْرَجٍ ، وبابه. فلو كان بالوَسْوَاسِ صفة لقليل: مُوسَّوسٍ ، ألا ترى أن اسم الفاعل من زَلَزَلَ: مُزَلِّزٍ ، لا زَلْزَالٍ. وكذلك من دَكْدَكٍ: مُدَكِّدٍ ، وهو مطرَّدٌ. فدلَّ على أنَّ الوَسْوَاسَ مَصْدَرٌ وصف به على وجه المبالغة، أو يكون على حذف مضاف، تقديره: ذو الوَسْوَاسِ))^(٤).

وممن ذكر الوجهين معًا الثعلبي ، إذ قال: ((الْوَسْوَاسِ يعني الشيطان ، ويكون مَصْدَرًا واسمًا))^(٥)، وتبعه في ذكر هذا الوجه جملة من المفسرين في جعل الوَسْوَاسِ بِالْفَتْحِ : اسْمٌ ، وبِالْكَسْرِ الْمَصْدَرُ، وَالتَّفْذِيرُ: مِنْ شَرِّ ذِي الْوَسْوَاسِ^(٦) .

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٨٥ ، وشفاء العليل: ٢/ ٨٦٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤١ ، ودراسة أبنية المصادر في سورة يونس: ٥٨ ، وأبنية المصادر في سورة البقرة دراسة صرفية تطبيقية: ٢٩ .

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٦٢٧ ، والصرف الكافي: ١٥٠، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٠ .

(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤٦ .

(٤) تفسير القرآن الكريم: ابن القيم: ٦٦٥ .

(٥) الكشف والبيان: ٣٤١/١٠ .

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣١١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٦١ ، وأنوار التنزيل

وأسرار التأويل: ٣٥٠/٥ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/ ٧٠٠ ، ومجمع بحار الأنوار:

٤٧/٦٧ ، واللباب في علوم الكتاب: ٢٠/ ٥٧٨ ، وفتح القدير: ٣٠/ ١٦٧٢ .

وأما السّمين الحلبّي فيلحظُ الناظرُ في نصّه السابق أنّه كان ناقلًا لقول
الزمخشريّ ، ولم يرجّحْ أو يضعّف الوجهين وإنّما اكتفى بسردهما ، وهذا يوحى
بمقبولية الوجهين الصرفيين عنده في الآية المباركة محل البحث .

والراجح عند الباحثة أنّ لفظة (الوسّواس) اسمٌ سُمّي به المصدر ؛ لأنّ المراد به
الشيطان فكأنّه وسّوسه في نفسه ؛ لأنّها صنّعتُه وشغله ، كقولك : وسّوس فلانُ أي
تكلم بكلامٍ خفيّ مختلط لم يبينه ، والوسّواس مرضٌ يحدث من غلبة السّوداء،
ويختلط معه الذّهن .

المبحث الثالث

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المزيدة بحرفين

صيغة (تَفْعَال)

تَبْيَان

ذكر السمين الحلبي في لَفْظَةِ (تَبْيَان) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل : ٨٩] وجهين صرفيين، إذ قال: ((قوله تعالى: {تَبْيَانًا} : يجوز أن يكونَ في موضعِ الحال ، ويجوز أن يكونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ وهو مَصْدَرٌ، ولم يَجِءْ مِنْ الْمَصَادِرِ عَلَى هَذِهِ الزَّيْنَةِ إِلَّا لَفْظَانِ: هذا وتَلَقَّاء ، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التَّمْسَاحِ والتَّمَثَالِ. وأما الْمَصَادِرُ فقياسُها فَتَحُ الأولِ دلالةٌ على التَّكْثِيرِ كالتَّطَوَّافِ والتَّجَوَّالِ. وقال ابن عطية: «إِنَّ التَّبْيَانَ اسْمٌ وليس بمصدرٍ» ، والنَّحْوِيُّونَ عَلَى خِلَافِهِ))^(١).

أما الوجه الأول كونه مَصْدَرًا ، فقد ذهب إليه جملةٌ من المفسرين^(٢)، وأوضحه أبو الطيب القنوجي ، بقوله : التَّبْيَانُ ((أي بيانا له ، والتاء للمبالغة ، فالتَّبْيَانُ أَخْصَ مِنْ مَطْلُقِ الْبَيَانِ عَلَى قَاعِدَةٍ أَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، ونظيره مِنْ الْمَصَادِرِ التَّلَقَّاءُ، وَلَمْ يَأْتِ غَيْرُهُمَا، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التَّمْسَاحُ، والتَّمَثَالُ))^(٣).

إذ نلاحظ في كلام القنوجي أنه جعل "تَبْيَانًا" مَصْدَرًا ، والزيادة الحاصلة فيه من قبيل المبالغة ، والتكثير في حدوث الفعل، وهو بذلك نظير (التَّفْعَال) بفتح التاء وهو من مصادر القياسية للفعل الثلاثي المزيد.

وقد أشار إلى هذا الاحتمال المعجميون ، إذ قال الجوهري: ((إِنَّ التَّبْيَانَ مَصْدَرٌ وهو شاذ ؛ لأنَّ الْمَصَادِرَ إِنَّمَا تَجِيءُ عَلَى التَّفْعَالِ بفتح التاء ، مثل التَّذْكَارِ، والتَّكْرَارِ

(١) الدر المصنوع: ٧ / ٢٧٩ ، وينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٤١٥.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٤١٣ ، والكشاف: ٢ / ٦٢١ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٩ / ١٧٩.

(٣) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٧ / ٣٠٠.

والتَّوَكَّاف، ولم يجئ بالكسر إلا حرفان وهما التَّيَّان والتَّلَّاء^(١) .

وأما اللغويون فَيَرَوْنَ أَنَّ لَفْظَةَ (التَّيَّان) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي المزيد من باب (فَعَّلَ - يُفَعِّلُ) نحو : بَيَّنَّ - يُبَيِّنُ - تَبَيَّنَّا ، وهو عند سيبويه اسم وضع موضع المصدر^(٢) ، وصيغة (تَفَعَّلَ) تشترك مع بناء التَّفَعَّلَ، ولكن سيبويه عدّها مِنْ الأسماء وليست مِنْ المَصَادِرِ، إذ قال: ((وأما التَّيَّان فليس على شيء مِنْ الفعل لحقّه الزيادة، ولكنه بُنِيَ هذا البناء فلحقّه الزيادة ، كما لحقت الرُّئُمان وهو من الثلاثة، وليس من بناء التَّقَتَّل ، ولو كان أصلها من ذلك فَتَحُوا التاء ، فإنما هي من بَيَّنْتُ، كالغارة مِنْ أَعْرْتُ ، والنَّبَات مِنْ أَنبَتَ ، ونظيرهما التَّلَّاءُ ، وإنما يريدون اللُّقْيَان))^(٣) .

ويرى سيبويه أَنَّ صيغة (تَفَعَّلَ) مأخوذة من (فَعَّلْتُ) وتلحق الزوائد للتكثير، أي جعل (التَّفَعَّلَ) يَدُلُّ على المَصْدَرِ الكثير بذاته ؛ لأنّه مبني على فَعَّلَ الذي يراد به الكثرة ، إذ قال: ((هذا باب ما تكثر فيه المَصْدَر من فَعَّلْتُ فقد تلحق الزوائد وتبينه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَّلْتُ فَعَّلْتُ حين كثرت الفعل ، وذلك قولك: في الهذر التَّهْذَار، وفي اللَّعِبِ التَّلْعَاب ، وفي الصَّفْقِ التَّصْفَاق ، وفي الرَّدِّ التَّرْدَاد ، وفي الجَوْلَانِ التَّجْوَال ، والتَّقَتَّل ، والتَّسْيَار، وليس في شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لما أردت التكثير بَنَيْتَ المَصْدَرَ على هذا ، كما بَنَيْتَ فَعَّلْتُ على فَعَّلْتُ))^(٤) ، وذكر ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ((أَنَّ الفراء وغيره من الكوفيين بأنهم يجعلون (التَّفَعَّلَ) بمنزلة التَّفَعِيلِ والألف عوضًا مِنْ الياء ، بِمَنْزِلَةِ يَاءِ تَكْرِيرٍ وَتَرْدِيدٍ والقولُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ التَّلْعَاب ولا يُقَالُ التَّلْعِيب . قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَأما التَّيَّان فَلَيْسَ على شيءٍ مِنْ

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٢٠٨٣/٥ ، مادة (بين) ، وينظر: مختار الصحاح : ٤٣ ، مادة (بين).

(٢) ينظر: الكتاب: ٨٤ / ٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٦ - ٢٤١ ، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٢/ ١ .

(٣) الكتاب: ٨٤ / ٤ ، وينظر: فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر: ٢٤٠ / ١ ، وفتح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال: ٦٣٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٤/٤ .

الْفِعْلَ لِحَقَّتْهُ الزِّيَادَةُ وَلَكِنَّهُ بُنِيَ هَذَا الْبِنَاءَ فَلِحَقَّتْهُ الزِّيَادَةُ كَمَا لَحِقَتْ الرُّثْمَانُ وَهِيَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّفْعَالِ وَلَوْ كَانَ أَصْلُهَا مِنْ ذَلِكَ فَتَحُوا التَّاءَ فَإِنَّمَا هِيَ مِنْ بَيَّنَّتْ كَالْغَارَةِ مِنْ أَغَرَّتْ وَالنَّبَاتِ مِنْ أَنْبَتَ: أَيِ إِنْ التَّنْبِيَانِ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَبَيَّنَّتْ وَإِنَّمَا مَصْدَرُ بَيَّنَّتِ التَّنْبِيَانِ وَالتَّنْبِيَانِ اسْمٌ جُعِلَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ وَكَذَلِكَ مَصْدَرُ أَغَرَّتْ إِغَارَةٌ وَتَجْعَلُ غَارَةٌ مَكَانَ إِغَارَةٍ وَمَصْدَرُ أَنْبَتَ إنبَاتٌ وَيَسْتَعْمَلُ النَّبَاتُ مَكَانَ الإنبَاتِ. قَالَ سَبْيَوِيهِ وَنَظِيرُهَا التَّلْقَاءُ يُرِيدُ اللَّفْيَانِ ، قَالَ الرَّاعِي :

أَمَلْتُ خَيْرِكَ هَلْ تَذْنُومَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمُ قَصَرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الْأَمَلُ^(١)

وتابع علماء اللغة بعدم مجيء (تَفْعَال) مَصْدَرًا، لكنهم استثنوا جملةً من الألفاظ، منها التَّلْقَاءُ والتَّنْبِيَانِ^(٢). يقول ابن يعيش: ((ليس في المصادر (تَفْعَال) بكسر التاء إلا هذين المصدرين، وما عداهما تَفْعَال بالفتح))^(٣). وبين ذلك الرضوي عند ذكره لقول سيبويه من أن التَّنْبِيَانِ ليس مَصْدَرًا وإلا انفتح تأؤه ، بل هو اسمٌ أقيم مقام المَصْدَرِ، كما العطاء مَوْضِعَ إعطاء^(٤) ، وهذا ما أشار إليه ابن السراج من أن التاء لم تزد للتكثير، ولو كانت لفتحت، وإنما زيدت لغير علة^(٥) ، ولم يجيء (تَفْعَال) بكسر التاء إلا ستة عشر اسمًا، واثنين بمعنى المَصْدَرِ، وهما التَّنْبِيَانِ والتَّلْقَاءُ^(٦) ، وبذلك نجد بعض اللغويين من وافق سيبويه في عدها اسمًا ومنهم ناظر الجيش الحلبي (ت٧٧٨هـ) ، إذ قال: ((التَّنْبِيَانُ والتَّلْقَاءُ اسما وضعا مَوْضِعَ المَصْدَرِ))^(٧). وبعضهم جعلهما مَصْدَرًا، وهذا من باب جَعَلَ (تَفْعَال) من المَصَادِرِ السماعية الدالة على

(١) ديوان الراعي النميري: ١٨٧ .

(٢) المخصص : ٣١٦ / ٤ - ٣١٧ .

(٣) ينظر: الماهر: ٣٩٨ ، وليس في كلام العرب: ٣٠٨ .

(٤) شرح المفصل : ٦٧ / ٤ .

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٧ / ١ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو : ١٣٦ / ٣ .

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٦٦ / ٢ .

(٨) شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد": ٣٨٠٨ / ٨ ، وينظر: الكتاب : ٤ / ٤٦٠ .

المبالغة ، وكما ذكر محمد مجد الدين أبو السعادات (ت ٦٠٦هـ) من أنهما مَصْدَرَان فقط في هذين اللفظين وما عداهما اسم^(١) .

الوجه الآخر كون (التَّبَيَّن) اسماً ذكره الزجاج ، إذ قال: ((التَّبَيَّن اسمٌ بمعنى البَيَان، ومَثَلُ التَّبَيَّنِ التَّلَقَّاء ، ولو قرئت تَبَيَّاناً على وزن (تَفَعَّل) لكان وجهًا ؛ لأنَّ التَّبَيَّنَ في معنى التَّبين ، ولا يجوز القراءة به ؛ لأنَّه لم يقرأ به أحدٌ مِنَ الْقُرَّاء))^(٢) ، وابن عطية ، إذ قال: ((تَبَيَّاناً اسمٌ ، وليس بِمَصْدَرٍ وهو كالتَّقْصَان ، والمصادر في مثل هذا البناء مَفْتُوحَةٌ كالتَّرْدَاد ، والتَّكَرَّار ونصب تَبَيَّاناً على الحال))^(٣) ، وذهب إلى هذا بعضُ المفسرين^(٤) .

وممن قال بكلا الاحتمالين النيسابوري^(٥) ، وأوضحه الرازي ، بقوله : ((رَوَى الْوَاحِدِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ قَالَ: تَبَيَّانًا فِي مَعْنَى اسْمِ الْبَيَانِ وَمِثْلُ التَّبَيَّنِ التَّلَقَّاءُ، وَرَوَى ثَعْلَبٌ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، وَالْمُبَرِّدُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَأْتِ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى تَفَعَّلٍ إِلَّا حَرْفَانِ تَبَيَّانًا وَتَلَقَّاءُ، وَإِذَا تَرَكْتَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اسْتَوَى لَكَ الْقِيَاسُ فَقُلْتُ: فِي كُلِّ مَصْدَرٍ تَفَعَّلٌ يَفْتَحُ التَّاءِ مِثْلُ تَسْيَارٍ وَتَذْكَارٍ وَتَكَرَّارٍ، وَقُلْتُ: فِي كُلِّ اسْمٍ تَفَعَّلٌ يَكْسِرُ التَّاءِ مِثْلُ تَقْصَارٍ وَتَمَثَالٍ))^(٦) ، وذهب إلى هذا أبو حيان الاندلسي^(٧) .

وأما السَّمين الحلبي فنجدته في نصه السابق مُشيرًا إلى مَصْدَرِيَّة اللفظ "تَبَيَّانًا" ويجوزُه ، على الرغم من كونه مخالفًا للقياس كما سبق عند علماء العربية ، ونلاحظ أيضًا أنَّه نقل قول ابن عطية في ادعاء اسمية اللفظ في الآية المباركة محل البحث

(١) ينظر: البديع في علم العربية : ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٢١٧ .

(٣) المحرر الوجيز: ٣ / ٤١٥ .

(٤) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٢ / ٥٧٨ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣ / ٢٣٧ .

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ١٣ / ١٧١ .

(٦) مفاتيح الغيب: ٢٠ / ٢٥٨ .

(٧) ينظر: البحر المحيط : ٦ / ٥٨٢ .

مشيرًا إلى مخالفته لما توطأ عليه اللغويون ، وكأني به يضعف هذا الوجه ، ويجعل من المصدرية هي الوجه الأليق .

والراجح أنَّ لفظة (تَبَيَّنَ) مَصْدَرٌ، إذ أنزل الكتاب مبين لأحكام القرآن وشرائع الله تعالى ويمكن الاستدلال بوضوح على كون القرآن "بَيَانًا" عن طريق سعة مفهوم (كل شيء)، أي أنَّ القرآن بَيَانًا لكل الأمور اللازمة للوصول إلى طريق التكامل، وعلى هذا تكون دلالة المصدرية أنسب وأبلغ في سياق النصِّ القرآني .

صيغة (فُعْلَان)

قُرْبَان

ذكر السَّمين الحَلَبِيّ في لفظة (قُرْبَان) في قوله تعالى : ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة المائدة : ٢٧] وجهين صرفيين، إذ قال: ((القُرْبَان: فيه احتمالان، أحدهما: وبه قال الزمخشريّ : أنّه اسمٌ لما يُتَقَرَّبُ به ، قال: «كما أنَّ الحُلُوان اسم ما يُحَلِّي أو يُعْطَى يقال: «قَرَّبَ صدقةً وتَقَرَّبَ بها «لأن» تقَرَّب «مطاوع» قَرَّب ... ، والاحتمال الثاني : أن يكونَ في الأصلِ مَصْدَرًا ثم أُطلق على الشيء المتقَرَّب به كقولهم: «نَسَجُ اليمَن» و «ضَرَبُ الأمير» ويؤيد ذلك أنّه لم يُثَنَّ والمَوْضِعُ مَوْضِعُ تثنية ؛ لأنَّ كُلاً من قابيل وهابيل له قُرْبَان يَخْصُهُ، فالأصل: إذ قَرَّبَا قربانين وإنما لم يُثَنَّ لأنّه مَصْدَرٌ في الأصل. وللقاتل بأنّه اسمٌ ما يُتَقَرَّبُ به لا مَصْدَرٌ أن يقول : إنّما لم يُثَنَّ ؛ لأنَّ المعنى كما قاله أبو علي الفارسيّ، إذ قَرَّبَ كُلُّ واحدٍ منهما قُرْبَانًا كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ [سورة النور، من الآية : ٤] أي: كُلِّ واحدٍ منهم))^(١) .

(١) الدرالمصنوع: ٢٣٨/٤ - ٢٣٩، وكلام الزمخشريّ في الكشاف: ١ / ٦٠٦، وأمّا قول أبي علي الفارسيّ فلم أجده في كتبه .

الوجه الأول كونه اسماً ذكره الجرجاني ، إذ قال: ((الْقُرْبَان: اسمٌ لما يتقرب به إلى الله تعالى مِنْ المالِ كَالنُّهْبَانِ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالنَّعْمِ الْإِلَهِيِّ فِي الْأَحْكَامِ))^(١)، وذهب إلى هذا الوجه طائفة من المفسرين^(٢).

وأما المعجميون فقد قال ابن فارس: ((الْقُرْبَانُ : الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْبُعْدِ يُقَالُ : قُرْبٌ - يَقْرُبُ - قُرْبًا))^(٣).

وأما الصرفيون فقد أشاروا إلى مجيء بناء (فُعْلَانٌ) في الاسم ، والصفة ، وذكر هذا ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) بقوله: ((وعلى فُعْلَانٍ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دُكَّانٌ وعُثْمَان. وهو كثير، إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع، نحو: جُرْبَان ، والصفة نحو: عُرْيَانٍ وَخُصْمَانٍ))^(٤).

أما الوجه الثاني فمفاده أن (الْقُرْبَان) مَصْدَرٌ، وقد ذهب إليه الطبري، إذ يقول: ((مَصْدَرٌ مِثْلُ الْعُدْوَانِ وَالْخُسْرَانِ مِنْ قَوْلِكَ : قُرْبْتُ قُرْبَانًا))^(٥).

وقد ذكر الصرفيون أن (فُعْلَانٌ) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي المتعدي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نحو: خَذَلَ - خُذْلَانًا ، وشَكَرَ شُكْرَانًا، وكَفَرَ كُفْرَانًا^(٦)، وُسِمِعَ عن الْعَرَبِ استعمال هذه الصيغة قليلاً في هذا الباب ، وليست مما ضبطه العلماء في هذا الباب، إذ يقول سيبويه: ((وقد جاء على فُعْلَانٍ نحو: الشُّكْرَانِ وَالْعُفْرَانِ))^(٧).

(١) درج الدرر في الآي والسور: ٤٥٤/١ .

(٢) ينظر: النكت والعيون: ٢٧/٢، والكشاف: ٢٦٤/١، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ٤١، وزهرة التفاسير:

٢١٢٣/٤، وصفوة التفاسير: ٣٣٧/١، وغريب القرآن للكواري: ٢٧ / ٥.

(٣) مقاييس اللغة : ٨٠ / ٥ ، مادة (قرب) .

(٤) الممتع في التصريف : ٨٩.

(٥) جامع البيان: ٤٤٨ / ٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ٨/٤ ، وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنه يُجَيء بِفُعْلَانٍ مِنْ بَابِ فَعَلَ - يَفْعُلُ نَحْو:

عَفَرَ - عُفْرَانًا ، وَمِنْ بَابِ فَعَلَ - يَفْعُلُ نَحْو: رُضْوَانًا . ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٥ ،

وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨ ٣ ، وشفاء العليل : ٢/ ٨٥٧ ، والمقرب: ٢/ ١٣٠ ، والصيغ الصرفية في

العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٨٣ .

(٧) الكتاب: ٨ / ٤ .

ومَمَّن ذكر الوجهين الصرفيين معًا الواحدي ، إذ قال: (({إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا} قرب كل واحد منهما قُرْبَانًا، نجمعهما في الفعل وأفرد الاسم ؛ لأنه يستدل بفعلها على أن لكل واحد قُرْبَانًا . وقيل: إن القُرْبَانَ اسم جنس ، فهو يصلح للواحد وللعدد ، على أن القُرْبَانَ مَصْدَرُكَالرُّجْحَانَ والعُدْوَانَ والكُفْرَانَ، يقال: قَرَّبْتُ الرجل أقربه قُرْبًا وقُرْبَانًا))^(١)، وذهب إلى هذا فريق من المفسرين^(٢) .

وأما السَّمين الحَلبي فلم يتبنَّ وجهًا واحدًا من دون الوجه الآخر، وإنما ذكر الوجهين معًا من دون ترجيح أو تضعيف وهذا يدلُّ على قبوله الوجهين معًا، وكونهما سائغين عنده في الآية المباركة محل البحث .

والراجح أنَّ لَفْظَةَ (القُرْبَانَ) اسمٌ ما يتقرب به إلى الله سبحانه وتعالى مِنْ ذبيحة أو غيرها ، إذ قرب كل منهما قُرْبَانًا فَنَقَبَلَ الله تعالى مِنْ أَحَدِهِمَا يعني هابيل وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ يعني قابيل ؛ لأنَّه سَخَطَ حكم الله تعالى ودليلاً على أَنَّ الله جل ثناؤه يُنْقَبَلُ أي القُرْبَانَ والطاعة من المتقين والمخلصين في نية العطاء لله تعالى لا مِنْ غيرهم . وأنَّ المَصْدَرَ فيه مبالغة وتوكيد ، في حين هذا لا يتناسب مع سياق الآية محل البحث ؛ لأنَّ قابيل قدَّم من رديء ما يملك بينما قدم هابيل من عظيم وأجود ما يملك^(٣) .

(١) ينظر: التفسير البسيط : ٣٣٥ / ٧ .

(٢) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٢٢ - ٣٢٣ ، ومفاتيح الغيب: ٤٥٠ / ٩ ، وفتح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٣٣٣ / ٥ ، وروح المعاني : ٣٨٣ / ٣ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٣ / ٣٩٥ ، وحدائق الروح والريحان في روابي القرآن: ٢٦٣ / ٧ ، والكفاية في التفسير بالمأثور والهداية: ٤٠٦ / ٦ .

(٣) ينظر: بحر العلوم: ٣٨٤ / ١ ، والمحرم الوجيز: ١٧٨ / ٢ .

صيغة (فِعْلَان)

رِضْوَان

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (رِضْوَان) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْنِبْكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَمُ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خُلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [سورة آل عمران : ١٥] قولين صرفيين أحدهما: أنّه مَصْدَرٌ لِرَضِيَ يَرْضَى. والآخر: أنّ المكسور اسم ومنه: رِضْوَان هو خازنُ الجنة (١).

أمّا الاحتمال الأوّل كونه مَصْدَرًا فقد ذهب إلى هذا الاحتمال طائفة من المفسرين (٢)، وأوضحه القرطبيّ ، بقوله: ((وَالرِّضْوَانُ مَصْدَرٌ مِنَ الرِّضَا ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ " تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ "؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا وَآيَ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: " رِضَايَ فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا " خَرَجَهُ مُسْلِمًا. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ (٣)، وعد ووعيد ((٤)، وذكره أبو زهرة ، إذ جعل "الرِضْوَان" مَصْدَرًا كَالرِّضَا ، إلّا أنّه يزيد عليه أنّه الرِّضَا الكثير ، ولأنّ التنكير قصد به التّفخيم والعظمة ، ثم بيان مصدره فيه إشارة إلى شرف هذا الرضا، زيادة على ذلك من نسبته إلى الله تعالى، وهذه أعظم النسب إذ منسوب للباري جل جلاله (٥).

وأما المعجميون فقد ذكر الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) هذا المعنى فهو يرى رَضِيَ مِنْ قَوْلِكَ : رَضِيَ فلانٌ يَرْضَى رَضَى. والرَضَى: المرَضَى، والرّضا مَقْصُورٌ. قلت إذا

(١) ينظر: الدر المصنوع : ٣ / ٦٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٨٥ ، وبحر العلوم : ١ / ٢٠٠ ، والكشف والبيان : ٣ / ٢٩ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد : ١ / ٤٢٠ ، وتفسير القرآن للسمعاني : ١ / ٣٠٠ ، وزاد المسير في علم التفسير : ١ / ٢٦٥ ، ومفاتيح الغيب : ٧ / ١٦٥.

(٣) سورة غافر ، من الآية: ٤٤ .

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم : ٤ / ٣٨ .

(٥) ينظر: زهرة التفاسير : ٣ / ١١٤٠ - ١١٤١.

جعلت الرِّضَا مَصْدَرًا رَاضِيَّتُهُ رِضَاءٌ وَمُرَاضَاءٌ ، فَهُوَ مَمْدُودٌ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا رَاضِيٌّ يَرْضَى رِضًى ، فَهُوَ مَقْصُورٌ. وبمعنى أَنْ الرِّضَا والرِّضْوَانُ كلاهما مَصْدَرَانِ^(١). وذكر ابن فارس أَنَّ لَفْظَةَ "رِضْوَانٍ" ((مِنْ رَاضِي الرَّاءِ ، وَالضَّادِّ ، وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ السُّخْطِ . تَقُولُ: رَاضِيٌّ يَرْضَى رِضًى. وَهُوَ رَاضٍ ، وَمَفْعُولُهُ مَرْضِيٌّ عَنْهُ. وَيُقَالُ إِنَّ أَصْلَهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ مِنْهُ رِضْوَانٌ))^(٢).

وأما اللغويون فقد عَدُّوا لَفْظَةَ (رِضْوَانٍ) صِيغَةً مَصْدَرِيَّةً سَمَاعِيَّةً لِلْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ المتعدي في جميع ما ورد عليه ، وقد سُمِعَ عن العرب مِنْ بَابِ (فَعِلَ - يَفْعَلُ) نحو: رِيمٌ - رِيمَانًا ، وَلَقِيَ - لِقْيَانًا ، وَرَضِيَّتُهُ - رِضْوَانًا ، وَغَشِيَّتُهُ - غَشْيَانًا^(٣). وقد وَرَدَتْ الْمَصَادِرُ الْمُخْتَوِمَةُ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ عَلَى ثَلَاثِ صِيغٍ: (فَعْلَانٌ - فُعْلَانٌ - فِعْلَانٌ)، وَأَمَّا (فِعْلَانٌ) فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهَا مِنْ الصِّيغِ السَّمَاعِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَحْدُدْ بِقَاعِدَةٍ تَضْبِطُهَا ، أَوْ دَلَالَةٍ تَحْكُمُهَا^(٤).

الاحتمال الآخر كون (رِضْوَانٍ) اسمًا ، والمراد به اسم علم لأحد الملائكة، واسم العلم حده عند اللغويين: ((اسمٌ يَدُلُّ عَلَى مَعِينٍ بِحَسَبِ وَضْعِهِ بِلَا قَرِينَةٍ كَخَالِدٍ، وَفَاطِمَةٍ ، وَدَمَشَقٍ ، وَالنَّيْلِ ، وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الْبِلَادِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْأَدْوَالِ ، وَالْقَبَائِلِ، وَالْأَنْهَارِ))^(٥)، وقد ذكر هذا الوجه ابن الجزيّ، إذ قال: ((رِضْوَانٌ مِنْ اللَّهِ زِيَادَةٌ إِلَى النِّعَمِ الْجَنَّةِ))^(٦) ، وأبو الحسن الحراليّ (ت ٦٣٨ هـ) فَقَدْ جَعَلَ الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ اسْمَ مَبَالِغَةٍ فِي مَعْنَى الرِّضَى^(٧) ، وذكر المدرس حسين عبد المهدي، والدكتور كاطع

(١) ينظر: تهذيب اللغة : ١٢ / ٤٦ ، مادة (ضرا) وتقليب (رضى).

(٢) مقاييس اللغة : ٢ : ٤٠٢ ، مادة (رضى).

(٣) ينظر: الكتاب : ٨ / ٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨٣ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٢ / ٨٥٧ ،

والمقرب : ٢ / ١٣٠ .

(٤) ينظر: صيغة فِعْلَانٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ دراسة صرفية دلالية : ١٣٩١ ، (بحث) .

(٥) جامع الدروس العربية : ١ / ١٠٩ .

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل : ١ / ١٤٧ .

(٧) ينظر: تراث أبي الحسن الحراليّ المراكيشي : ٥٣١ .

جار الله سَطَام (رحمة الله تعالى) ((أَنَّ هذا الوجه فيه ضَعْف وتأباه دلالة السياق التي تتحدث عن مرضاة الله تعالى ، والصَوَابُ أَنْ يَكُونَ الرِّضْوَانُ مَصْدَرًا دَالًّا عَلَى المبالغة في الرِّضَا ؛ لوجود اللاحقة الصرفية (الألف والنون) في آخره؛ ولأنَّ رِضْوَانَ الله أعلى منازل كرامة أهل الجنة))^(١) .

وَمَمَّنْ ذَكَرَ كَلَا الاحتمالين معًا أبو حيان الأندلسي^(٢)، وأوضحهما ابن عادل الحنبلي، فذكر أَنَّ رِضْوَانَ فِيهَا قولان أحدهما: مَصْدَرٌ سواء مَضْمُومٌ أو مَكْسُورٌ، والآخر: اسمٌ لخازن الجنة^(٣)، وأشار إليهما محمد الأمين الشافعي (ت ١٤٤١ هـ)^(٤) .

وَأَمَّا السَّمِينُ الحَلْبِيُّ فلم يَتَبَيَّنْ وَجْهًا وَاحِدًا مِنْ دُونِ الْوَجْهِ الْآخِرِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ مَعًا مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ أَوْ تَضْعِيفٍ وَهَذَا يَشِي بِمَقْبُولِيَةِ الْوَجْهَيْنِ، وَلَكُونُهُمَا سَائِغَيْنِ عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ مَحَلِّ الْبَحْثِ .

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَفْظَةَ (رِضْوَانٌ) مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ الْمَسْمُوعُ لَهُ الرِّضَا ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ هُنَا بِصِيغَةِ (فِعْلَانٍ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ وَالْمِبَالِغَةِ فِي مَعْنَى الرِّضَا ، أَيْ الرِّضَا الْكَثِيرُ مِنْ خَالِقِ الْخَلْقِ ، وَمُبْدِعِ الْكَوْنِ ، وَلَمَّا كَانَ أَعْظَمُ الرِّضَا رِضَا اللَّهِ تَعَالَى خَصَّ لَفْظَ الرِّضْوَانِ بِمَا كَانَ مِنْ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، وَهَذِهِ مِنْ أَعْظَمِ النِّسَبِ إِذْ مَنْسُوبٌ لِلْبَارِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَسْتَدْعِيهِ سِيَاقُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَلَا سِيَمَا أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ الْآخِرَةِ وَلَيْسَ الدُّنْيَا فَيَسْتَلْزِمُ كُلُّ هَذِهِ الْمِبَالِغَاتِ فِي الْمَعْنَى .

(١) صِيغَةُ فِعْلَانٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ دَرَاةٌ صَرْفِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ : ١٣٩٢ .

(٢) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٥٤ / ٣ .

(٣) يَنْظُرُ: اللَّبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ : ٨٦ / ٥ .

(٤) يَنْظُرُ: حَدَائِقُ الرُّوحِ وَالرِّيحَانِ : ٢٢١ / ٤ .

صيغة (مِفْعَال)

مِيثَاق

أورد السّمين الحلبيّ في لَفْظَةِ (مِيثَاق) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧] وجهين صرفيين، إذ قال: ((والمِيثَاقُ مَصْدَرٌ كَالْمِيلَادِ وَالْمِيعَادِ بمعنى الولادة والوعد ، وقال ابنُ عطية: «وهو اسمٌ في مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَا^(١)

أي: إعطائك» ، ولا حاجة تدعو إلى ذلك . والمادة تَدُلُّ على الشدّ والربط وجمعه موثيق وميثاق))^(٢). وعبارة السّمين "ولا حاجة تدعو إلى لك" قصد بكلام ابن عطية من أنَّ (عطائك) تعني (إعطائك) ، أي اسم مصدر.

الاحتمال الأول كونه مَصْدَرًا ، فقد ذهب إليه جملة من المفسرين^(٣) ، وأوضحه أبو البقاء العكبري ، إذ ذكر ((أنها مَصْدَرٌ بمعنى الإيثاق والهاء تعود على اسم الله، أو على العهد فإن أعدتها إلى الله كان المَصْدَرُ مضافًا إلى الفاعل ، وأن أعدتها إلى العهد كان مضافًا إلى المَفْعُولِ))^(٤) ، وتبعه فريق من المفسرين في ذكر هذا الوجه^(٥) .

ويرى الصرفيون أنَّ لَفْظَةَ (مِيثَاق) صيغة مصدرية للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة، إذ الأصل فيه أوثق – مُوثَق على زنة اسم المَفْعُول ، وقلب إلى مِيثَاق بما

(١) ديوان القطامي : ٥١٢ .

(٢) الدر المصنوع : ٢٣٥ / ١ ، وينظر: المحرر الوجيز : ١١٣ / ١ .

(٣) ينظر: تفسير القرآن العزيز : ١٣٠ / ١ ، وتفسير القرآن للسمعاني : ٦٢ / ١ ، ومعالم التنزيل : ١ / ١٠٠ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤٤ / ١ .

(٥) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن : ١ / ١١٦ ، وحقائق الروح والريحان في روابي القرآن : ١ / ٢٧٦ .

أنَّ الثاء متحركة بالفتح فتمطل هذه الفتحة لتصبح ألفاً (مُوثَّق) ، ولاستئصال الضمة مع الواو وهما من مخرج واحد فيخالف بينهما بتحويل الضمة إلى الكسرة (مُوثَّق ← مَوْثَّق ← مِثْثاق) وهذا وفقاً لقانون المماثلة التقدمية تحول الواو إلى ياء؛ لغرض التجانس بهذا يصبح للفعل مَصْدَرَان هما (إِثْثاق) مَصْدَرَه على وزن (إِفْعَال)، والآخر مِثْثاق على وزن (مِفْعَال) وهو مَصْدَر ميمي^(١). وهذا ما ذهب إليه عبدة الراجحي ، إذ قال: ((تقلب الواو ياء إذا وقعت الواو ساكنة غير مشددة قبلها كسرة ، نحو: مَوْعَاد ومِيعَاد ، ومَوْقَات ومِيقَات))^(٢)، والمراد به ((المصدر المبدوء بميم زائدة ، ويدل على الحدث المجرد من الزمان والذات ، ويصاغ من الثلاثي وغيره))^(٣) .

وقد استعملت هذه الصيغة في صيغ المبالغة، وسمعت في الفعل اللازم والمتعدي قالوا: {إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا} ومِقْوَال ، ومِخْرَاثُ ، ومِفْرَاحُ ، ومِقْدَامُ، ومِحْجَامُ^(٤). وهذا من باب ((تقارب الأوزان المصدرية مع صيغ المبالغة فتمثل صيغ صرفية مشتركة كزنة (مِفْعَال) التي يغلب مجيئها مَصْدَرًا كَمِثْثاق في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ٨٣] والمِثْثاق هنا بمعنى الإِثْثاق))^(٥) ، وهذا ما أشار إليه بعض اللغويين بتحول اسم الفاعل إلى أوزان أخر إذا أُريد به الدلالة على الكثرة ، والمبالغة في الحدث نحو: شَرَّاب، ومِخْدَارُ، حيث تحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة (فَعَال)، و(مِفْعَال) وهذه صيغ مبالغة^(٦) .

(١) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي : ٢٥٥، والتحويل الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية تطبيقية : ٢٢ ، (رسالة ماجستير) .

(٢) التطبيق الصرفي : ١٣٨ .

(٣) الصرف الكافي : ١٥٢ .

(٤) ينظر: روح المعاني ٢١٣/١ والتحرير والتنوير: ١/ ٣٧١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٢، وأبنية المشتقات في نهج البلاغة : ٢٤٨ ، (رسالة ماجستير) .

(٥) المصدر بين التنظير والاستعمال: ٦٩ ، (رسالة ماجستير) ، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٦/ ١٦٧ .

(٦) ينظر: اسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الصرفي: ٧٢، وأبنية المصادر في سورة البقرة دراسة صرفية تطبيقية : ٥٤ ، (رسالة ماجستير) .

الاحتمال الآخر كونه اسماً في موضع المَصْدَرِ أي اسم مَصْدَرٍ وقد ذكره الأخفش ، إذ ذكر إنَّ المِيثَاقَ صار مكان التَّوْثِيقِ كما العَطَاءُ مكان الإِغْطَاءِ ، كما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، والأصل إنباتًا ((^(٢)). وهذا ما ذهب إليه الطبري^(٣) ، وأشار ابن عطية إلى الاحتمال نفسه ، إذ قال: ((المِيثَاقُ مِفْعَالٌ مِنَ الْوَثَاقَةِ وهو الشد في العقد ، والربط ، ونحوه وهو في هذه الآية اسم في موضع المَصْدَرِ. كما قال عمر بن شبيب :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَا^(٤)

أراد به إعطائك ((^(٥) ، وذهب إلى ذلك مكي القيسي (ت ٤٣٧ هـ)^(٦).

وذكر المعجميون أنَّ ((المِيثَاقَ، والمَوْثِقَ، كَمَجْلِسٍ: الْعَهْدُ صَارَتْ الْوَاوُ يَاءَ لَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾^(٧) أَي: أَخَذَ الْعَهْدَ عَلَيْهِمْ بَأَنْ يُؤْمِنُوا بِمُحَمَّدٍ (ﷺ) ، وَأَخَذَ الْعَهْدَ بِمَعْنَى الْإِسْتِحْلَافِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تُؤْتُوا مَوثِقًا﴾^(٨) أَي: مِيثَاقًا))^(٩).

وأوضح الصرفيون أنَّ ما جاء اسمٌ في موضع المَصْدَرِ، أي اسم المصدر ويراد به ((اسم جنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كالكلام والثَّوَاب ، وإنَّما يعملُه الكوفيُّ والبغدادِيُّ ، وأمَّا نحو(إِنْ مُصَابِكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ) فجائزٌ إجماعاً ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَعَكْسُهُ نَحْو: فَجَارٍ، وَحَمَادٍ))^(١٠)، وأشار محقق شرح الشافية إلى ما جاء به

(١) سورة نوح : ١٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٦١.

(٣) ينظر: جامع البيان : ١ / ١١٤.

(٤) ديوان القطامي : ٥١٢ .

(٥) المحرر الوجيز : ١ / ١١٣ .

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٨ .

(٧) سورة آل عمران، من الآية: ٨١ .

(٨) سورة يوسف ، من الآية : ٦٦ .

(٩) تاج العروس : ٢٦ / ٤٥٠ .

(١٠) شرح شذور الذهب : ٢ / ٧١٩ .

ابن مالك في التسهيل لتفريق بين المَصْدَر واسم المَصْدَر، إذ قال: ((ما ساوى المَصْدَر في الدلالة على معناه ويخالفه بعلمية كَحَمَادٍ وَجَمَادٍ ، أو لتجرّده دون عوض من زيادة في فعله))^(١).

ومدار الفرق بينهما أنَّ المصدر يدل على الحدث ، ومشتمل على حروف الفعل لَفْظًا وتقديرًا ، وأمَّا المَصْدَر يكون بالتعويض ، أو بزيادة عن حروف فعله وإلا فهو من قبيل اسم المَصْدَر^(٢). وذكر أحمد حسن كحيل ((أنَّ هذه التفرقة بين المَصْدَر والاسم إنما هي في اصطلاح المتأخرين من النحويين أو المتقدمين أمثال سيبويه، واللغويون ليس عندهم فرق بين المصدر والاسم فكل ما دلَّ على الحدث فهو مَصْدَرٌ))^(٣).

وممَّن قال بكلا الاحتمالين الزمخشري ، فقد أجاز الاحتمالين أحدهما : اسم مَصْدَر، والآخر: مَصْدَرٌ بمعنى التوثيق كالمِيعَاد والمِيلَاد بمعنى الوعد والولادة^(٤)، والبيضاوي ذكرهما ورجَّح أنَّ يكون اسمًا لما يقع به الوثَاقَة وهي الاستحكام والمراد ما وثق الله بعهدده من الآيات والكتب ، أو ما وثقوه به من الالتزام، والقبول^(٥)، وذهب إلى هذين الاحتمالين الألوسي^(٦).

ويلحظ الناظر في نص السَّمين السابق أنَّه رجَّح الوجه الأول بدليل ذكره لقول ابن عطية ثم علَّق عليه بقوله: "ولا حاجة تدعو إلى ذلك" والمادة تُدَلُّ على الربط والشدة .

والراجح أنَّ لفظة (مِثْثاق) الواردة في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [سورة البقرة : من الآية: ٢٧] مَصْدَرٌ ؛ لمناسبته لسياق النصِّ

(١) شرح التسهيل : ١٧٨ / ٢ .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ١٦٠ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٧١٩ / ٢ .

(٣) التبيان في تصريف الأسماء : ٣١ ، وينظر: الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر لأبي حيان الأندلسي : ٣٨٠ ، (رسالة ماجستير).

(٤) ينظر: الكشف : ١٢٠ / ١ .

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٦٤ - ٦٥ .

(٦) روح المعاني : ٢١٣ / ١ .

القرآني ، والمعنى : الذين يخالفون ويتركون أمر الله الذي عهد إليهم في التوراة أن يؤمنوا بمحمدٍ (ﷺ) ، ويدخل في ذلك في ما أخذ الله عليهم من الإيمان والتوحيد والطاعة ، ووصفهم الله تعالى بعد نقضهم الميثاق بقوله: {وهم الخاسرون} ، فلذلك نجد دلالة المَصْدَرِ أبلغ وأقوى في الآية المباركة محل البحث.

الفصل الثاني

تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر
والمشتقات

المبحث الأول

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المجرّدة

صيغة (فعل)

بَخَسَ

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (بَخَسَ) في قوله تعالى : ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخَسٍ دَرَهُمْ مَعْدُودَةً وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [سورة يوسف : ٢٠] وجهين صرفيين، إذ قال : ((والبَخَسُ: النّاقصُ ، وهو في الأصل مَصْدَرٌ وُصِفَ به مبالغةً. وقيل: هو بمعنى مَفْعُول))^(١) .

الوجه الأوّل كونه مَصْدَرًا وصف به مبالغة ، وقد ذكره الطبري، إذ قال: ((بَخَسٌ فإنّه يعني : نَقْصٌ وهو مَصْدَرٌ من قول القائل : "بَخَسْتَ فلانًا حقّه" : إذا ظلمته، يعني: ظَلَمَهُ فنَقَصَهُ عما يجبُ له من الوفاء: "أَبَخَسُهُ بَخْسًا"))^(٢) .

وقد أشار للمَصْدَرِ أيضًا فريقٌ من المفسرين^(٣)، وتميل الدكتورة ناهدة غازي إلى هذا الوجه عندما احتجت على من قيل بنعت البَخَسِ، إذ ذكرت ((بأنّه ينقض العدول الصرفي القول بالعدول الصرفي ، والعدول التركيبي ؛ لأنّ المَصْدَرَ المستعمل هو أبلغ للدلالة من النعت باسم المفعول ، أو من النعت على تقدير المحذوف))^(٤) .

وأوضح أصحاب هذا الرأي أنّ ما جاء مَصْدَرًا وأريد به الوصف أبلغ في الدلالة من الوصف باسم المَفْعُول .

وأما المعجميون فكان لديهم يد سبق في جعل "بَخَسَ" مَصْدَرًا ، إذ يرون أنّ البَخَسَ هو الظلم تَبَخَسُ أَخَاكَ حقّه فتتقصه ، كما يَنْقُصُ الكيالُ مكياله فينقصه،

(١) الدّر المصنُون: ٦ / ٤٦١ .

(٢) جامع البيان : ١٥ / ١٠ .

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن : ٥ / ٢٠٤ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٢ / ٢٠٦ ، وتفسير القرآن للسمعانيّ : ٣ / ١٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٥٥ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٣ / ٣١٧ .

(٤) تعدد الأوجه الصرفية في تفسير ألفاظ القرآن الكريم ما جاء على صيغة (فعل) نموذجًا (بحث): ٢٦٠ .

وَبَخَسَ حقه يَبْخَسُ بَخْسًا أي : نقصه^(١). وهذا ما أورد في أغلب نصوصهم^(٢).

ونذكر الصرفيون أيضًا أنَّ قياس مَصْدَر ما كان على (فَعَلَ) بفتح العين ، وعلى (فَعِلَ) بكسر العين من الأفعال أن يكون على (فَعَلَ)^(٣). وقد أوضح سيبويه هذا في كتابه، إذ ذكر أنَّ ((الأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَلَ يَفْعُلُ ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ، ويكون المَصْدَر فَعْلًا، والاسم فَاعِلًا))^(٤). وقد جعلوا لفظة (بَخَسَ) صيغة مصدرية قياسية على وزن (فَعَلَ) للفعل الثلاثي المتعدي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نحو: أخذ أَخْذًا ، وَطَحَنَ طَحْنًا، وَبَحَثَ بَحْثًا وَدَحَرَ دَحْرًا^(٥). وقال اللغويون القدماء بسماعية المصدر (فَعَلَ) فما جاء من الأفعال على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) لازماً ومتعدياً ، إذ إنَّهم خصُّوا ((فَعَلَ - يَفْعُلُ) بأبنية مصدرية أخر نحو: فَعَالَةٌ، وفَعَالَةٌ، وفِعَال^(٦).

ونجد الصرفيين قد اختلفوا في هذه المسألة فَمِنْهُمْ من جعل (فَعَلَ) مَصْدَرًا قياساً في الفعل المتعدي على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، وَمِنْهُمْ من جعل (فَعَلَ) مَصْدَرًا سماعياً للفعل اللازم على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ، والأشهر ما ذهب إليه الرضي ، إذ قال والمشهور: ((وهو أنَّ مَصْدَر المتعدي "فَعْلًا" مطلقاً ، إذا لم يسمع ، وأما مَصْدَر اللازم فُعُول))^(٧). وقد أشار إلى هذا ابن عقيل، إذ جعل ((الفعل المتعدي يُجِيء مصدره على فَعَلَ قياساً مطرداً))^(٨).

(١) ينظر: العين: ٢٠٣ / ٤ ، مادة (خَبَسَ) تغليب (بخس)، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٨٨ / ٥ ،

مادة (خبس) تغليب (بَخَسَ)، ولسان العرب: ٦ / ٢٤ ، مادة (بَخَسَ) .

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٨٨ / ٥ ، مادة (خبس) تغليب (بخس)، وأساس البلاغة: ٤٨ / ١ ،

مادة (بَخَسَ)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٣٧ / ١ ، مادة (بَخَسَ) .

(٣) ينظر: الكتاب: ٥ / ٤ ، وأدب الكاتب: ٦٤٦ .

(٤) الكتاب: ٥ / ٤ .

(٥) ينظر: الصرف الكافي: ١٤٦ ، والمهذب في علم الصرف: ٢١١ ، والصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٨٢ .

(٦) ينظر: الاسم في العربية بنية ودلالة: ٣٣١ ، (رسالة ماجستير) .

(٧) شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٧ / ١ .

(٨) شرح ابن عقيل: ٩١ / ٣ ، والمصدر ودلالاته الصرفية والوظيفية النحوية: ٣٧ ، (بحث).

وأحسب أنَّ صيغة " فَعَلَ " على الرغم من اختلاف الصرفيين واللغويين في صيغتها فهي سماعية أم قياسية إلاَّ أنَّها من الصيغ القياسية وهذا نجدة جليًا واضحًا في نص الرضيِّ بدليله الأشهر ، إذ جعلوها من الصيغ القياسية للفعل المتعدي .

الوجه الثاني كونه بمعنى المَفْعُول أشار إليه أبو عبيدة ، إذ قال : ((بَخَسَ : أي نُقْصَانَ ، ناقصٍ ، مُنْقُوص ، يُقال : بَخَسَنِي حَقِّي ، أي نَقَصَنِي وهو مصدر بَخَسَت فوصفوا به ، وقد تفعل العرب ذلك))^(١) ، وذهب إلى ذلك الزمخشري^(٢) ، البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)^(٣) ، والنسفي (ت ٧١٠هـ)^(٤) ، وابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)^(٥) .

وفي ما يخصُّ مسألة دلالة صيغة المصدر على اسم المَفْعُول فقد أشار إليها سيبويه ، إذ قال : ((وقد يجيء المَصْدَر على المَفْعُول ، وذلك قولك : لَبِنٌ حَلْبٌ ، إنَّما تريد مَحْلُوبٌ وكقولهم : الخَلْقُ إنَّما يريدون المَخْلُوق . ويقولون للدرهم : ضَرَبُ الأمير ، إنَّما يريدون مَضْرُوب الأمير))^(٦) ، وأشار إلى هذا ابن جني ، إذ قال : ((وَضَعَ المَصْدَرُ مَوْضِعَ اسمِ المَفْعُول كقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ ﴾^(٧) أي مصيدة وكقولك : هذا الثَّوبُ نَسَجُ اليمَنِ أي : مَنْسُوجَةٌ ؛ وذلك أنَّ الأفعال لا يمكن أعادتها ، ومنه قَوْلُهُمْ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ عِلْمَهُ فَيْكَ ؛ أي : معلومة . ومنه قولهم : هذا الدِّرْهُمُ ضَرَبُ الأمير ؛ أي : مَضْرُوبَةٌ))^(٨) .

ومما سبق نخلص إلى أن المعنى من الوصف بالمصدر هو إيقاع المصدر نعتًا عوض عن المشتقات ، وهذا ما قالت به العرب : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَفَضْلٌ ، وَصَوْمٌ ، وَفِطْرٌ.... إلخ ، والأصل : عَادِلٌ ، وَفَاضِلٌ ، وَصَائِمٌ ، وَمُفْطِرٌ ، ولكنهم استعملوا

(١) مجاز القرآن : ٣٠٤ / ١ .

(٢) ينظر : الكشف : ٤٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٥٩ / ٣ .

(٤) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ١٠١ / ٢ .

(٥) ينظر : التحرير والتنوير : ٢٤٤ / ١٢ .

(٦) الكتاب : ٤٣ / ٤ .

(٧) سورة المائدة ، من الآية : ٩٦ .

(٨) المحتسب : ٣٤٢ / ١ - ٣٤٣ .

المصدر لنكتة بلاغية هي إمّا أن يكون المَصْدَرُ على التأويل بالمشتق وهو رجل عَدْلٌ، أي عَادِلٌ ورضًا أي مرضيٌّ وهذا رأي الكوفيين^(١)، وإمّا على تقدير مضاف، أي نو عَدْلٍ، ونو زَوْرٍ ، ونو كِذْبٍ^(٢).

وذكر بعضُ العلماء ألا تأويل ولا حذف، بل هو جعل العين المعنى نفسه مبالغة، وقال الرضيّ بعد نقله للرأيين السابقين: ((والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنّهما من كثرة الفعل ، تجسمًا منه))^(٣)، والسبب عندهم في هذا كله هو لإبراز الحدث والمبالغة في دلالة اسم الفاعل والمفعول .

وممّن جمع بين الأوجه الصرفية الراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٢هـ)، إذ قال: ((قيل: معناه: بَاخَسَ، أي: ناقص ، وقيل: مَبْخُوسٌ أي: مَنقُوصٌ، ويقال: تَبَاخَسُوا أي: تَنَاقَصُوا وتغابنوا فَبَخَسَ بَعْضُهُم بَعْضًا))^(٤) ، وذهب إلى ذلك بعضُ المفسرين^(٥).

ويلحظ الناظرُ في قول السّمين ثلاثة أمور:

١. ذكر أن الأصل فيه مَصْدَرٌ وصف به مبالغة ثم عُدِلَ به عدولاً صرفياً إلى اسم الفاعل بدلالة قوله ناقص بوزن فاعِلٍ فأشار صراحةً إلى أنّه مشتق ، اسم فاعل وكأنّه يميل إلى هذا الوجه .

٢. ذكر أنّه بمعنى اسم المفعول (مَبْخُوسٌ) ، ويبدو أنّه وجّه مرجوحٌ عنده بدليل تأخيرهِ وتصديرهِ بكلمة (قيل) التي تشير بضعف هذا الرأي المسوق بعدها غالباً عند السّمين .

والأنسب لدى الباحثة أن لفظة (بَخَسَ) مَصْدَرٌ وصف به مبالغة ؛ لأنّه أظهر في بيان حدوث الفعل وهو البيع لأخيهم بثمن قليل ، ومع ذلك لم يكن لهم رغبة فيه فقد

(١) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢ / ٣٢٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١١٨.

(٣) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢ / ٢٩٥.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ١١٠.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٨ / ٤٣٤ ، والبحر المحيط: ٦ / ٢٥٣.

كانوا فيه من الزاهدين ولو سألوهم بلا شيء لأعطوهم . وفي إبراز هذا المعنى تكون دلالة المَصْدَر عليه أكثر مِنْ استعمال اسم المَفْعُول في الدلالة على معنى البَخْس .

صيغة (فُعل)

فُرُط

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (فُرُط) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [سورة الكهف: ٢٨] فيها وجهان صرفيان ، إذ قال: ((يحتمل أن يكون وصفاً على فُعل كقولهم: "فرس فُرُط" ، أي: متقدّم على الخيل وكذلك هذا ، أي: متقدّماً للحقّ. وأن يكون مَصْدَرًا بمعنى التفريط أو الإفراط))^(١) .

الوجه الأول وهو كون اللفظ (فُرُط) وصفاً وبالتحديد أنه صفة مشبهة وهذا واضح في قول الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، إذ جعل فُرُطاً صفة ، إذ قال: ((فُرُطاً أي مجاوزاً للحدِّ مِنْ قَوْلِهِمْ : فَرَسٌ فُرُطٌ ، إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا الْخَيْلَ ، قَالَ اللَّيْثُ: الْفُرُطُ الْأَمْرُ الَّذِي يُفَرُطُ فِيهِ يُقَالُ كُلُّ أَمْرٍ فَلَانٍ فُرُطٌ ، فَقَوْلُهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَلْزَمُهُ الْحِفْظُ لَهُ وَالِاهْتِمَامُ بِهِ وَهُوَ أَمْرٌ دِينِيهِ يَكُونُ مَخْصُوصًا بِإِيقَاعِ التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ فِيهِ ، وَهَذِهِ الْحَالَةُ صِفَةٌ مَنْ لَا يَنْظُرُ لِدِينِهِ وَإِنَّمَا عَمَلُهُ لِدُنْيَاهُ))^(٢) ، وتابعه في ذلك طائفة من المفسرين، إذ ذهبوا إلى مجيء (فُرُطاً) في سياق الآية الكريمة وصف أي صفة مشبهة^(٣) .

(١) الدر المصنوع: ٤٧٦ / ٧ .

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٥٧ / ٢١ - ٤٥٨ .

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٩ / ٣ ، والتحرير والتنوير: ٣٠٦ / ١٥ ، وأوضح التفاسير: ١ /

وأما المعجميون فنجدهم سبقوا المفسرين في جعل (فُرُط) وصفاً، إذ قال الخليل:
((وَفَرَسٌ فُرُطٌ : السَّرِيعُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْخَيْلَ وَيَسْبِقُهَا ، قَالَ لَبِيدُ:

وَلَقَدْ حَمَيْتُ الْحَيَّ تَحْمِلُ شِكَّتِي فُرُطٌ وَشَاحِي إِذْ عَدَوْتُ لِجَائِمِهَا ^(١))) ^(٢) .

ونجد صيغة (فُعْل) تأتي وصفاً للفعل الثلاثي من باب (فَعْل يَفْعُل) نحو: جُنُبٌ،
ونُكْر ^(٣) إلا أنَّ بعض الصرفيين المحدثين قالوا بأنَّ هذا الوجه قليلٌ، إذ قال: ((وتشتق
من باب كَرُمَ فَعِيل ك: كَرِيمٌ ، وفَعْل ك: صَعْبٌ، بخلاف خَشِنٌ، وَحَسَنٌ ، وَمِلْحٌ،
وَجُنُبٌ، وَعَاقِرٌ، فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ)) ^(٤) ، وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى "فُعْل" ، إذ
قال: (("فُعْل" بمعنى فاعل نحو: رَجُلٌ سُهْدٌ ، أي قليل النوم ، وكذلك فُرُسٌ فُرُطٌ أي :
إذا كانت تتقدم الخيل ، ورجل مُسْكٌ ، أي بخيل ، ورجل فُرُجٌ ، أي لا يكتُم
السر)) ^(٥) . وهو بهذا عدَّ "فُعْل" مِنْ صيغ مبالغة اسم الفاعل .

الوجه الآخر أي كونه مَصْدَرًا ، وهذا ما نجده عند الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ^(٦) ، وأبي
عبيدة ^(٧) ، وابن قتيبة ^(٨) ، وأوضح الطبري معنى (فُرُطًا)، بقوله : ((ضياعًا وهلاكًا،
مِنْ قَوْلِهِمْ : أَفْرَطَ فُلَانٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِفْرَاطًا : إِذَا أَسْرَفَ فِيهِ وَتَجَاوَزَ قَدْرَهُ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) معناه : وَكَانَ أَمْرُ هَذَا الَّذِي أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا فِي الرِّيَاءِ

(١) ديوانه : ٣١٥ .

(٢) العين: ٧ / ٤١٩ - ٤١٨ ، مادة (طرف) وتقليب (فرط)، وينظر: جمهرة اللغة: ٧٥٥/٢ ، مادة
(رطف) وتقليب (فرط)، ومعجم ديوان الأدب : ١ / ٢٦١ .

(٣) ينظر: دراسات في علم الصرف: ٦٥ ، وفن الصرف: ٣١ ، والمهذب في علم التصريف: ٢٥٤ ،
والصرف العربي أحكام ومعان : ١١٩ .

(٤) فن الصرف : ٣١ .

(٥) معاني الأبنية في العربية: ٦٣ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤٠/٢ .

(٧) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣٩٨/١ .

(٨) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ٢٦٦ .

والكبر، واحتقار أهل الإيمان، سَرَفًا قد تجاوز حدّه، فَضَيَّعَ بذلك الحقَّ وهلك))^(١). وقال بهذا الوجه الصرفي فريقٌ من المفسرين^(٢).

وصيغة (فُعَل) تأتي مَصَدَرًا نحو: حَلَمَ حُلْمًا^(٣)، و "فُعَل" من الصيغ القليلة الشيوع في العربية، وأنَّ ((صيغة "فُعَل" متطورة على وفق قانون الاتباع ، ولا ينفرد أيُّ مثال بصيغة (فُعَل) دون أن تشترك فيه (فُعَل ، وفَعَل) كالْفَقْر، والفُقْر، والفُقُور. وعدّ بعض العلماء صيغة "فُعَل" اسمًا للمصدر مقابل صيغة مصدرية أخرى))^(٤) ، ولذا أَصْبَحَتْ مِنْ الصيغ قليلة الشيوع .

وممّن جمع بين الوجهين الصرفيين النيسابوريّ (ت ٥٥٣هـ)، إذ ذكر أنّ "فُرُط" ((هو بمعنى ضياعًا، والتفريط في حق الله: تضييعه. وقيل: قدمًا في الشر، فَرُسٌ فُرُطٌ: يقدم الخيل))^(٥). وتابعه في ذلك جملة من المفسرين^(٦).

وأما السّمين الحلبّي فقد نحا منحى ممّن ذكر الوجهين الصرفيين ، ولم يرجح أيّا من الاحتمالين على الآخر ، وهذا يشير بمقبولية الوجهين عنده .

ويبدو لي أنّ لفظة (فُرُط) الواردة في الآية المباركة مصدر وصف به مبالغة؛ لغرض التّكثير في فعل الإفراط ، والتضييع ، والإغفال في عمل الطاعة ، إذ كانت مصالح دينه ، ودنياه ضائعة معطلة ، فهذا قد نهى الله عن طاعته ؛ لأنّ طاعته تدعو إلى الإقتداء به ؛ ولأنّه يَدْعُو إلّا لما هو متصف به .

(١) جامع البيان: ٩ / ١٨ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨١ / ٣ ، وبحر العلوم: ٣٤٤ / ٢ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٤٦ / ٣ ، ومعالم التنزيل: ١٨٩ / ٣ ، والمحرم الوجيز: ٥١٣ / ٣ ، وتذكرة الأريب في تفسير غريب القرآن: ٢١٣ / ١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٤٦٤ / ١ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٤ / ٤ .

(٤) الاسم في العربية بنية ودلالة: ٣٥٠ ، (رسالة ماجستير).

(٥) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٨٥٦ / ٢ .

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٩٢ / ١٠ ، والبحر المحيط: ١٦٨ / ٧ ، واللباب في علوم الكتاب: ٤٧١ / ١٢ ، وروح المعاني: ٢٥٣ / ٨ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٤٢ / ٨ .

صيغة (فعل)

٢- رِزْق

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (رزق) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرْشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة : ٢٢] تحتل وجهين صرفيين، إذ قال: ((أحدهما: أن يكون حالاً على أن الرزق بمعنى المرزوق ، كالطحن والرعي. والثاني: أن يكون مصدرًا منصوباً على المفعول من أجله ، وفيه شروط النصب موجودة))^(١).

الوجه الأول أنه فعل بمعنى المفعول، أي مرزوق ذكره العكبري، إذ قال: ((والرزق هُنا بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ))^(٢)، وأبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ)، إذ قال: ((رزق بمعنى المرزوق ، فهو فعل بمعنى المفعول، كطحن بمعنى المطحون، ونقض بمعنى المنقوض))^(٣). وتابعهما محمد الأمين الشافعي (ت ١٤٤١ هـ)^(٤)، إذ جعل أصحاب هذا التوجيه "رِزْقًا" بمعنى اسم المفعول ومنه قولهم: "أُنْفَقْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَلْفًا". وهذا من باب نيابة المصدر عن المفعول في الدلالة كالطحن بمعنى المطحون ، والرزق بمعنى المرزوق .

وذكر الصرفيون أوزاناً تنوب عن المفعول في الدلالة على معناه منها (فعل) وأشاروا إلى هذا الوزن "فعل" بكسر فسكون يأتي بمعنى مفعول، مثل: ذبح، وطحن، وطرح ورعي ، بمعنى مذبح ، ومطحون ، ومطروح ، ومرعي^(٥).

(١) الدر المصنوع : ١ : ١٩٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٣٩/١ .

(٣) زهرة التفاسير : ١ / ١٦٠.

(٤) ينظر: حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ١٤ / ٤١٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ١٤٧، وشرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد":

٦ / ٢٧٦٧، وجامع الدروس العربية : ١ / ١٨٤ .

أما الوجه الآخر أنه مَصْدَرٌ بحد ذاته ، ذكره الطبري ضمناً عند تفسيره للآية المباركة^(١)، وفسّر ابن عطية ذلك ، إذ قال: ((انطلق اسم الرِّزْق على ما يخرج من الثمرات قبل التملك ، أي هي معدة أن يصح الانتفاع بها فهي رزق))^(٢) .

وأما المعجميون فقد سبقوهم في تفسير دلالة "رِزْق" ، إذ قال الخليل: ((أَنَّ رِزْقَ: رَزَقَ اللهُ يَرْزُقُ العباد رِزْقًا اعتمدوا عليه ، وهو الاسم أخرج على المَصْدَرِ، وقيل: رَزَقَ. وإذا أخذ الجند أرزاقهم ، قيل: ارتزقوا رَزَقَةً واحدة أي مرة))^(٣). وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، إذ قال: ((الرِّزْق: الرَّاءُ وَالزَّاءُ وَالْقَافُ أَصِيلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى عَطَاءٍ لَوْفَتْ. فَالرِّزْقُ: عَطَاءُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ. وَيُقَالُ رَزَقَهُ اللَّهُ رِزْقًا ، وَالْإِسْمُ الرِّزْقُ))^(٤) .

وكذلك الصرفيون فقد جعلوا لفظة (رِزْق) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نَحْو: قَوْلِكَ عَدَلَ الشَّيْءَ يَعْدِلُهُ عَدْلًا ، وَفَعَلَهُ فِعْلًا^(٥) .

وممّن أخذ بالوجهين الصرفيين معاً الزمخشري ، فقد أجاز أن يكون (رِزْق) اسمًا أي حال من المَفْعُول ، أو أن يَكُونَ مَصْدَرًا^(٦) ، وتابعه ابن عادل الحنبلي^(٧)، وأوضح الألوسي الوجهين ، إذ قال : ((«الرِّزْق» بالفتح لغة الإعطاء لما ينتفع الحيوان به. وقيل: إنه يعم غيره كالنبات وبالكسر اسم منه ومصدر أيضًا على قول. وقيل أصل الرِّزْق الحظ ويستعمل بمعنى المَرزُوق المنتفع به))^(٨). وأشاد هؤلاء بمقبوليته الوجهين لديهم .

(١) ينظر: جامع البيان : ٣٦٧ / ١ .

(٢) المحرر الوجيز: ١٦٠ / ١ .

(٣) العين: ٨٩ / ٥ ، مادة (قزر) وتقليب (رَزَقَ)، وتهذيب اللغة : ٣٢٦ / ٨ ، مادة (قزر) وتقليب (رزق).

(٤) مقاييس اللغة : ٣٨٨ / ٢ ، مادة (رزق).

(٥) ينظر: الكتاب : ٦ / ٤ ، وشرح المفصل: ٤٧ / ٤ ، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ١٩٩ / ٣ .

(٦) ينظر: الكشف : ٥٥٧ / ٢ .

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب : ١ / ٤٢١ .

(٨) روح المعاني : ١٢٠ / ١ .

ويلحظ الناظر لنص السّمين الحلبيّ السابق أنّه أورد الوجهين الصرفيين معًا من دون ترجيح أو تضعيف لأحدهما على الآخر، وكأَنَّ الوجهين واردان عنده وسائغان في الآية المباركة محل البحث .

وأحسبُ أنَّ لفظة (رَزَق) الواردة في سياق الآية الكريمة مصدر، والمراد به الرزق الذي أنزل إليكم من السماء مطرًا ، فأخرج بذلك المطر مما أنبتوه في الأرض من زرعهم ، وجعلوه غذاءً ، وقوتًا لهم ، أي يصح الانتفاع به فهو رزق، فنبههم بذلك على قُدْرَتِهِ وسُلْطَانِهِ بأنّه هو الذي خلقهم ، وهو الذي رزقهم ويكفّلهم دون من جعلوه له ندًا وعدلاً مِنَ الأوثان، وبذلك تكون دلالة المَصْدَر فيها قوة وم�انة في إظهار قدرة الله عزّ وجلّ وعجائبه في إعطائه الرزق .

٢- بدع

ذكر السّمين الحلبيّ أنَّ لفظة (بدع) فيها وجهان صرفيان ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [سورة الأحقاف : ٩] ((أحدهما : على حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ : ذا بدع ، قاله أبو البقاء. وهذا على أَنَّ يكونَ البدعُ مَصْدَرًا. والثاني: أَنَّ البدعَ بنفسه صفةٌ على فِعْلٍ بمعنى بديع كالخِفِّ والخَفِيف. والبدعُ والبديعُ: ما لم يُرَ له مثْلٌ ، وهو من الابتداع وهو الاختراع))^(١).

الوجه الأول (المصدرية) لم يذكره المفسرون وحده من دون الوجه الآخر ، وإنما نجدهم يشيرون إليه عند قولهم لكلا الوجهين .

وأما الصرفيون فقد عدوا (فِعْل) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ - يَفْعَل) نحو: سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا ، وَبَدَعَ يَبْدَعُ بِدْعًا ، وَفَعَلَ فِعْلًا^(٢). وذكر ابن

(١) الدرّ المصنُون: ٩/ ٢٦٢، وينظر: كلام أبي البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٥٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠/٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٠.

خالويه ((أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ هُنَّ (فَعَلَ - يَفْعُلُ - فَعَلًا)، وَخَدَعَ - يَخْدَعُ - خَدَعًا، وَصَرَعَ - يَصْرَعُ - صِرْعًا))^(١)، إِذْ إِنَّهُمْ أَشَارُوا إِلَى سَمَاعِيَّةٍ صِيغَةٍ "فِعْلٍ" وَمَا جَاءَ مِنْهَا مِنَ الْأَبْوَابِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا .

وذهب إلى الوجه الثاني (بمعنى المفعول) طائفة من المفسرين^(٢)، وأوضحه الثعلبي، بقوله: ((قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ بَدِيعًا مِثْلَ نِصْفٍ وَنَصِيفٍ ، مِنَ الرِّسْلِ، لَسْتُ بِأَوَّلِ مَرْسَلٍ، فَلَمْ تَنْكُرُوا نَبَوَّتِي؟))^(٣). وتابعه في بيان هذا الوجه آخرون إذ جعلوا (بِدْعًا) صفة وهي من فِعْلٍ بمعنى فَعِيلٍ ، أَيِ بَدَعٍ بِمَعْنَى بَدِيعٍ^(٤) .

وممن سبقهم من المعجميين الخليل ، فقد ذكر أن ((البِدْعُ إحداثُ شيءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ قَبْلُ خَلْقٌ وَلَا ذِكْرٌ وَلَا مَعْرِفَةٌ. والله بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ابْتَدَعَهُمَا ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا يَتَوَهَّمُهُمَا مَتَوَهَّمٌ ، وَبَدَعُ الْخَلْقِ. وَالبِدْعُ: الشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ أَوَّلًا فِي كُلِّ أَمْرٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾، أَي: لَسْتُ بِأَوَّلِ مُرْسَلٍ))^(٥). والْبِدْعُ ((يَكُونُ فِي الشَّرِّ وَالْخَيْرِ. وَقَدْ بَدَعُ بَدَاعَةً وَبُدُوْعًا. وَيُقَالُ رَجُلٌ بَدَعٌ وَامْرَأَةٌ بَدْعَةٌ ، إِذَا كَانَ غَايَةً فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَانَ عَالِمًا أَوْ شَرِيفًا أَوْ شَجَاعًا. وَكَقَوْلِكَ : بُدِعَ الْأَمْرُ بَدْعًا وَبَدَعُوهُ وَابْتَدَعُوهُ. وَرَجُلٌ بَدَعٌ وَرَجَالٌ أَبْدَاعٌ وَنِسَاءٌ بَدُعٌ وَأَبْدَاعٌ))^(٦) .

(١) ليس في كلام العرب: ٣١ .

(٢) ينظر: تفسير مجاهد: ٦٠٢ / ١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢ / ٢١٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٢ / ٥١٩، وغريب القرآن لابن قتيبة: ٤٠٧، وجامع البيان: ٢٢ / ٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٣٩ / ٤، وبحر العلوم: ٢٨٥ / ٣ .

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٧ / ٩ .

(٤) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤ / ١٠٤، وتفسير القرآن للسمعاني: ٥ / ١٥٠، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٤ / ١٩١، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٢ / ٧٤٤، وزاد المسير في علم التفسير: ٤ / ١٠٢، ومفاتيح الغيب: ٢٨ / ٩، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣ / ٣٠٩، والتحرير والتنوير: ١٦ / ٢٦ - ١٧ .

(٥) العين: ٢ / ٥٤، مادة (عذب) وتقلب (بدع)، وينظر: تهذيب اللغة: ٢ / ١٤٢، مادة (عذب) وتقلب (بدع).

(٦) تهذيب اللغة: ٢ / ١٤٢، مادة (عذب) وتقلب (بدع) .

وممن قال بالوجهين الصرفيين الماوردي (ت ٤٠٥ هـ) ^(١)، وابن عطية ^(٢)، وأشار إلى قولهما أبوالبقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، إذ قال: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتُ بِدْعًا﴾ [سورة الأحقاف، من الآية ٩:] ، أَي ذَا بَدْعٍ ؛ يُقَالُ: أَمْرُهُمْ بِدْعٌ؛ أَي مُبْتَدَعٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا؛ أَي مَا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ ادَّعَى الرِّسَالَةَ)) ^(٣)، وذهب إلى ذلك البيضاوي ^(٤)، وأبو الطيب القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) ^(٥) .

وأما السّمين الحلبي فقد نجده هنا ناقلًا الوجهين ولم يُعَقِّبْ ، وأرى في ذلك قبوله الاحتمالين ، إذ لو كان خلاف ذلك كالتضعيف مثلاً لكان له قول كعادته.

ويبدو لي أنّ الأنسب أنّ لفظة (بَدْع) محتملة الصفة ؛ لما فيها من دلالة على وقوع حدث الإبداع ، أي كان بَدْعًا أي فَرِيدًا وهو بمعنى اخترع الشيء وصَنَعَهُ، وهذا الاحتمال بجعل (البَدْع) صفةً هو أقرب لسياق الآية الكريمة لاتساق الصفة بالموصوف من أنّه بَدْع أي هو بدع في هذا الأمر، وبديع فيه ، إذا كان فيه أول، كان مُبْدِعًا في أقواله وأفعاله .

(١) النكت والعيون: ٢٧٢ / ٥ .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز : ٩٣ / ٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٤ / ٢ .

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١١٢ / ٥ .

(٥) ينظر: وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١٤ / ١٣ .

صيغة (فَعَلَة)

١- وَجْهَة

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (وَجْهَة) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة : ١٤٨] فيها قولان ((أحدهما: ويُعزى للمبرد والفارسي والمازني في أحد قوليه : أنها اسم المكان المتوجه إليه ، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياساً إذ هي غير مصدر. قال سيبويه: «ولو بَنِيَتْ فَعَلَةٌ مِنَ الْوَعْدِ لَقُلْتَ : وَغَدَةٌ ، وَلَوْ بَنِيَتْ مَصْدَرًا لَقُلْتَ: غَدَةٌ ، والثاني: أنها مَصْدَرٌ، ويُعزى للمازني ، وهو ظاهرٌ كلام سيبويه ، فإنه قال بعد ذكر حَذْفِ الواو من المصادر، وقد أثبتوا فقالوا: " وَجْهَة في الجِهة " ، وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذاً مَبْنِيَةً عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمَتْرُوكِ فِي غَدَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ إِثْبَاتَ الْوَائِ وَإِنْ كَانَتْ مَصْدَرًا أَنَّهَا مَصْدَرٌ جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزوائد ؛ إِذِ الْفِعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ ، وَمَصْدَرُهُمَا التَّوَجُّهُ وَالِاتِّجَاهُ ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي فِعْلِهِ : وَجَهَ يَجْهُ كَوَعَدَ يَعِدُ ، وَكَانَ الْمَوْجِبَ لِحَذْفِ الْوَائِ مِنْ غَدَةٍ وَزِنَةِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَضَارِعِ لَوْقُوعِ الْوَائِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَهَذَا فَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ مَضَارِعٌ يُحْمَلُ مَصْدَرُهُ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ قُلْتُ : إِنَّ " وَجْهَة " مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزوائد لِتَوَجَّهَ أَوْ اتَّجَهَ. وَقَدْ أَلَمَّ أَبُو الْبَقَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا))^(١) .

القول الأول ذكره الفراء^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وأوضحه أبو بكر السجستاني (ت ٣٣٠هـ) بقوله: ((قيل بمعنى أي قبلة هو مستقبلها))^(٤)، وذهب إلى هذا جملة من

(١) الدُرُّ الْمَصُونُ : ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ، وينظر: كلام سيبويه في الكتاب: ٤ / ٣٣٧ ، وكلام المبرد في المقتضب: ١ / ٨٩ ، وكلام المازني في المنصف: ١ / ٢٠٠ ، وكلام الفارسي في الحجة للقراء السبعة: ٢ / ٢٣٩ ، وكلام العكبري في التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن : ١ / ٨٥ .

(٣) ينظر: غريب القرآن : ٦٥ .

(٤) نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز : ٤٧١ .

المفسرين^(١)، ويبيّن ابن عاشور ما قاله المفسرون الذين سبقوه ، إذ قال: ((الوجهة في حقيقتها البقعة التي يتوجّه إليها فهي وزن (فَعْلَة) مؤنث (فَعَلَ) الذي هو بمعنى (مَفْعُول) مثل ذَبَح، ولكونها اسم مكان لم تحذف الواو التي هي فاء الكلمة عند اقتران الاسم بهاء التانيث؛ لأنّ حذف الواو في مثله إنّما يكون في (فَعْلَة) بمعنى (المَصْدَر))^(٢). وهذا ما أوضحه سيبويه في أنّ القياس إثبات الواو إذا قصدنا اسم المكان ، وحذفها إذا قصدنا المصدرية .

وأشار المعجميون إلى هذا الوجه أيضاً ، إذ ذكر الخليل: ((أنّ "وجهة" الوجهة: مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ. والوجهة: النَّحْوُ. يُقَالُ: أَخَذْتُ جِهَةً كَذَا، أَي: نَحْوَهُ. وَرَجُلٌ أَحْمَرُ مِنْ جِهَتِهِ الْحُمْرَةِ، وَأَسْوَدُ مِنْ جِهَتِهِ السَّوَادِ. وَالْوَجْهَةُ: الْقِبْلَةُ وَشَبْهُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ اسْتَقْبَلَتْهُ وَأَخَذَتْ فِيهِ. تَوَجَّهُوا إِلَيْكَ، يَعْنِي: وَلَّوْا وُجُوهَهُمْ إِلَيْكَ. وَالتَّوَجُّهُ: الْفِعْلُ اللَّازِمُ. وَالْوُجَاهُ وَالتُّجَاهُ: مَا اسْتَقْبَلَ شَيْءٌ شَيْئًا. تَقُولُ: دَارُ فُلَانٍ تُجَاهُ دَارِ فُلَانٍ. وَالْمُوَاجَهَةُ : اسْتِقْبَالُكَ الرَّجُلَ بِكَلَامٍ ، أَوْ وَجْهٍ))^(٣) وفي قوله هذا أشار إلى اسم المكان .

القول الآخر على أنّ "وجهة" مصدرٌ ذهب إليه الطبري ، إذ جعلها مصدرًا كالقعدة، والمشية، وهي من التوجه وتأويلها: مُتَوَجِّةٌ ، يتوجّه إليه بوجهه في صلاته^(٤)، والعكبري أيضاً ، إذ قال : ((وَالْوَجْهَةُ مَصْدَرٌ فِي مَعْنَى الْمُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، وَهِيَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ تَوَجَّهَ أَوْ اتَّجَهَ،

(١) ينظر: بحر العلوم : ١ / ١٠٢ ، تذكرة الأريب في تفسير الغريب: ١ / ٢٤ ، وزاد المسير في علم التفسير: ١ / ١٢٢ ، ومفاتيح الغيب: ٤ / ١١٣ ، وجامع لأحكام القرآن الكريم: ٢ / ١٦٤ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١ / ١١٣ ، والتسهيل لعلوم التنزيل : ١ / ١٠٠ ، وروح المعاني : ١ / ٤٠٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢ / ٤٢ .

(٣) العين : ٤ / ٦٦ ، مادة (هجو) وتقلب (وجه) ، وينظر : تهذيب اللغة: ٦ / ١٨٦ ، مادة (هجو) وتقلب (وجه) ، ولسان العرب : ١٣ / ٥٥٦ ، مادة (وجه) .

(٤) ينظر: جامع البيان : ٣ / ١٩٣ .

وَالْمَصْدَرُ التَّوَجُّهُ ، أَوْ الْإِتِّجَاهُ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ وَجْهٌ كَوَعْدٍ^(١) ، وقال بهذا التوجيه الزجاج^(٢) ، وأبو حيان الأندلسي^(٣) .

وفي ما يخص مجيء (فِعْلَةٌ) مَصْدَرٌ ، فقد ذكر اللغويون أَنَّها صيغة مصدرية سماعية في جميع ما ورد عليها ، وقد سُمِعَتْ في باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) كَقَوْلِهِمْ: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حَمِيَّةً ، وَنَشَدْتَهُ نَشْدَةً ، وَقَلَّ يَقْلُ قِلَّةً ، وَأَمْرٌ يَأْمُرُ إِمْرَةً^(٤) .

وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ مَعًا أَبُو الطَّيِّبِ الْقَنُوجِيُّ، إِذْ قَالَ: ((الْوَجْهَةُ، فِعْلَةٌ مِنَ الْمُوَاجَهَةِ، وَفِي مَعْنَاهَا الْجِهَةُ وَالْوَجْهُ ، وَهِيَ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمَتَوَجِّهِ إِلَيْهِ كَالْكَعْبَةِ ، أَوْ مَصْدَرٌ وَالْمُرَادُ الْقِبْلَةُ أَيْ : أَنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ قِبْلَتَكَ وَأَنْتَ لَا تَتَّبِعُ قِبْلَتَهُمْ ، وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ إِمَامًا بِحَقٍّ، وَإِمَامًا بِبَاطِلٍ))^(٥) ، وَذَهَبَ إِلَى ذِكْرِهِمَا ابْنُ عَادِلٍ الْحَنْبَلِيُّ أَيْضًا^(٦) .

وَيَلْحَظُ النَّازِرُ فِي قَوْلِ السَّمِينِ آتِفِ الذِّكْرِ أَنَّهُ سَاقَ الْقَوْلَيْنِ مَعًا ، وَهُمَا اسْمُ الْمَكَانِ وَالْمَصْدَرُ وَعِزَا كُلِّ وَجْهِ لِأَصْحَابِهِ ، يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ قَبُولُهُ الْوَجْهَيْنِ مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، أَلَا وَهُوَ الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ طَرِيقِ تَخْرِيجِهِ إِثْبَاتِ الْوَاوِ فِي (وَجْهَةٍ) وَأَضْرَابِهَا مَعَ اعْتِبَارِهَا مَصَادِرَ ، وَإِثْبَاتِ الْوَاوِ فِي تَلْكَمِ الْمَصَادِرِ شَاذٌ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ ، إِذْ رَأَى أَنَّ الَّذِي تَسَوَّغُ إِثْبَاتَ الْوَاوِ فِيهَا أَنَّهَا مَصْدَرٌ جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ بِلِحَازٍ أَنَّ فِعْلَهَا هُوَ (تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ) ، وَالْمَصْدَرُ التَّوَجُّهُ وَالْإِتِّجَاهُ وَهُوَ تَوَجُّهُ الْعَكْبَرِيِّ كَمَا لَاحِظْنَا فِي كَلَامِهِ .

وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْبَاحِثَةِ أَنَّ تَكُونَ لَفْظَةَ "وَجْهَةٍ" فِي الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ دَالَّةٌ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ "وَجْهَةً" مَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّوَجُّهِ مِثْلَ "الْقَعْدَةِ" ، وَ"الْمِشْيَةِ" . أَيْ مُتَوَجَّهٌ

(١) التبيين في إعراب القرآن: ١ / ١٢٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٢ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٨ / ٤ ، واقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر: ١ / ٦٩ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٣١ ، والاسم في العربية بنية ودلالة: ٣٥٢ ، (رسالة ماجستير).

(٥) فتح البيان في مقاصد القرآن: ١: ٣١١ .

(٦) ينظر: الباب في علوم الكتاب: ٣ / ٥٦ .

يتوجّه إليه في صلاته، والمعنى لكل أهل ملةٍ ودين توجه يتجهونه ويرضونه لأنفسهم في الصلاة ، والعقيدة، والمعاملات، والتشريع بأن لكل شخصٍ منّا وجهة من وجوه الخير والله أقامه فيها ونستدل بما جاء به قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة المائدة : من الآية: ٤٨] وهذه المعاني الواردة في جميع ما ذكر تتناسب والمصدر في الدلالة على قوة الفعل وإرادته واتساعه .

٢- خِلْفَة

ذكر السّمين الحلبي أنّ للفظ (خِلْفَة) في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٢] وجهين صرفيين ، إذ قال: ((وَخِلْفَة يجوزُ أن يكونَ مَصْدَرًا مِنْ خَلَفَ يَخْلُفُه ، إذا جاء مكانه، وأن يكونَ اسمَ هيئة^(١) كالرَّكْبَةِ ، وأن يكونَ من الاختلافِ ...، ومثله قول زهير:

بها العينُ والآرامُ يَمْشِيَنَّ خِلْفَةً ... وأُطْلَاوُهَا يَنْهَضَنَّ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ^(٢)

وأفردَ "خِلْفَةً" قال أبو البقاء: «لأنَّ المعنى: يَخْلُفُ أحدهما الآخرَ، فلا يتحقَّق هذا إلَّا منهما انتهى»^(٣) .

الوجه الأوّل أي كونها مَصْدَرًا ، وقد ذهب إليه أبو عبيدة ، بقوله: ((وجعلهما خِلْفَةً وهما اثنان ؛ لأنَّ الخِلْفَة مصدر فلفظه من الواحد والاثنين والجميع من المذكر والمؤنث واحد))^(٤) . والطبري، إذ قال: ((الخِلْفَة : مَصْدَرٌ، فلذلك وحدت ، وهي خبر عن الليل والنهار؛ والعرب تقول: خلف هذا من كذا خِلْفَةً ، وذلك إذا جاء شيء

(١) هيئة.

(٢) ديوانه : ٥ .

(٣) الدر المصنوع : ٨ / ٤٩٦ ، وينظر: كلام العكبري في التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٠ .

(٤) مجاز القرآن : ٢ / ٧٩ .

مكان شيء ذهب قبله))^(١) . وتابعهما آخرون في جعل "خلفة" مصدرًا^(٢) .

وأما اللغويون فقد عدوا (فِعْلَةً) صيغةً مصدريةً سماعيةً في جميع ما ورد كما قالوا: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمْيَةً ، وَنَشَدْتُهُ نَشْدَةً^(٣) .

الوجه الثاني هو أَنَّ (خَلْفَةً) اسم هيئة ، وذهب إليه من المفسرين ابن زمنين (ت ٣٩٩هـ)، إذ قال: ((خَلْفَةٌ يَعْنِي: يَخْلِفُ هَذَا هَذَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِيَنَّ خَلْفَةً وَأَطْلَاوُهَا يَنْهَضَنَّ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ))^(٤).

وذهب إلى هذا طائفة من المفسرين أيضًا أجمعوا على مجيء "خلفة" اسم هيئة، وهي الحالة التي يخلف بها الليل والنهار كل واحد منهما أي يعقب أحدهما الآخر، ومثل "الْخَلْفَةِ" وَالرَّكْبَةِ ، وَالْجِلْسَةِ^(٥) .

وقد ذكر اللغويون مجيء المصدر أيضًا دالًا على هيئة وقوع الحدث وهو ما يسمى باسم الهيئة ، وأشار إلى ذلك سيبويه ، إذ قال: ((باب ماتجىء فيه فِعْلَةٌ تَرِيدُ بِهَا ضَرْبًا مِنَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : حَسَنُ الطَّعْمَةِ. وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةً سَوَاءً ، وَبُسَّتِ الْمِئْنَةُ ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ الضَّرْبُ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْقَتْلِ ، وَالضَّرْبُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّعْمِ.

(١) جامع البيان: ٢٩١ / ١٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : للزجاج: ٤ / ٧٤، ونزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز: ٢٢٤ ، والهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: ٥٢٤٧/٨ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٨ / ٤ ، وأدب الكاتب : ٥٠٧ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣١ .

(٤) تفسير القرآن العزيز: ٢٦٦ / ٣ .

(٥) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن : ١٤٤ / ٧ ، وتفسير القرآن للسمعاني: ٢٩ / ٤ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ٨٢١ / ٢ ، و الكشف : ٢٩٠ / ٣ ، والمحرر الوجيز: ٢١٧ / ٤ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٢٩ / ٤ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٥٤٧ / ٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٨٦ / ٢ ، وتفسير الجلالين : ٤٧٨ / ١ ، روح المعاني: ٤٢ / ١٠ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٣٤٣ / ٩ ، والتحرير والتنوير: ٦٥ / ١٩ ، وأوضح التفاسير: ٧١٥ / ١ ، ومختصر تفسير ابن كثير: ٦٣٧ - ٦٣٨ .

ومثل هذا الرُّكْبَةُ، والجِلْسَةُ، والقَعْدَةُ))^(١). وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، إذ قال: ((ويدل على الهيئة "بِفَعْلَةٍ"، بالكسر، كالجِلْسَةِ، والرُّكْبَةِ، والقَتْلَةِ، إلا أن كان بناء المصدر العام عليها؛ فيدل على الهيئة بالصفة ونحوها، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً))^(٢).

وأما اللغويون المحدثون، فقد أبانوا عن المراد من اسم الهيئة، إذ قالوا: ((اسم الهيئة اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه. وتبين الصفة إما بالذكر نحو: حَسَنُ الرُّكْبَةِ وجِلْسَةُ حَسَنَةٍ، أو بقرينة الحال لقلته وغدره))^(٣). وهو قياسي لا يصاغ إلا من الثلاثي، وقد شذت صياغته من غيره، فقالوا: ((وشذ في غير الثلاثي صوغ فِعْلَةٍ للدلالة على الهيئة^(٤) كَقَوْلِهِمْ: "هو حَسَنُ الْعِمَّةِ والقِمَصَةِ" و"هي حسنة الخِمَرَةِ والنَّفْبَةِ" مِنْ نَعَمٍّ وَتَقَمَّصَ، واخْتَمَرَتْ وَأَنْتَقَبَتْ))^(٥).

ونجد ابن يعيش أوضح الفرق بين اسم الهيئة والمصدر مطلقاً، فيقول: ((إنما قال: "في الضَرْبِ مِنْ الفِعْلِ"؛ لأنَّ المصدر يدل على جنس الفعل، فإذا قلت: "ضَرْبٌ"، أو "قَتْلٌ"، دلَّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل، وأنت هنا لم تُرد به الجنس ولا العدد، إنما أردت نوعاً من الجنس، فإذا قلت: "الطَّعْمَةُ"، و"الرُّكْبَةُ"، و"الجِلْسَةُ" ونحوها، فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل، والمراد أنه إذا رَكَبَ؛ كان رِكُوبُهُ حَسَنًا، أي: ذلك عاداته في الرُّكُوبِ والجُلُوسِ. وكذلك "هو حَسَنُ الطَّعْمَةِ"، المراد أن ذلك لما كان مَوْجُودًا فيه لا يُفَارِقُهُ؛ صار حالة له. والقَعْدَةُ حالةٌ وَقْتُ قَعُودِهِ، ومثله "القَتْلَةُ" للحالة التي قُتِلَ عليها. و"بِئْسَتِ المَيَّةُ"، أي: أنه مات مَيَّةً سَوِيَّةً، أي: حالةٌ وَقْتُ الموت كانت سيئةً. و"العِذْرَةُ": حالةٌ وَقْتُ الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين: أحدهما للحالة على ما ذكرنا، والآخر أن

(١) الكتاب: ٤ / ٤٤، والمفصل في صناعة الإعراب: ٢٨٠، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٢٥.

(٢) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٢٠٨ / ٣.

(٣) تصريف الأسماء: ٨١.

(٤) هيئة.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٦٨ / ٢.

يكون مصدرًا لا يُراد به الحالة، وذلك نحو: "دَرَيْتُ دِرْيَةً"، و"لَفَلَانٍ شِدَّةً وَبَاسٌ"، و"شَعَرْتُ بِالْأَمْرِ شِعْرَةً"، وقولهم: "لَيْتَ شِعْرِي"، المراد: "ليت شعرتي" أي: عِلْمِي ومَعْرِفَتِي، وإنما حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال^(١). أي المراد باسم الهيئة أن تدل على نوع الحدث ، أي الصفة التي يكون عليها الحدث وهيأته .

أَمَّا الْقَوْلُ بِالْوَجْهِينِ الصَّرْفِيِّينَ فقد ذهب إليه القرطبي^(٢)، وأبو حيان الأندلسي^(٣)، وأوضحه ابن عادل الحنبلي، بقوله: ((يجوز أن تكون مَصْدَرًا مِنْ خَلْفَهُ يَخْلِفُهُ إِذَا جَاءَ مَكَانَهُ ، وَالْآخِرُ أَنْ تَكُونَ اسْمَ هَيْئَةٍ كَالرِّكْبَةِ))^(٤) .

وَيَلْحَظُ النَّازِرُ فِي قَوْلِ السَّمِينِ أَنَّهُ سَاقِ الْوَجْهِينِ الصَّرْفِيِّينَ مَعًا مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ أَوْ تَضْعِيفٍ، وَيُلَوِّحُ لِي أَنَّ كِلَا الْأَوْجَهِ سَائِغَةٌ عِنْدَهُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ مَحَلَّ الْبَحْثِ .

والراجح في لفظة (خِلْفَة) الواردة في سياق الآية الكريمة أن تكون (خِلْفَة) اسم هيئة، وجُعِلَتْ اسْمًا ؛ لما فيها من دلالة على الاستمرار في الحدث ، وتعاقب كل من الليل والنهار ومجبيئهما كل واحد منهم خلف للآخر بمعنى أن ما فات رجلاً من النهار شيء أدركه من الليل ، وإذا فاته من الليل شيء أدركه من النهار ؛ لذلك جعل خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ .

(١) شرح المفصل : ٧٠/٤ .

(٢) ينظر: جامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٦٥ - ٦٦ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٤٢ / ٨ .

(٤) (اللباب في علوم الكتاب : ١٤ / ٥٦١ .

المبحث الثاني

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المزيدة بحرف واحد

صيغة (فاعلة)

١- خائنة

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (خائنة) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة المائدة: ١٣] تحتل ثلاثة أوجه: ((أحدهما: أنها اسمُ فاعل والهاء للمبالغة كراوية ونسابة أي: على شخص خائن، قال الشاعر:

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ ... لِلْغَدْرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإِصْبَعِ^(١)

الثاني: أن التاء للتأنيث، وأنت على معنى طائفة أو نفس أو فعلة خائنة، الثالث: أنها مصدر كالعافية والعاقبة، ويؤيد هذا الوجه قراءة الأعمش: {على خيانة} وأصل خائنة: خاونة، وخيانة: خيانة، لقولهم: تَخَوَّنَ وَخَوَّانٌ وَهُوَ أَخَوْنٌ، وإنما أُعِلَّ إِعْلَالٌ «قائمة وقيام» و «منهم» صفة لـ «خائنة» إن أريد بها الصفة، وإن أريد بها المصدر قُدِّرَ مضافٌ أي: من بعض خياناتهم^(٢)، وقوله: "إن أريد بها الصفة" يقصد به اسم الفاعل.

الوجه الأول كونها اسم فاعل وتأوّه للمبالغة، وقد ذكره جماعة من المفسرين مع الأوجه الأخر^(٣)، وعضد الطوسي هذا الوجه بالسماع على أنها اسم فاعل والهاء للمبالغة مستدلاً على ورودها في كلام العرب كثيراً منها راغية الإبل وثاغية الشاه، ويقال: رجلٌ خائنة على وجه المبالغة^(٤). وأبو حيان الأندلسي، إذ قال: ((خائنة بمعنى خائن والهاء للمبالغة كما قالوا: رواية))^(٥).

(١) أنشد للكلبي في التكملة والتذييل: ٢٩٤ / ٤، ومن شواهد لسان العرب: ١٢٩٤ / ٢.

(٢) الدر المصنوع: ٢٢٤/٤ - ٢٢٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٦٠/٢، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٣١/٢، والكشاف: ٦١٦ / ١، والمحزر الوجيز: ١٦٩/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١١٩/٢، وروح المعاني: ٢٦٢/٣.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٦٨/٣.

(٥) البحر المحيط: ٢٠٦/٤.

وأشار المعجميون إلى "خائنة" ، إذ قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ) : ((خائنة ومخانة على وزن (فَعَالَة) و(مَفْعَلَة) قال تعالى : ﴿تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة ، من الآية : ١٨٧] أي : يخون بعضكم بعضاً ورجل خائن وخائنة أيضاً ، والهاء للمبالغة مثل : عَلَامَة ، ونَسَابَة))^(١) . بمعنى إنهم جعلوه اسم فاعل والهاء فيه للمبالغة .

وفي ما يخص زيادة التاء في بناء (فَاعِل) على قسم من الصفات ، فقد ذكر اللغويون أنَّ هذه الزيادة الحاصلة لا تفيد معنى التأنيث ، وإنَّما للمبالغة فكأنَّ صيغة (فَاعِلَة) بمعنى (مِفْعَال) ، و(فَعَّال) ، و(مَفْعِيل) . وغيرها من صيغ المبالغة ، وأشار القدماء إليها ، إذ جاء في الكامل للمبرِّد : ((وتقول العرب للرجل : راوية ونَسَابَة ، فتزيد الهاء للمبالغة ، وكذلك عَلَامَة ، وقد تلزم الهاء في الاسم فتقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، نحو : رَبْعَة ، وَيَفْعَة ، وصَرُورَة . وهذا كثير لا تنزع الهاء منه ، فأما رَوَاية وعَلَامَة ، ونَسَابَة فحذف الهاء جائز فيه ، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء))^(٢) .

وقد ذكر الصرفيون مجيء التاء للمبالغة في الوصف كرواية لكثير الرواية، وإنَّما أنثوا المذكر؛ لأنَّهم أرادوا أنَّه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة ولتأكيدها أيَّ المبالغة الحاصلة بغير التاء كـ (نَسَابَة) ، وذلك لأنَّ "فَعَّالًا" يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة ؛ لأنَّ التاء للمبالغة^(٣) . وصيغ المبالغة من المشتقات التي حولت من صيغة فاعل لدلالة على المبالغة والكثرة في اتصاف الحدث^(٤) . وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أنَّ العرب تُبني صيغ المبالغة على اثني عشر بناء ومنها فاعلة^(٥) .

والأرجح أنَّ التاء الواردة في صيغة "خائنة" للمبالغة ، كما ذكر ابن جني(ت ٣٩٢هـ)، إذ قال : ((ورجل هُمَزَة لُمَزَة ، وامرأة هُمَزَة لُمَزَة ، ورجل صَرُورَة وفَرُورَة ،

(١) الصحاح: ٢١٠٩/٥ ، مادة (خون) .

(٢) الكامل : ١٥٤ / ١ .

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٣٦٧ ، وشرح التصريح: ٤٩٣/٢ .

(٤) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٦٧ .

(٥) ينظر: المزهري: ٤٥٥/٢ .

وامرأة صرورة وفرورة...، وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام المسامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً^(١). ويتضح أن الصرفيين أوضحوا ماهية التاء في صيغة (فَاعِلَة) فمنهم من قال هي للمبالغة، ومنهم من قال إنها للتأنيث.

أما الوجه الثاني قالوا إن "خائنة" تأوها للتأنيث، وأنت على معنى طائفة أو نفس أو فعلة خائنة، فقد ذهب إلى هذا الوجه الراغب الأصفهاني، إذ قال: ((معناه: تطلع على جماعة خائنة))^(٢)، وكما قال به محمود الكرمانى (ت ٥٠٥هـ) بأنها على تقدير: على فرقة خائنة^(٣)، وتابعهما فريق من المفسرين^(٤).

وأما اللغويون فقد جاء في الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أن ((الفرق بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعّال وعلامة. وإن للمبالغة فإن معناه، ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه. ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء...))^(٥).

الوجه الثالث قالوا إنها مصدر، وهذا ما ذهب إليه الطبري^(٦)، والسمرقندي^(٧)، والبلغوي^(٨)، وأوضحه الزمخشري، إذ جعل "خائنة" مصدرًا، والمعنى: على خيانة^(٩) وهي كالخاطئة، والكاذبة، والراغبة، وخاطئة للخطيئة، وقائلة للقلولة مستدلين أصحاب

(١) الخصائص: ٢/ ٢٠٣.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٣٠٥.

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٣٢٣.

(٤) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢/ ٣١، والكشاف: ١/ ٦١٦، والمحرم الوجيز: ٢/ ١٦٩، ومفاتيح الغيب: ١١/ ٣٢٥، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٦٣، وروح المعاني: ٣/ ٢٦٢.

(٥) الفروق اللغوية: ٨٦ - ٨٧.

(٦) ينظر: جامع البيان: ٨/ ٢٥٢.

(٧) ينظر: بحر العلوم: ١/ ٣٧٦.

(٨) ينظر: معالم التنزيل: ٢/ ٣١.

(٩) ينظر: الكشاف: ١/ ٦١٦.

هذا الوجه بأنَّ "فَاعِلَه" في أسماء المصادر كثيرة نحو: عافاك الله عافيةً، و"المؤتكَفات بالخاطِئة"، وأهلكوا بالطاغية^(١)، وذهب إليه طائفة من المفسرين^(٢).

ويرى المعجميون أنَّ لفظة خائنة مَصْدَرٌ من خان يخون خَوْنًا خيانةً. وخنّت مخانةً وخَوْنًا ، وذلك في الود والنصح وتقول: خانه الدهر والنعيم خَوْنًا وخانني فلانٌ خيانةً ومن ذلك يُقال للأسد خائن العين وخائنة العين : ما تخون من مسارقة النظر أي تنظر إلى ما لا يحل^(٣).

وذكر الصرفيون أنَّ هناك ألفاظًا على وزن (فَاعِلَة) ، يقول ابن جني: ((هذا من المصادر جاءت على وزن (فَاعِلَة) كالعاقبة والعافية))^(٤). وخائنة صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ، وذكر أيضًا مجيء (فَاعِلَة) بمعنى (فَعَالَة) نحو: خائنة خيانة ونحو: زار يزور زيارةً^(٥). وأشار أحد الباحثين لهذه الصيغة بأنها ((أضيف في بنائها الداخلي الألف وفي بنائها الخارجي التاء))^(٦) فضلًا على ذلك أنَّ البنية (فَاعِلَة) بمد الفاء بالألف وكسر العين وبالتاء في آخره نحو: عافية من الفعل عقب بمعنى خلف على وزن فَعَلَ يَفْعُلُ^(٧). والسرقي جعلها أيضًا صيغة مصدرية ، إذ قال: ((خان خونا وخيانة ومخانة فهو خائن))^(٨) ، وذكر

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١٦٠ / ٢ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٤٦٨ / ٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٦٩ / ٢ ، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : ٤١٦ / ١ ، ومفاتيح

الغيب : ٣٢٥ / ١١ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٢٧ / ١ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن :

٣٦٣ / ٢ ، وروح المعاني: ٢٦٢ / ٣ ، والتحرير والتنوير: ١٥٤ / ٦.

(٣) ينظر: العين : ٣٠٩ / ٤ ، مادة (خنو) وتقليب (خون) ، وجمهرة اللغة : ٦٢٢ / ١ ، مادة (خنو) وتقليب

(خنو) ، ومجمل اللغة لابن فارس : ٣٠٧ ، مادة (خون).

(٤) المحتسب : ٢٨٧ / ١ .

(٥) ينظر: أدب الكاتب : ٥٠٧ .

(٦) الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم : ٤٤ ، (أطروحة دكتوراه) .

(٧) ينظر: عنقود الزواهر في الصرف: ٣٦١ .

(٨) كتاب الأفعال : ٤٧١ .

هذا الوزن بمعناه في قول البشير الإبراهيمي: ((ومن آياته أنه هو الذي يستولي على الأمر ويظفر بالعافية))^(١).

وقد أقرّ الصرفيون مجيء المصدر اسم فاعل كقَوْلِكَ: قَمْتُ قائمًا أي: قيامًا ومنه الفاضلة ، والعافية ، والدالة^(٢). في حين عدّ ابن يعيش ما جاء من المصادر على (فاعل) نحو: "الفاضلة"، و"العافية" و"العاقبة"، و"الكاذبة" أنها أسماء وضعت موضع المصادر^(٣). أي ينفي كونها أسماء فاعلين ، وحد اسم الفاعل عند اللغويين: ((وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله))^(٤).

وفسّر الدكتور فاضل السامرائي هذا الحد، بقوله: ((ويقصد بالحدث معنى المصدر، وبالحدوث ما يُقابل الثبوت فـ (قائم) مثلاً اسم فاعل وهو الحدث ، وعلى الحدوث أيّ التغير، فالقيام ليس ملازمًا لصاحبه ، ويدل على ذات الفاعل أيّ صاحب القيام))^(٥). ووافقه أحد الباحثين من جعل رأي ابن يعيش هو الأصح في عدّ هذه الألفاظ مصادر وليست بأسماء فاعلين ، إذ قال: ((رأي ابن يعيش صحيح فهذه أسماء معدولة عن المصادر ولذا قيل أنّ دلالة اسم الفاعل على المصدر أمر يحتاج إلى نظر قبل إصدار الحكم ، وقد روي استعمال ذلك قاصر على السماع ، فلا يُباح في سعة اللغة وعلى هذا تكون دلالة (فاعل) على المصدر مجرد تطور دلالي في المعنى المعجمي، ولقد سهل هذا الانتقال غالبًا في ما أعتقد أنّ المصدر واسم الفاعل من أصل واحد فهما يشتركان في المادة اللغوية مثال ذلك مجيء الطاغية بمعنى الطغيان))^(٦).

وأما ممّن قال بالأوجه الصرفية كلها ، فقد تتبعت آراء أهل التفسير، ووجدتهم لم يذكروا وجهًا صرفيًا واحدًا من دون الأوجه الأخر، وإنّما أجمعوا بهذه الوجوه

(١) الصيغ المصدرية في الدراسات الصرفية الجزائرية في عيون البصائر: ١٢ (رسالة ماجستير).
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٧/٤ ، وأشار إليه شمس الدين الدنقوز مجيء اسم الفاعل ويراد به المصدر إلا أن مجيئه أقل من اسم المفعول، ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ١٥ .
وشرح الأشموني: ٢ / ٢٣٩-٢٤٠ ، وحاشية الصبان: ٢ / ٤٦٩ .

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٦٢ .

(٤) شرح التصريح: ١١ / ٢ .

(٥) معاني الأبنية في العربية: ٤١ .

(٦) العدول الصرفي في القرآن الكريم: ٢٣ ، (أطروحة دكتوراه).

وعمدت إلى استعراض آراهم في كل وجه ، ويتضح لديهم أنّ جميع هذه الأوجه الصرفية الواردة في لفظة " خائنة" سائغة واردة في سياق النصّ القرآنيّ .

والناظر في نص السّمين الحلبيّ يجده ذاكرًا الأوجه الثلاثة وأثناء كلامه ذكر وجه المصدرية وأيّده بقراءة الأعمش، إذاً هو يجوز جميع الأوجه من دون تضعيف أحدهما على الآخر.

والأظهر عند الباحثة من بين هذه الأوجه الصرفية أنّ لفظة (خائنة) مَصْدَرٌ والمعنى: لا تزال تطلع على خيانةٍ منهم، أي مكرهم وغدرهم لك ولأصحابك، وهذه الصفات حاصلة لكلّ مَنْ اتصف بصفاتهم . فكلّ مَنْ لم يقدّر بما أمر الله به، كان له نصيب من اللعنة وقسوة القلب، وأنّه لا يوفق للصواب ، وأنّه لا بد أن يبتلى بالخيانة، والخائنة كالعاقبة، والعافية ، وهذا ما أورده بعض الصرفيين من ورود اسم الفاعل مصدرًا .

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (كَاشِفَةٌ)، في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [سورة النجم: ٥٨] وجهين صرفيين ، إذ قال : ((يجوز أن يكونَ وصفاً ، وأن يكونَ مَصْدَرًا ، فإن كَانَتْ وصفاً احتمل أن يكونَ التّأنيثُ ؛ لأجلِ أنّه صفةٌ لمؤنثٍ محذوفٍ وقيل : تقديرُهُ : نفسُ كاشِفَةٌ ، أو حالٌ كَاشِفَةٌ ، واحتمل أن تكونَ التّاءُ للمبالغة كعلامة ونسابة ، أي ليس لها إنسانٌ كاشِفَةٌ ، أي كثيرُ الكشف ، وإن كان مَصْدَرًا فهو كالعَافِيَةُ والعَاقِبَةُ ، وخَائِنَةُ الأَعْيُنِ ، ومعنى الكَشْفِ هنا : إمّا من كَشَفَ الشَّيْءَ ، أي : عَرَفَ حَقِيقَتَهُ كقولِهِ : ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾^(١)، وإمّا من كَشَفَ الضَّرَّ ، أي : أزاله ، أي: ليس لها مَنْ يُزيلُها ويُنجِّيها غيرُ اللَّهِ تعالى))^(٢) .

الوجه الأوّل كونه صفة، ذهب إليه الطبري^(٣)، وعبد الكريم القشيري^(٤) (ت ٤٦٥ هـ)^(٥)، وأوضحه الرازيّ بقوله: ((كَاشِفَةٌ صِفةٌ لمؤنثٍ أي نفسُ كَاشِفَةٌ))^(٥). والنسفيّ، إذ قال: كاشِفَةٌ ((أي ليس لها نفس كاشِفَةٌ ، أي مبينة متى تقوم كقوله لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ أو ليس لها نفس كاشِفَةٌ أي قادرة على كشفها إذا وقعت إلا الله تعالى غير أنّه لا يكشفها))^(٦). وتابعهم جملة من المفسرين^(٧) .

وأما المعجميون فقد ذكروا أنّ لفظة (كَاشِفَةٌ) من الفعل (كشف)، إذ ذكر الجوهريّ: ((كَشَفَ الشَّيْءَ (فَانْكَشَفَ) وَ(تَكَشَّفَ)... ، وَ(كَاشَفَهُ) بِالْعَدَاوَةِ بَادَاهُ بِهَا. وَيُقَالُ: لَوْ (تَكَاشَفْتُمْ) مَا تَدَافَنْتُمْ، أَيْ لَوْ انْكَشَفَ عَيْنُ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ))^(٨). والكاشِفَةُ: ((الإِظْهَارُ، وَرَفْعُ شَيْءٍ عما يُوارِيهِ وَيُعْطِيهِ، كالتَّكْشِيفِ))^(٩) .

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ١٨٧ .

(٢) الدر المصنوع : ١١٥ / ١٠ .

(٣) ينظر: جامع البيان : ٥٥٨ / ٢٣ .

(٤) ينظر: لطائف الإشارات : ٤٩٢ / ٣ .

(٥) مفاتيح الغيب : ٢٨٦ / ٢٩ .

(٦) مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٣٩٨ / ٣ .

(٧) ينظر: زهرة التفاسير : ٤٠٥ / ٢ ، والسراج في بيان غريب القرآن : ٣١٣ ، والأساس في

التفسير : ٥٥٨٢ / ١٠ .

(٨) الصحاح : ١٤٢١ / ٤ ، مادة (كشف) .

(٩) قاموس المحيط : ٨٤٩ ، مادة (كشف) .

الوجه الآخر، قالوا إن (كَاشِفَةً) لَمَصْدَرٌ، وقد ذكر هذا الوجه النيسابوريّ ، إذ قال: ((كَاشِفَةٌ مَصْدَرٌ كـ «عَاقِبَةٌ» و«عَافِيَةٌ»))^(١) وذهب إلى ذلك أبو القاسم الشهير بـ(بيان الحق)(ت ٥٥٣هـ)^(٢).

وفي ما يخصّ الصرفيين فقد أقرّوا بمجيء صيغة (فَاعِلَةٌ) مَصْدَرًا^(٣). وجوزوا إتيان اسم الفاعل مَصْدَرًا نحو: قم قائماً أي : قياماً ، كما يأتي المَصْدَر اسم فاعل نحو: رجل عَدُل ، وصَوْم: رجل عَادِل ، وصَائِم^(٤). وقد ترد صيغة (فَاعِل) وَصَفًا لمؤنث بمعنيين بغير هاء ، والمراد بها دلالتها على النسب ، أو لصوق الصفة بالموصوف على جهة الثبوت كقولك : امرأة طاهر أي: ذات طهر ، وامرأة طاهرة أي: نقية من العيوب ، وامرأة حامل أي من الحمل ، وامرأة حاملة أي : حاملة على ظهرها ، أو تحمل شيئاً ظاهراً، فتدخل الهاء على الصيغة فارقه بين المعنى الثابت، والمعنى الآخر الدال على الحدوث. والغالب في هذه الصيغة تأتي للتفريق في الصفات المختصة بالإناث فالتاء تغير دلالة اسم الفاعل الدال على النسب ، أو الثبوت إلى اسم الفاعل الدال على الحدوث والتجدد^(٥).

أمّا القول بالوجهين الصرفيين معاً فقد ذكرهما الواحدي^(٦) ، وأوضحهما ابن عطية بقوله: ((كَاشِفَةٌ يحتمل أن يكونَ صفة لمؤنث ، والتقدير: حالة كَاشِفَةٌ ، أو منة كَاشِفَةٌ . قال الرمانيّ أو جماعة، ويحتمل أن يكونَ مَصْدَرًا كَالْعَاقِبَةِ وخائنة الأعين كقوله تعالى: ﴿خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [سورة غافر ، من الآية: ١٩] . ويحتمل أن يكونَ بمعنى كاشف، والهاء للمبالغة))^(٧). وذهب آخرون من المفسرين إلى ذكر هذين

(١) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٧٧٦ / ٢.

(٢) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : ١٤٠٨ / ٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤ / ٤٢، والمحتسب: ٢٨٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٥٧ ، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٣٩-٢٤٠، وحاشية الصبان: ٢ / ٤٦٩.

(٥) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٤٧ ، والاسم في العربية بنية ودلالة: ١٨٣ (رسالة ماجستير).

(٦) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤ / ٢٠٥ .

(٧) المحرر الوجيز: ٥ / ٢١٠ .

الوجهين^(١) .

ونجد السّمين الحلبيّ في نصه السابق ناقلاً الوجهين من دون تعقيب ، وأرى في ذلك قبوله الوجهين ، إذا لو كان خلاف ذلك كالتضعيف مثلاً لكان له قول كعادته ، ويبدو أنّه أجاز الاحتمالين ؛ لأنّهما سائغان في سياق النص القرآني ، ولا يوجد عنده ما يضعّف وجهاً فيهما أو يرجّح أحدهما على الآخر .

وترى الباحثة أن لفظة (كَاشِفَةً) صيغة مصدرية بمعنى الكشف والانكشاف، والمعنى: أي إذ أتت القيامة وجاءهم العذاب الموعود به ، وقيل : أي لا أحد يرد ذلك ، أي أن القيامة إذا قامت لا يكشف عنها ولا يبديها إلا الله ، ولا ينجيهم غير الله تعالى ؛ لأنّه لم يطلع عليها ملكاً مقرّباً ، ولا نبياً مرسلًا. وبهذا يكون المصدر مناسباً لسياق الآية المباركة، وكما أشار إلى هذا بعض الصرفيين من ورود صيغة (فَاعِلَةٌ) مصدرًا والتاء للمرة الواحدة ، كقولك : ما لفلانٍ بَاقِيَةٌ أي بقاء ، وكالعاقبة، والعافية.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٧ / ١٢٢ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥ / ١٦٣ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ٣٢١ ، والبحر المحيط: ١٠ / ٢٨ - ٢٩ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١٣ / ٢٧٨ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٨ / ١٧٨ ، والخازن لباب التأويل في معاني التنزيل: ٤ / ٢١٥ .

٣- الطَّاعِيَّة

ذكر السمين الحلبي أنَّ لفظة (الطَّاعِيَّة) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاعِيَّةِ﴾ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ [سورة الحاقة : الآية: ٥ ، ٦] تحتل وجهين صرفيين ((أحدهما، بالطَّاعِيَّة أي: بالصيحة المتجاوزة للحدِّ. وقيل: بالفعلِ الطَّاعِيَّة. وقيل: بالرجلِ الطَّاعِيَّة ، وهو عاقرُ الناقة ، والهاء للمبالغة، فالطَّاعِيَّة على هذه الأوجه صفةٌ. وقيل: الطَّاعِيَّة مَصْدَرٌ))^(١). وأنَّ قَصْدَه بالصفة هنا الوصف وهو صيغة مبالغة، أي جاءت صفةً على تقدير محذوف بدليل قولهم: بالصَّيْحَةِ الطَّاعِيَّة أو بالفعلِ الطَّاعِيَّة أو بالرجلِ الطَّاعِيَّة .

الوجه الأوَّل كونها صفة أي صيغة مبالغة ذكره محمود الكرمانيّ ، إذ قال: ((هي صفة لمَصْدَرٍ، أي بمجاوزتهم قدرهم، وقيل: صفة ، أي بالصَّيْحَةِ الطَّاعِيَّة))^(٢)، وكما أشار إليها عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، إذ قال: ((بالطَّاعِيَّة: بالصَّيْحَةِ المجاوزة عن الحدِّ))^(٣) ، وبعضُ المفسرين^(٤) .

وكما أشار المعجميون إلى معنى (الطَّاعِيَّة) ، إذ قال ابن دريد: ((طَغَى يَطْغَى طُغْيَانًا، وكل متجاوز حدّه فقد طَغَى يَطْغَى، طَغَى السيلُ ، إذا جَاءَ بِمَاءٍ كَثِيرٍ يَتَجَاوَزُ حَدَّ مَا كَانَ يَجْرِي عَلَيْهِ . وَطَغَى البحرُ، إذا هَاجَتْ أَمْوَاجُهُ. وَطَغَى الدَّمُ بِالْإِنْسَانِ، إذا تَبَيَّغَ بِهِ. وَرَجُلٌ طَاعِيَّةٌ، الْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ. وَغَطِيتُ الشَّيْءَ أَغْطِيهِ غَطْيًا ، اللَّغَةُ الْعَالِيَّةُ، أي سترته. وشجرة غاطية: كَثِيرَةُ الْأَغْصَانِ مَنْبَسِطَتِهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ))^(٥).

وأما اللغويون فقد أشاروا إلى مسألة زيادة التاء في بناء فاعل على قسم من الصفات واختلافهم فيها ، إذ ذكروا أنَّ هذه الزيادة الحاصلة لا تفيد معنى التأنيث،

(١) الذر المصنوع: ١٠ / ٤٢٤ .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢ / ١٢٤٤ .

(٣) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ٢ / ٦٥٨ .

(٤) ينظر: حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٣٠ / ١٤٥ ، والأساس في التفسير: ١١ : ٦١١٠ .

(٥) جمهرة اللغة: ٢ / ٩١٩ ، مادة (طغف) وتقليب (طغى).

وإنما للمبالغة فكأن صيغة (فَاعِلَة) بمعنى (مِفْعَال) ، و(فَعَّال) ، و(مَفْعِيل). وغيرها من صيغ المبالغة ، وأشار القدماء إليها ، إذ جاء في الكامل: ((وتقول العرب للرجل: رواية ونسابة ، فتزيد الهاء للمبالغة ، وكذلك عَلَّامة ، وقد تلزم الهاء في الاسم فتقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، نحو: رُبعة ، وِيفعة ، وصرورة. وهذا كثير لا تنزع الهاء منه ، فأما رواية وعَلَّامة ، ونسابة فحذف الهاء جائز فيه ، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء))^(١).

وقد ذكر الصرفيون مجيء التاء للمبالغة في الوصف كرواية لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر؛ لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كـ (نَسَابَة) ، وذلك لأنَّ "فَعَّالًا" يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة ؛ لأنَّ التاء للمبالغة^(٢). وصيغ المبالغة من المشتقات التي حولت من صيغة (فَاعِل) للدلالة على المبالغة والكثرة في اتصاف الحدث^(٣). وذكر السيوطي أنَّ العرب تُبني صيغ المبالغة على اثني عشر بناء ومنها (فَاعِلَة)^(٤).

أما الوجه الآخر قالوا إنَّ " الطَّاعِيَّة " مَصْدَرٌ ، فقد ذكره الطبري^(٥) ، وأوضحه الزجاج بقوله: ((وفاعلة قد يأتي بمعنى المصادر نحو: عَافِيَة وَعَاقِبَة))^(٦) ، وتبعه الواحدي^(٧)، وأما الزمخشري فقد أشار إلى هذا الوجه ويبدو لي أنه ذكر المَصْدَر ولكن أبعدته عن سياق الآية، إذ قال: ((وقيل: الطَّاعِيَّة مَصْدَرٌ كالعَافِيَّة، أي: بطغيانهم، وليس بذاك لعدم الطباق بينها وبين قوله بِرِيحٍ صَرَصَرٍ والصَرَصَر:

(١) الكامل : ١٥٤ / ١ .

(٢) ينظر: شرح التصريح : ٤٩٣/٢ ، وشرح المفصل : ٣٦٧/ ٣ .

(٣) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٦٧ .

(٤) ينظر: المزهري : ٤٥٥/٢ .

(٥) ينظر: جامع البيان : ٥٧٥/٢٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٣ / ٥ .

(٧) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٣٤٣/٤ .

الشديدة الصوت لها صرصرة^(١).

وأما الصرفيون فقد جَوَّزوا نيابة اسم الفاعل عن المصدر نحو: قام قائماً أي: قياماً، كما ينوب المصدر عن اسم الفاعل نحو: رجل عدل، وصوم أي: رجل عادل، وصائم. وجاء في المقتضب: ((الفاعل يحمل على المصدر؛ كما حمل المصدر عليه نقول: فَمُ قائماً فالْمَعْنَى: فَمُ قياماً))^(٢)، ومجيء اسم الفاعل مصدرًا على السماع ((واعلم أنَّ المصدرَ قد يرد على وزن اسمي الفاعل والمفعول سماعاً لا قياساً، فوروده على وزن اسم الفاعل نحو: قم قائماً بمعنى قياماً ومنه قول الشاعر:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا ... وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٣)

أي لا أرى قتالاً))^(٤). وعلى هذا فسرت طائفة من الألفاظ الواردة في القرآن الكريم على صيغة (فَاعِلَةٌ) وكثرت أمثلة العرب في مثل هذه الصيغة كقولهم: عَافَاهُ اللهُ أي مُعَافَاةً وَالْعَاقِبَةُ نحو: عَقَّبَ فلان مكان أبيه عَاقِبَةً وَالْبَاقِيَةُ أي: بقاء^(٥).

وإقرار الصرفيين بمجيء (فَاعِلَةٌ) مصدرًا بهذه الأمثلة لم يأت على وجه الوجوب واللزوم، وإنما جائز أن يُقال به، وجائز أن يعدل عنه إلى وجوه أخر ذكروها في تلمس دلالة هذه الألفاظ وهي: ^(٦)

• أن هذه الألفاظ محمولة على موصوف مؤنث محذوف والهاء فيها للتأنيث فتكون هي نوع من اسم الفاعل المتصف بالفعل لا القائم به. إذ جوز

(١) الكشف: ٥٩٩/٤ .

(٢) المقتضب: ٢٦٩ / ٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٦ / ١، وحاشية الصبان: ٤٦٩ / ٢، وشرح المفصل: ٢٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٣١ / ٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٣ / ٦.

(٣) البيت لكعب بن مالك ورد في ديوانه: ١٨٤ .

(٤) الكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٤ / ١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦٢ / ٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٠٧ / ١، وشرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح الفوائد": ٣٨٠٥ / ٨، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٤ / ١ .

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٥ - ١٧٦، والتأويل الاحتمالي لدلالة الألفاظ في القرآن الكريم بين التحول التصريفي والتوجيه الاعتباري والإعجاز اللغوي: ٢١ .

الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [سورة الواقعة: ٢] أن يكون التقدير: نفس كاذبة ، وكذلك لفظة باقية في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾ [سورة الحاقة: ٨] تقديرها نفس باقية .

• أنها محولة على حذف موصوف مذكر والهاء فيها للاسمية لا للتأنيث والتقدير شيء باقية وشيء كاذبة .

القول بالوجهين الصرفيين معًا ، قالوا إنها محتملة أن تكون صفة أي صيغة مبالغة، أو أن تكون مصدرًا، وقد ذكرهما الثعلبي بقوله: ((فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ أي بطغيانهم وعصيانهم، وهي مَصْدَرٌ كَالْحَاقَةِ ، وقيل: هي نعت مجازه: بفعلتهم الطَّاعِيَةَ))^(١)، وذهب إلى هذا القول جماعة من المفسرين^(٢)، وتابعهم فريق من المفسرين وأغلبهم أبعادوا أن تكون مَصْدَرًا بمعنى طغيانهم ؛ لعدم تناسبها مع ما بعدها في الآية المباركة^(٣) .

ويلحظ الناظر في نص السمين الحلبي أنف الذكر أمرين :

الأول: ذكر أن " الطَّاعِيَةَ " صفة إلا أنه اختلف في معناها ورجح أن تكون صفة بمعنى الصَّيْحَةِ المتجاوزة للحدِّ. وبمعنى الفِعْلَةِ الطَّاعِيَةِ ، والرجل الطَّاعِيَةُ ويبدو أنما مرجوحان عنده ؛ لتأخرهما على المعنى الأول وتصديرهما بكلمة " قيل " التي توحى بضعف هذين المعنيين في أغلب توجيهات السمين في الدر المصنوع.

الثاني: ذكر أن " الطَّاعِيَةَ " مَصْدَرٌ، ويبدو أنه وجهٌ مرجوحٌ بدليل تأخره وتصديره بلفظة " قيل " التي تشي بضعف الرأي المسوق بعدها غالبًا عند السمين الحلبي كما نوهتُ مسبقًا.

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن : ٢٦ / ١٠ .

(٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية : ١٢ / ٧٦٦١ ، والتفسير البسيط : ٢٢ / ١٣٤ ، ومعالم التنزيل وحقائق التأويل : ٥ / ١٤٤ .

(٣) ينظر: زاد المسير في علم التفسير : ٤ / ٣٢٨ ، والجامع لأحكام القرآن الكريم : ١٨ / ٢٥٨ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٣ / ٥٢٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل : ٢ / ٤٠٤ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٢٥٥ ، والخازن لباب التأويل في معاني التنزيل : ٤ / ٣٣٣ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن : ١٤ / ٢٨٥ .

والراجح عند الباحثة ما جاء به أصحاب الاحتمال الأول من أن لفظة (طَاغِيَّة) وَصَفُ لموصوف محذوف تقديره الرَّجْفَةُ الطَّاغِيَّةُ ، أو الصَّيْحَةُ الطَّاغِيَّةُ. وبهذا تكون الطَّاغِيَّةُ صفة لعذاب لم يذكر وتكون الباء دالة على الأداة التي حصل بها الهلاك وهي نوع من العذاب وهنا يحصل الطباق المعنوي في هلاك عاد وثمود، إذ ذكر مع كليهما نوع العذاب لا سببه (فالطَّاغِيَّةُ) في هلاك ثمود بمنزلة (عَاتِيَّة) في هلاك عاد فكلاهما وصف لنوع من العذاب يدل على صراحة الاسم الموصوف وهو مذكور مع عاد في (ريح صَرْصَرَ) لكنه محذوف في هلاك ثمود^(١).

٤- خاطئة

ذكر السمين الحلبي في لفظة (خاطئة) في قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَةُ بِالْخَاطِئَةِ ۖ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمُ أَخَذَةً رَابِيَةً﴾ [سورة الحاقة: ٩، ١٠] وجهين صرفيين ((أحدهما: إمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً، أي: بِالْفَعْلَةِ أو الفَعَلَاتِ الخاطئة، والثاني: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا، كَالْخَطَا فَيَكُونُ كَالْعَافِيَةِ وَالكَاذِبَةِ))^(٢). ومراده بالصفة "الصفة المشبهة".

الوجه الأول قالوا إِنَّ خَاطِئَةً صِفَةً ، وذهب إلى هذا الوجه الطوسي ، إذ قال: ((هي صفة لموصوف محذوف وهم قرى قوم لوط والتقدير: الأفعال الخاطئة والنفوس الخاطئة وقيل بالخطئة ، أي أخطأت الحق إلى الباطل والفساد فعصوا رسول ربهم))^(٣) ، وكما قال به البيضاوي ، إذ قال: ((بِالْخَاطِئَةِ بِالْخَطَا ، أَوْ بِالْفَعْلَةِ، أَوِ الْأَفْعَالِ ذَاتِ الْخَطَا))^(٤).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٣ / ٥ .

(٢) الدر المصنوع : ٤٢٦ / ١٠ .

(٣) التبيان في تفسير القرآن : ٩٢ / ١ .

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٢٤٠ / ٥ .

وأشار إليه النسفي^(١)، وجملة من المفسرين^(٢).

أما الوجه الثاني فقالوا إنّ صيغة (فَاعِلَةٌ) دالة على المَصْدَرِ كالعاقبة ، والعافية، فقد ذكر هذا الوجه الطبري ، إذ فسّر (الخاطئة) بالخَطِئَةُ ، وقائلة للقبولة ، وعلّق المحقق لهذا التفسير بقوله: ((كنت أوتر أن يقول إنه مَصْدَرٌ جاء على "فَاعِلَةٌ" مثلاً العافية إلا أن أبا جعفر أراد الخَطِئَةُ مصدر على (فَعِيلَةٌ) ، كالتَشْيِيهِ والفَضِيعة، وأشباههما وهي قليلة))^(٣) ، وأظهر هذا الوجه أيضاً جملة من المفسرين^(٤).

وأما المعجميون فقد ذكروا هذا الوجه، إذ ذكر الزبيدي أنّ "الخاطئة" مَصْدَرٌ مِنْ أخطأ وجيء بالمَصْدَرِ على لفظ (فَاعِلَةٌ) ، كالعافية والجازية ، وهو مثّل من الثلاثي نادرٌ، ومن الرباعي أكثر نُذْرَةً^(٥). والخطأ: ((نقيض الصواب، وقد يُمد ... تقول منه : خَطِئَ يَخْطَأُ خطأً وخطأً على فَعْلَةٍ، والأسم الخَطِئَةُ على فَعِيلَةٍ وجمع الخطيئة خطايا))^(٦).

ويرى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) أنّ لفظة "خَاطِئَةٌ" على وزن "فَاعِلَةٌ" صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي المتعدي من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ)^(٧). وذكر الصرفيون مجيء "فَاعِلَةٌ" للدلالة على المصدرية ، إذا كان الفعل منه على وزن (فَعَلَ - يَفْعَلُ)

(١) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٥٢٩ / ٣ .

(٢) ينظر: تفسير الجلالين : ٢٥٦/١٠ ، والسراج في بيان غريب القرآن : ٣٦٠ ، وغريب القرآن للكواري : ٩/٦٩ .

(٣) جامع البيان : ١٣١/١٠ - ٥٧٦/٢٣ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٥/٥ ، وبحر العلوم : ٤٨٩/٣ ، ومعالم التنزيل : ١٤٥/٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ٢٦٢ ، وتفسير الوسيط : ٤ / ٣٤٤ ، والبحر المحيط : ٢٥٦/١٠ ، وأوضح

التقاسير : ٧٠٦ / ١ ، وفتح الرحمن في تفسير القرآن : ١٤٢ / ٧ .

(٥) ينظر: تاج العروس : ٢١٢/١ ، مادة (خطأ) .

(٦) العباب الزاخر : ١٤/١ ، مادة (خطأ) .

(٧) ينظر: أدب الكاتب : ٥٠٧ ، وعدت هذه الصيغة من أبنية المبالغة ، ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧٤ .

نحو: خَالِصَةٍ، وَخَائِنَةٍ . وَيَأْتِي الْمَصْدَرُ عَلَى (فَاعِلٍ)، نحو: فُلِحَ فَالِحًا ، وعلى (فَاعِلَةٌ) من غير الثلاثي نحو: عُوفِيَ عَافِيَةً ، وما باليت به بَالِيَةً^(١).

القول بالوجهين الصرفيين معًا : يرى أصحابه أَنَّ " خَاطِئَةٌ " تحتمل أن تكون صفةً، أو أن تكون مَصْدَرًا، وأشار إلى هذين الوجهين ابن عطية، إذ قال: ((«الخاطئة» : إمَّا أن تكون صفةً لمحذوف كأنه قال بالفعللة الخاطئة ، وإمَّا أن يريد المصدر، أي بالخطأ في كفرهم وعصيانهم))^(٢)، وذهب إلى هذا القول الرازي^(٣)، وابن جزي^(٤)، جزي^(٤)، وأبو الطيب القنوجي^(٥).

وأحسب أَنَّ السَّمِينَ الحَلَبِيَّ في نصه السابق لم يتبنَّ وجهًا واحدًا ، وإنما ذكر الوجهين الصرفيين معًا من دون ترجيح أو تضعيف لأحدهما على الآخر، وهذا يشير بمقبولية الوجهين عنده ، وكونهما سائغين في الآية الكريمة .

ويبدو لي أَنَّ الأظهر من بين الوجهين الصرفيين أَنَّ تكون لفظة "خَاطِئَةٌ" صيغة مصدرية ، أي أَنَّ (فَاعِلَةٌ) محولة إلى الْمَصْدَرِ بمعنى الخطأ وهو كل ما جاء به فرعون موسى ومن قبله من قرى قوم لوط من الكفر والشرك والعصيان . وسياق الآية المباركة محل البحث مناسب للمصدر في إظهار أفعالهم الخاطئة وعصيانه للرسول ﷺ .

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٦٨ - ٧٢.

(٢) المحرر الوجيز: ٣٥٨ / ٥ .

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب : ٦٢٣ / ٣٠ .

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل : ٤٠٥ / ٢ .

(٥) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن : ٢٨٨ / ١٤ .

صيغة (فَعُول)

رَسُول

ذكر السمين الحلبي في لفظة (رَسُول) في قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٩] وجهين صرفيين ((أحدهما : أنه صفةٌ بمعنى مُرْسَل فهو صفةٌ على فَعُول كالصَّبُور والشُّكُور. والآخر أنه في الأصل مَصْدَرٌ، ومن مجيء «رَسُول» مَصْدَرًا ، قال الشاعر:

لقد كَذَبَ الوائشون ما بُحْتُ عندهم بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُم بِرَسُولٍ^(١)

أي: (برسالة))^(٢). ومراده من قوله " صفة على فَعُول " يقصد به المشتق وهو اسم مَفْعُول ، أي مُرْسَل من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة قطع (أَرْسَلَ) .

وفي ما يخص الوجهان الصرفيان فلم أجد في حدود ما قرأت أحدًا اقتصر على ذكر احتمال واحد من دون الآخر ، بل ذكر الصرفيون كلا الوجهين معًا .

وأما المعجميون فقد ذكر الأزهرى معنى (رَسُول) بقوله: ((والرَسُول معناه في اللغة الذي يُتَابِع أَخْبَارَ الَّذِي بَعَثَهُ ؛ أَخْذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : جَاءَتِ الْإِبِلُ رِسْلًا، أي: متتابع))^(٣) .

وقد أقرَّ الصرفيون بأنَّ ما جاء من المصادر على صيغة (فَعُول) فهو سماعي، قال سيبويه: ((وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدَّتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا ، وَقَبِلَتْهُ قُبُولًا ، وَالْوُقُودُ أَكْثَرُ. وَالْوُقُودُ : الحَطْب. وتقول: إِنَّ عَلَىٰ فُلَانٍ لَقُبُولًا ، فهذا مفتوح))^(٤).

(١) ديوان كثير عزة : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) الدر المصنوع : ٣ / ١٨٦ .

(٣) تهذيب اللغة : ٢٧٢/١٢ - ٢٧٣ ، مادة (سرل) وتقليب (رسل).

(٤) الكتاب : ٤ / ٤٢ .

وأشار ابن السراج إلى مجيء (فَعُول) مَصَدَّرًا في ما كان في أصل لفظه صفةً ، ثم وقع مَصَدَّرًا ، كَالْقَبُول ، والْوَلُوع ، والغالب مجيء (فَعُول) في الصفات ، إذ يقول ((وهذا البناء أكثر ما يجيء في الصفات نحو: ضَرْوَبٍ وَقَتُولٍ وَهَبُوبٍ وَتَوْوَمٍ وَطَرْوَبٍ))^(١). وقد ترد صيغة (فَعُول) دالة على المَفْعُول كَرَسُول بمعنى مُرْسَل ويجيء الفَعُول لما يُفعل به كالْوَجُور لما يُوجر به وهو الدَوَاءُ وكَالنَّفُوع ، والقَيَّوء^(٢). ويتضح من ذلك أن (فَعُول) الأغلب في الصفات و(فُعُول) في المصادر.

وممن جمع بين الوجهين الصرفيين معاً أبو البقاء العكبري، إذ قال: ((وَرَسُولًا: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ صِفَةٌ مِثْلُ صَبُورٍ وَشَكُورٍ، فَيَكُونُ حَالًا أَيْضًا ؛ أَوْ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَيَجْعَلُهُ رَسُولًا ؛ وَفَعُولٌ هُنَا بِمَعْنَى مُفْعَلٍ ؛ أَيِ مُرْسَلًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَصَدَّرًا))^(٣).

وتبعه أبو حيان الأندلسي في ذلك ، فقد ذكر أن رَسُولًا هنا : ((هُوَ وَصْفٌ بِمَعْنَى الْمُرْسَلِ عَلَى ظَاهِرٍ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ. وَقِيلَ : هُوَ مَصَدَّرٌ بِمَعْنَى رِسَالَةٍ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولًا يَكُونُ بِمَعْنَى رِسَالَةٍ ، وَمِمَّنْ جَوَزَ ذَلِكَ فِيهِ هَذَا الْخُوفِيُّ ، وَأَبُو الْبَقَاءِ ، وَقَالَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكِتَابِ، أَيِ: وَيُعَلِّمُهُ رِسَالَةً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَتَكُونُ: رِسَالَةً ، دَاخِلًا فِي مَا يُعَلِّمُهُ اللَّهُ عِيسَى. وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ مَصَدَّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَقَالُوا فِي إِعْرَابِهِ ، وَجُوهًا))^(٤)، وذهب إلى هذا ابن عادل الحنبلي^(٥) .

ونجد السمين الحلبي قد نقل قول العكبري في ذكر الوجهين الصرفيين معاً، ويبدو أنه لم يرجح أو يضعف أحدهما على الآخر ، وإنما اكتفى بذكرهما ، وهذا يدل على قبوله الوجهين ؛ لكونهما سائغين عنده في سياق الآية المباركة ومعناها .

(١) الأصول في النحو: ١١١ / ٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٦٢، ومعاني الأبنية في العربية: ٦٠ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٢ .

(٤) البحر المحيط: ١٦٠ / ٣ .

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥ / ٢٣٦.

وترى الباحثة أنَّ لفظة (رَسُول) صفة بمعنى المرسل ، إذ هو الناقل لرسالة الله عز وجل وما جاء به من أحكام وشرائع وبيانها لسائر الأمة. وهذا القول مناسب لما بعده .

صيغة (فَعِيل)

صَرِيخ

أورد السَّمين الحلبي في لفظة (صَرِيخ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾ [سورة يس: ٤٣] ثلاثة أوجه صرفية ، إذ قال: ((قوله: «فلا صَرِيخَ» فَعِيل بمعنى فاعِل أي : فلا مستغيث. وقيل : بمعنى مُفْعِل أي : فلا مُغِيث. وهذا هو الأليق بالآية. وقال الزمخشري: «فلا إغاثة» جعله مَصْدَرًا مِنْ أَصْرَخَ. قال الشيخ^(١): «ويحتاج إلى نَقْلِ أَنَّ صَرِيخًا يَكُونُ مَصْدَرًا بمعنى إصْرَاح». والعامَّة على فتح «صَرِيخ»^(٢) .

أما الوجه الأوَّل قالوا فَعِيل بمعنى فاعِل فلم يذكر وحده وإنما ذكر مع الأوجه الأخر .

وأما المعجميون فقد ذكروا أنَّ (فَعِيلًا) بمعنى فاعِل كالصَرِيخ بمعنى الصَّارِخ وهو المُسْتَعِيثُ ، والصَرِيخ بمعنى الصَّارِخ ومثله قَدِير بمعنى قَادِر^(٣) .

وأشار اللغويون إلى هذه المسألة من مجيء فَعِيل بمعنى فاعِل ، قال سيبويه : ((وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعِلٍ على فَعِيلٍ ، حين لم يريدوا به الفعل ، شبهوه بظريف ونحوه ، قالوا : ضَرِيب قَدَاح ، وصَرِيمٌ للصَّارِم.

(١) يقصد أنه أبو حيان الأندلسي .

(٢) الثَّر المَصُون: ٢٧٢ / ٩ ، وكلام الزمخشري في الكشف: ١٨ / ٤ ، والشيخ أراد به أبا حيان وكلامه في البحر المحيط: ٧١ / ٩ .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٣ / ٧ ، مادة (خصر) وتقليب(صرخ)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١٧٦ / ١ ، مادة (صرخ).

والضَّرِيب : الذي يضرب بالقداح بينهم))^(١) . ويقصد بالضَّرِيب بمعنى الضَّارِب ،
والصَّرِيم بمعنى الصَّارِم .

وفي كلام العرب إذا أريد الدلالة على المبالغة والتكثير في اتصاف الذات
بالحدث حُوِّل اسم الفاعل إلى أبنية صيغ المبالغة ، ورأى المُبَرَّد أنَّ هذه الصيغ لا
تجيء إلا من الفعل المتعدي، وما جاء من أوزان هذه الصيغة من اللازم عُذَّ من
قبيل الصفة المشبهة ^(٢) .

الوجه الثاني قالوا (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) وذهب إليه من المفسرين الطبري^(٣) ،
والزجاج^(٤) ، وتابعهم الواحدي ، إذ قال: ((ولا مُعِثَّ لهم ، والصَّرِيخ ههنا بمعنى
المُصْرَخ))^(٥) ، وتبعه في ذلك آخرون^(٦) .

ونذكر الصرفيون أنَّ صيغة (فَعِيل) قد ترد بمعنى (مُفْعِل) أي : بمعنى اسم
الفاعل من غير الثلاثي ، كما في لفظة (بَدِيع) بمعنى (مُبْدِع) في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام ، من الآية : ١٠١] ومنه حَكِيم بمعنى (مُحَكِّم) ،
وسَمِيع بمعنى (مُسْمِع)^(٧) . ومنه قول الشاعر: ^(٨)

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ؟

(١) الكتاب: ٧ / ٤ .

(٢) ينظر: المقتضب: ١١٤ / ٢ ، ودراسات في علم الصرف : ٥٢ .

(٣) ينظر: جامع البيان: ٤٤٧ / ١٩ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٨٨ / ٤ .

(٥) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٥١٥ / ٣ .

(٦) ينظر: تفسير القرآن للسماعي: ٣٨٠ / ٤ ، ومعالم التنزيل: ١٥ / ٤ ، والمحرر الوجيز: ٤٥٥ / ٤ ،

وزاد المسير في علم التفسير: ٥٢٥ / ٣ ، ومفاتيح الغيب : ٢٨٦ / ٢٦ .

(٧) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٦٥ / ١ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ٦٢ - ٦٣ ،

والاسم في العربية بنية ودلالة: ١٨٤ ، (رسالة ماجستير) .

(٨) شعر عمرو بن معدي كَرَبَ الزبيدي: ١٤٨ .

الوجه الثالث قالوا إنّ (صَرِيخ) مَصْدَرٌ بمعنى الإغاثة ، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله: ((الصَرِيخ: إغاثة))^(١) ، ويتضح لي أنّه جعل صَرِيخًا مَصْدَرًا بمعنى الصُّرَاخ. وتبنى هذا الرأي الألوسي ، إذ قال: ((ويكون مَصْدَرًا كالصُّرَاخ ، ويتجاوز به عن الإغاثة؛ لأنَّ المُسْتَعِيث ينادي به، فيصرخ له ، ويقول: جاءك العون والنصر))^(٢).

وفي ما يخصُّ الصرفيين فقد ذكر أيمن أمين عبد الغني أنّ لفظة (صَرِيخ) صيغة مصدرية قياسية للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعَلَ - يَفْعَلُ) ، وما كان دالًّا على سير نحو: رَحَلَ، أو دالًّا على صوتٍ نحو: صَرَخ^(٣). وأجمع علماء اللغة العربية على مجيء المَصْدَر من معاني الأصوات ، والسير وذكر ذلك سيبويه في باب ما جاء من المصادر على مثال واحد حين تقارب المعاني ، إذ قال: ((جاء فَعِيلٌ في الصوت كما جاء فُعَالٌ. وذلك نحو الهَدِير، والضَجِيج ، والقَلِيخ ، والصَّهِيل، والنَّهِيْق، والشَّحِيج ، فقالوا: قَلَخَ البَعِيرُ يَقْلُخُ قَلِيخًا، وهو الهَدِير))^(٤). وأشار إلى ذلك ابن يعيش من أنّ صيغة (فَعِيل) لم تأت في المصادر إلّا في الأصوات نحو: الصَّهِيل والصَّرِير^(٥). وأغلب الأفعال الدالة على صوتٍ يكون مَصْدَرُها على (فُعَال) و(فَعِيل) ومما اجتمع فيه نحو: صَرَخَ صُرَاخًا. وَنَبَحَ نُبَاخًا. وَعَوَى عَوَاءً ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا وَنُعَاقًا^(٦).

(١) معاني القرآن للفراء: ٣٧٩/٢ .

(٢) روح المعاني: ٢٨ / ١٢ .

(٣) ينظر: الصرف الكافي: ١٤٧ ، وتأتي صيغة (فَعِيل) صيغة مصدرية قياسية أيضًا للفعل اللازم من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو: قَلَخَ - قَلِيخًا ، ومن باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو: صَهَلَ - يَصْهَلُ - يَصْهَلُ - يَصْهَلُ .

صَهِيلًا وَصُهَالًا. ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١٥ .

(٤) الكتاب: ١٤ / ٤ .

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣٩٣ / ١ .

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٢ / ٤٦١ - ٤٦٢ ، وجامع الدروس العربية: ٩٣ / ١ ، والنحو الوافي: ٣ / ١٩٦ .

وَمَمَّنْ أَخَذَ بِالْأُوجِهَةِ الصَّرْفِيَّةِ مَعَا الْبِيضَاوِيِّ^(١)، وَالنَّسْفِيِّ^(٢)، وَأَوْضَحَهُ أَبُو حِيَانَ الْأَنْدَلُسِيُّ ، بِقَوْلِهِ: ((الصَّرِيخُ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى صَارَخَ: أَيُ مُسْتَغِيثٌ ، وَبِمَعْنَى مُصْرَخٍ: أَيُ مُغِيثٌ ، وَهَذَا مَعْنَاهُ هُنَا ، أَيُ فَلَا مُغِيثَ لَهُمْ وَلَا مُعِينَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ: أَيُ فَلَا إِغَاثَةَ لَهُمْ. انْتَهَى))^(٣). وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَبُو الطَّيِّبِ الْقَنُوجِيُّ^(٤) .

وَأَمَّا الْمَعْجَمِيُّونَ فَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ الصَّرِيخَ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الصَّارِخِ وَهُوَ الْمُسْتَغِيثُ ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (الْمُفْعِلِ) فَهُوَ الْمُصْرَخُ أَيُ: الْمُغِيثُ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَرَخَ فَلَانٌ يَصْرُخُ صُرَاخًا، إِذَا اسْتَعَاثَ وَالصَّرِيخُ بِمَعْنَى الصَّارِخِ مِثْلَ قَدِيرٍ بِمَعْنَى قَادِرٍ ، وَقِيلَ الصَّرِيخُ بِمَعْنَى الْمُصْرَخِ أَيُ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مُفْعِلٍ) مِثْلُ : نَذِيرٌ مُنْذِرٌ ، وَسَمِيعٌ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ، وَقَالَ زُهَيْرٌ:

إِذَا مَا سَمِعْنَا صَارِخًا مَعَجَتْ بِنَا إِلَى صَوْتِهِ وَرُقُ الْمَرَائِلِ ضُمُرٌ^(٥) ^(٦).

وَيَلْحَظُ النَّازِرُ فِي نَصِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ السَّابِقِ مَا يَأْتِي :

- (١) ذَكَرَ أَنَّ ((صَرِيخَ)) بِمَعْنَى صَارِخَ ، أَيُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ .
- (٢) ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي ، وَبِمَعْنَى (مُفْعِلٍ) وَالتَّقْدِيرُ: فَلَا مُغِيثَ ، وَقَدْ رَجَّحَ صِرَاحَةُ هَذَا الْوَجْهَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ : وَهَذَا هُوَ الْأَلِيقُ بِالْآيَةِ .
- (٣) نَقَلَ السَّمِينُ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ بِأَنَّ صَرِيخَ هُنَا مَصْدَرٌ عَلَى مَعْنَى "فَلَا إِغَاثَةَ" . وَذَكَرَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ جَعَلَهُ مَصْدَرًا مِنْ أَصْرَخَ ، وَضَعَفَهُ بِمَقُولَةِ أَبِي حِيَانَ بِأَنَّ مَجِيءَ (صَرِيخَ) مَصْدَرًا بِمَعْنَى (إِصْرَاخَ) يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ مَنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ الْمَحْتَجُّ بِهِ .

(١) يَنْظُرُ: أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ : ٢٦٩ / ٤ .

(٢) يَنْظُرُ: مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ : ١٠٥ / ٣ .

(٣) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٧١ / ٩ .

(٤) يَنْظُرُ: فَتْحُ الْبَيَانِ فِي مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ : ٣٠٠ / ١١ .

(٥) دِيَوَانُهُ: ٥٧ .

(٦) يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ٦٣ / ٧ ، مَادَّةُ (خَصَرَ) وَتَقْلِيلُ (صَرَخَ) .

ويبدو لي أنَّ ما سبق ليس بمراد الزمخشري ؛ لأنَّ الزمخشريّ فسّر المعنى بقوله: (فلاإغاثة) ولم يَقُلْ بأنَّ صَرِيخَ بمعنى إِصْرَاخَ وَفَعَلُهُ (أَصْرَخَ)، وقول الزمخشريّ يُسَعِّفُهُ كلام المعجمات الرّصينة ، فضلاً عن مقولات الصرفيين كسيبويه مثلاً. فقد ورد في المعجمات أنَّ صَرَخَ يَأْتِي الْمَصْدَرُ مِنْهُ صَرِيخٌ وَصُرَاخٌ، وكذلك صَرَخَ الْمَظْلُومُ اسْتَعَاثَ، وَصَرَخَ الْغَرِيقُ أَغَاثَهُ .

والراجح عند الباحثة أنَّ لفظة (صَرِيخَ) مَصْدَرٌ بمعنى (فلا إغاثة) ؛ لأنَّ سياق الآية يستلزم ذلك ، وأنَّ دلالة صَرِيخَ أنسب من الْمُغِيثِ وَالْمُسْتَعِيثِ؛ لأنَّ الذي يغرق لابد أن يَصْرُخَ بصوت عالٍ ، فهو لا يستطيع أن يَصْرُخَ فلذلك قيل لا صَرِيخَ لهم ، أي لا مُغِيثَ ولا مُسْتَعِيثَ ، يموتون في وحشة مرعبة .

صيغة (فَعِيلَة)

بَقِيَّة

ذكر السّمين الحلبيّ أنَّ لفظة (بَقِيَّة) في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [سورة هود: ١١٦] فيها وجهان صرفيان ((أحدهما: أنها صفةٌ على فَعِيلَة للمبالغة بمعنى فاعِل، ولذلك دخلت التاء فيها ، ... والثاني: أنها مَصْدَرٌ بمعنى الْبَقْوَى))^(١) .

أما الوجه الأوّل كونها صفةٌ على فَعِيلَة ، فقد ذهب إليه طائفة من المفسرين^(٢). وأوضحه ابن عاشور، بقوله: ((وبَقِيَّةُ النَّاسِ: سَادَتْهُمْ وَأَهْلُ الْفَضْلِ مِنْهُمْ ...، ومن أمثالهم "في الزّوايا خبايا وفي الرّجال بقايا" ، فَمِنْ هُنَاكَ أُطْلِقَتْ عَلَى الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ فِي صِفَاتِ النَّاسِ فَيُقَالُ: فِي فُلَانٍ بَقِيَّةٌ ، وَالْمَعْنَى هُنَا: أُولُو فَضْلٍ وَدِينٍ وَعِلْمٍ

(١) الدرّ المصنون: ٤٢٣ / ٦ .

(٢) ينظر: النكت والعيون: ٥١٠ / ٢ ، وتفسير القرآن للسمعاني: ٣٦٧ / ٢ ، ومعالم التنزيل: ٤٧١ / ٢ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٩٠ / ٢ .

بِالشَّرِيعَةِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ الرُّسْلَ وَلَكِنْ أُريدَ اتِّبَاعُ الرُّسْلِ وَحَمَلَةُ الشَّرَائِعِ يَنْهَوْنَ قَوْمَهُمْ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ))^(١). إذ جعل ابن عاشور لفظة (بَقِيَّة) صفةً وأشار المفسرون إلى هذا الوجه ولم يكن ذكرهم للصفة على الوجه الظاهر، وإنما أظهروه من طريق تفسيرهم للنص القرآني .

وفي ما يخص مجيء صيغة " فَعِيلَة " بمعنى فاعِل وتاؤها للمبالغة ، فقد أشار إليها الصرفيون أنَّ تاء التانيث تلحق صيغة (فَعِيل) فتغير دلالتها من الوصفية إلى الاسمية ، وأوضح هذا الرضي ، بقوله : ((وكذلك لا يقال فَعَلَى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب ، وهو ما دخله التاء ، كالدَّبِيحَةِ ، والأَكِيلَةِ ، والضَّحِيَّةِ والنَّطِيحَةِ ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية ؛ لأنَّ الدَّبِيحَةَ ليست بمعنى المَذْبُوح فقط حتى يقع على كل مَذْبُوح ، كالمَضْرُوب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الدَّبِيحَةُ مختص بما يصلح للذبح ، ويُعَدُّله من النعم ، وكذا الأَكِيلَةُ ليس بمعنى المَأْكُول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكلة إذا أكل ، بل الأَكِيلَةُ مختص بالشاة ، وكذا الضَّحِيَّة مختص بالنعم ، والرَّمِيَّة بالصيد ، والنَّطِيحَةُ بالشاة الميتة بالنطح ، وليس كل منطوح أو كل شاة مَنْطُوحَة نَطِيحَة ، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو: المُنْخَل والمُدْهَن ، والمُسْعَط، والمَوْضِع كالمَسْجِد ، والدليل عليه أن نحو الدَّبِيحَةِ والأَكِيلَةِ ليس بمعنى اسم المَفْعُول، لأنَّ حقيقة اسم المَفْعُول هو ما وقع عليه الفعل ، وأمَّا ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أنَّ اسم المَفْعُول فيه مجاز، فالمَضْرُوبَ ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب ، أو يَصْلُحُ للضرب ، والأَكِيلَةُ ما يعد للأكل وإنَّ لَمْ يُوْكَل))^(٢) .

ويتضح لي مِنْ قول الرضي أنَّ التاء حددت صيغة (فَعِيل) بالاسمية دون الوصفية أي: اختصاصها بمسمى معين ، وعلى هذا نجد أنَّ صيغة (فَعِيلَة) تختلف عن دلالة صيغة (فَعِيل) ، إذ إِنَّ (فَعِيل) تدل على وقوع تأثير الفعل كدَّبِيح بمعنى

(١) التحرير والتنوير: ١٢ / ١٨٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣.

الْمَذْبُوح ، في حين أَنَّ صِيغَةَ (فَعِيلَةٌ) دالة على ما أُعد للشيء فالذَّبِيحَةُ ما أعدت للذبح ، قال سيبويه: ((وتقول: شاةٌ ذَبِيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كَسِيرٌ. وتقول: هذه ذَبِيحَةُ فلانٍ وذبيحتك. وذلك أَنَّكَ لم ترد أن تخبر أَنَّها قد ذبحت. ألا ترى أَنَّكَ تقول ذاك وهي حَيَّة ، فَإِنَّمَا هي بمنزلة ضَحِيَّة. وتقول: شاةٌ رميَّ إذا أدت أن تخبر إِنَّها قد رميت. قالوا: بُسَّ الرَّمِيَّة الأرنب، إِنَّمَا تريد بُسَّ الشيء مما يرمى ، فهذه بمنزلة الذَّبِيحَةِ. وقالوا: نَعَجَةٌ نَطِيحٌ ، ويقال: نَطِيحَةٌ ، شبهوها بسمينٍ وسميئة. وأما الذَّبِيحَةُ فبمنزلة القُتُوبَةِ والحُلُوبَةِ ، وإِنَّمَا ترد: هذه مما يقتبون ، وهذه ممَّا يحلبون ، فيجوز أن نقول: قُتُوبَةٌ ولم تقتب، ورَكُوبَةٌ ولم تتركب. وكذلك فريسة الأسد ، بمنزلة الضَّحِيَّة. وكذلك أَكِيْلَةُ السَّبْعِ))^(١).

وبيّن الدكتور فاضل السامرائي الاختلاف بين صيغة (فَعِيلَةٌ) و(فَعِيل) بآنه يقع في ناحيتين : (٢)

• أن (فَعِيلَةٌ) تدل على الوصف لا الاسم ، إذ إِنَّ تاء التأنيث حولت فَعِيلًا من الوصفية إلى الاسمية .

• أن (فَعِيلًا) يطلق على ما اتصف به صاحبه ، وأما (فَعِيلَةٌ) فتطلق على ما اتخذ لذلك ، فالذَّبِيح يطلق على ما ذبح ، والذَّبِيحَةُ لما اتخذ لذلك .

وأشار إلى صيغة (فَعِيلَةٌ) الدكتور كاطع جار الله (رحمه الله) أيضًا مِنْ أَنَّها تأتي مَصْدَرًا كالحَرْيَجَةِ بمعنى التخرج ، والبَصِيرَةِ بمعنى الاستبصار، وتأتي فَعِيلَةٌ بمعنى المَفْعُول كَرَهِيْنَةٌ بمعنى المرهُونَةُ ، والكَسِيرَةِ بمعنى المَكْسُورَةِ ، وتأتي فَعِيلَةٌ بمعنى فاعِل كالخَصِيصَةِ بمعنى خاصة الإنسان وهي ما يختص به من كمال وغيره، إذ قال: ((ويبدو أَنَّ نيابة فَعِيلَةٍ عن المفعولية والفاعلية مسألة تخضع لثقافة المفسر وفهمه الخاص ؛ لأنَّهم جَوَّزوا أن تدلَّ أمثلة فَعِيلَةٍ على المَفْعُولِيَّة ، والفاعلة

(١) الكتاب: ٦٤٧/٣ - ٦٤٨ .

(٢) معاني الأبنية في العربية : ٥٧.

معًا بالاعتماد على التأويل والتقدير))^(١).

أما الوجه الآخر كونها مصدرًا بمعنى البَقْوَى فقد أشار إليها الطبري، إذ ذكر ((أنها مصدر من قول القائل بقيتُ بقيَّةً من كذا))^(٢).

وأما المعجميون فقد ذكر ابن فارس (البَقِيَّة) ، إذ قال: (("بَقِيَ" البَاءُ وَالْقَافُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الدَّوَامُ. قَالَ الْخَلِيلُ: يُقَالُ: بَقِيَ الشَّيْءُ يَبْقَى بَقَاءً ، وَهُوَ ضِدُّ الْفَنَاءِ ... ، قَالَ الشَّاعِرُ: (٣)

وَمَا صَدَّ عَنِّي خَالِدٌ مِنْ بَقِيَّةٍ وَلَكِنْ أَتَتْ دُونِي الْأَسْوَدُ الْهَوَاصِرُ

يُرِيدُ بِالْبَقِيَّةِ هَاهُنَا الْبُقْيَا عَلَيْهِ ، وَيَقُولُ الْعَرَبُ : نَشَدْتُكَ اللَّهُ وَالْبُقْيَا. وَرُبَّمَا قَالُوا الْبُقْوَى))^(٤).

وممن أخذ بالوجهين الصرفيين معًا أبو حيان الأندلسي ، فقد أشار إلى أنَّ لفظة (بَقِيَّة) فيها وجهان ((أحدها: بَقِيَّةٌ فَعِيلَةٌ اسْمٌ فَاعِلٍ لِلْمُبَالِغَةِ. وقال الزمخشري: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَقِيَّةُ بِمَعْنَى الْبُقْوَى، كَالْتَقِيَّةِ بِمَعْنَى التَّقْوَى))^(٥) ، وأبو الطيب القنوجي ، إذ قال: ((إنها صفة على فَعِيلَةٍ للمبالغة بمعنى فَاعِلَةٌ ولذلك دخلت التاء فيها... ، وقيل إنها مصدر بمعنى البُقْوَى، كَالْتَقِيَّةِ بِمَعْنَى التَّقْوَى ، أي فهل كان منهم ذورا بقاء على أنفسهم وصيانة لها من سخط الله وعقابه))^(٦) ، وذهب إلى هذا ابن عادل الحنبلي^(٧).

(١) التأويل الاحتمالي لدلالة الألفاظ في القرآن الكريم بين التحول التصريفي والتوجيه الاعتباري والإعجاز اللغوي: ١٥٦.

(٢) جامع البيان: ١٥ / ٤٤٩.

(٣) ديوان لبيد بن ربيعة: ٧٦.

(٤) مقاييس اللغة: ١ / ٢٧٦، مادة (بقي).

(٥) البحر المحيط: ٦ / ٢٢٤.

(٦) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٦ / ٢٦٩.

(٧) ينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٠ / ٥٩٧.

ويلحظ الناظر لنص السّمين الحلبيّ أنّه أورد الوجهين معاً من دون ترجيح أو تضعيف لأحدهما على الآخر، مع نقله للوجهين الصرفيين عن أبي حيان الأندلسيّ، وكأنّ الوجهين واردان عنده وسائغان في الآية المباركة محل البحث.

ويبدو لي أنّ لفظة (البَقِيَّة) صفة على فَعِيلَة ، والتاء فيها للمبالغة ؛ لأنّ البَقِيَّة كناية عن الفضل والخير وسمي الفضل والجود بَقِيَّة ؛ لأنّ الرجل يستبقى مما يخرجهُ أجوده وأفضله فصار مثلاً في الجود والفضل. أيّ: ذُو خصلة باقية من الرأي والعقل ، أو ذو فضل ، على أن يكون البَقِيَّة اسماً للفضل ، والهاء للنقل ، ومن هنا يقال: فلانٌ من بَقِيَّة القوم أي: من خيارهم .

المبحث الثالث

تعدد الأوجه الصرفية المزيّدة

بحرفين فأكثر

صيغة (مَفْعَل)

مَشْرَب

ذكر السمين الحلبي في لفظة "مَشْرَب" في قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ أَفْلاَ يَشْكُرُونَ﴾ [سورة يس: ٧٣] وجهين صرفيين ، إذ قال: ((والمَشَارِبُ: جمع مَشْرَب بالفتح مَصْدَرًا أو مَكَانًا))^(١) .

وفي ما يخص الوجه الأول أي كون (مَشْرَب) مَصْدَرًا ، وأمّا الآخر أنّه اسم مكان فلم أجد في حدود ما قرأت أحدًا اقتصر على ذكر أحدهما من دون الآخر.

وممّن ذكر الاحتمالين معًا الزمخشري ، إذ قال: ((المَشَارِبُ: جمع مَشْرَب وهو مَوْضِع الشُّرْبِ، أو الشُّرْبُ))^(٢) . وذهب إليه البيضاوي ، إذ قال: ((وَمَشَارِبُ من اللبن جمع مَشْرَب بمعنى المَوْضِع ، أو المَصْدَر))^(٣) ، وذهب إلى هذا بعض المفسرين^(٤) .

وأمّا المعجميون فقد ذكروا أنّ المَشْرَبَ ((الوَجْهُ الَّذِي يُشْرَبُ مِنْهُ وَيَكُون مَوْضِعًا، وَأُنْشِدَ:

وَيُدْعَى ابْنُ مَنْجُوفٍ أَمَامِي كَأَنَّهُ خَصِيٌّ أَتَى لِلْمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَشْرَبٍ

أي من غَيْر وَجْهِ الشُّرْبِ ، والمَشْرَبُ: الشُّرْبُ نَفْسُهُ، والشَّرَابُ: اسم لما يُشْرَب وكل شَيْء لَا يُمَضَغُ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ يُشْرَبُ، وَرَجُلٌ شَرُوبٌ: شَدِيدُ الشُّرْبِ، وَقَوْمٌ شُرْبٌ ...، وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كَانَ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ ، أَي فِي غُرْفَةٍ ، وَجَمَعَهَا مَشَارِبُ، وَمَشْرُبَاتٌ. وَمَشْرَبَةٌ جَمْعُهَا مَشَارِبُ : وَهِيَ مَوْئِلٌ مَشْرَبٌ بِمَعْنَى أَرْضٍ لَيِّنَةٌ دَائِمَةُ النَّبَاتِ أَوْ مَوْرِدُ الْمَاءِ الَّذِي يُسْتَقَى مِنْهُ بِلَا حَبْلٍ))^(٥) .

(١) ينظر: الدر المصنوع: ٢٨٦ / ٩.

(٢) الكشف: ٢٨ / ٤.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٣ / ٤.

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٩٢ / ١٣، وروح المعاني: ٥٠ / ١٢.

(٥) تهذيب اللغة: ٢٤١ / ١١ - ٢٤٢، مادة وتقليب (شرب)، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصر: ١١٨٢ / ٢،

مادة (شرب).

وأما الصرفيون فقد ذكر أبو السعادات ((أنَّ ما جاء على (مُفْعِل) ، و(مُفْعَل)، بضم الميم وكسر العين وفتحها ، ويجمع في القلَّة جمع الصَّحَّة، نحو: مُكْرَمُونَ، ومُكْرَمَات ، وعلى (مَفَاعِيل)، نحو: مُفْطِر ومَفَاطِيرُ ، ومُنْكَرٌ ومَنَاكِيرُ ، وعلى (مَفَاعِل) للمؤنث بغير تاء ، نحو: مُطْفَل ، ومَطَافِلُ ، وقد أشبعوا كسرة الفاء في الشعر فصارت ياء ، قال الشاعر:

مَطَافِيلَ أَبْكَارٍ حَدِيثٍ نَتَّاجُهَا تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلَ مَاءِ الْمِفَاصِلِ^(١)))^(٢) .

ووردت في العربية جموعاً على وزن (مَفَاعِل) وواحدتها(مَفْعَل) لاسم المكان^(٣) .

ونجد السَّمين في نصه آنف الذكر قد ذكر الوجهين معاً ، ويبدو أنه لم يرجح أو يضعف أحدهما على الآخر ، وإنما اكتفى بذكرهما ، إلا أنه في تفسير آخر يُشير إلى الجمع مراد به المَصْدَر بقوله : ((قال تعالى: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ ﴾ [سورة يس، من الآية : ٧٣] فهذا جمع مَشْرَب ، المراد به المَصْدَر))^(٤) .

والراجح أن تكون لفظة (مَشَارِب) جمع (مَشْرَب) مراد به المَصْدَر وهذا الوجه هو الأنسب لمعنى الآية الكريمة ، إذ المعنى ولهم في هذه الأنعام منافع ، وذلك منافع في أصوافها ، وأوبارها ، وأشعارها باتخاذهم من ذلك أثاثاً ، ومتاعاً ، ومن جلودها أكنائاً ، ومَشَارِب يشربون ألبانها .

(١) شرح أشعار الهذليين : لأبى ذؤيب الهذلي : ١ / ١٤١ .

(٢) البديع في علم العربية : ٢ / ١٤٥ .

(٣) ينظر : صيغ الجموع في القرآن الكريم : ٣٤ .

(٤) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : ٢ / ٢٥٧ .

صيغة (مَفْعُول)

١- مَكْذُوب

ذكر السمين الحلبي في لَفْظَةِ (مَكْذُوب) في قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [سورة هود: الآية: ٦٥] وجهين صرفيين ، إذ قال: ((قوله: {مَكْذُوب} يجوز أن يكون مَصَدْرًا على زنة مَفْعُول، وقد جاء منه أَلْفَاظٌ نحو: «الْمَجْلُودُ وَالْمَعْقُولُ وَالْمَيْسُورُ وَالْمَفْتُونُ، ويجوز أن يكون اسمَ مَفْعُولٍ على بابهِ، وفيه حينئذ تأويلان، أحدهما: غيرُ مَكْذُوبٍ فيه، ثم حُذِفَ حرف الجر فاتصل الضمير مَرْفُوعًا مستترًا في الصفة ، ومثله كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَسْهُودٌ﴾ [سورة هود ، من الآية : ١٠٣] ، وقوله:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِرًا قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ ^(١)

والثاني: أنه جُعِلَ هو نفسه غيرَ مَكْذُوبٍ؛ لأنه قد وُفِّيَ به فقد صدَّق ((^(٢)).

الاحتمال الأول كونه مَصَدْرًا على وزن مَفْعُول وقد ذكره الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، إذ قال: ((ما وعدتم به من نزول العذاب وعد صدق ليس فيها كِذْبٌ)) ^(٣) ، وذهب إلى هذا الاحتمال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ^(٤)، وعلاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، إذ ذكر أنه مَصَدْرٌ، أي غير كِذْبٍ روى أن يأتيهم العذاب فتصبح وجوههم مصفرة في اليوم الأول ، ومحمرة في اليوم الثاني ، ومسودة في اليوم الثالث وفي اليوم الرابع يأتيهم عذاب المستأصل فيهلكهم الله ^(٥). وضعف الألوسي هذا الاحتمال من أن مَكْذُوبَ مَصَدْرٌ، كالمَعْقُول ، إذ قال: ((سَمِعَ مِنْهُمْ ذَلِكَ

(١) البيت لرجل من بني عامر في لسان العرب: ١٤ / ١٤٤، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢٧٨.

(٢) اللُّر المَصُون: ٣٤٨ / ٦ - ٣٤٩.

(٣) التبيان في تفسير القرآن: ١٧ / ٦ .

(٤) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٣٨٤ / ٢ ، وتذكرة الأريب في تفسير الغريب: ١٦٣.

(٥) ينظر: الخازن لباب التأويل: ٤٩٢ / ٢ .

ولكنه نادر))^(١). وذهب إلى هذا فريق من المفسرين^(٢) ، وحجة هؤلاء المفسرين أن مجيء المَصْدَر على اسم المَفْعُول وارد في كلام العرب كالمَعْقُول والمَجْلُود، بمعنى العَقْل والجَلْد^(٣).

وأما المعجميون فقد ذكر الأزهرى قول الفراء، إذ قال: ((قَالَ الفراء: وَالْعَرَب تَقُولُ لِلْكَذِبِ: مَكْذُوبٌ وَلِلضَّعْفِ مَضْعُوفٌ، وَلِلْجَلْدِ مَجْلُودٌ، وَلَيْسَ لَهُ مَعْقُودٌ رَأْيٌ يُرِيدُونَ عَقْدَ رَأْيٍ فَيَجْعَلُونَ الْمَصَادِرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ مَفْعُولًا))^(٤).

وأما اللغويون فمنع سيبويه مجيء المَصْدَر على زنة (مَفْعُول) . وتأول ما ورد من هذه الألفاظ على بناء (مَفْعُول) وفيه حدث يجري على فعله بأنه باقٍ دالًّا على المَفْعُول وأوضح ذلك سيبويه بقوله: ((وأما قوله: دَعَا إِلَى مَيْسُورِهِ وَدَعَا مَعْسُورَهُ، فَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا عَلَى الْمَفْعُولِ كَأَنَّهُ قَالَ : دَعَا إِلَى أَمْرٍ يُوسِرُ فِيهِ أَوْ يُعَسِّرُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْفُوعُ، وَالْمَوْضُوعُ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَهُ مَا يَرْفَعُهُ وَلَهُ مَا يَضَعُهُ وَكَذَلِكَ الْمَعْقُولُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَقَلَ لَهُ شَيْءٌ ، أَيْ حَبَسَ لَهُ لَبَهُ وَشَدَّدَ))^(٥) . وكلّ هذه الألفاظ مؤولة ((تأويلًا يساير اسم المَفْعُول في المَبْنَى والمَعْنَى، دون التفات إلى المَصْدَر))^(٦). وأيد بعضهم سيبويه في منعه دلالة المفعول على المصدر^(٧) ، في حين جَوّز بعض الصرفيين دلالة (مَفْعُول) على المَصْدَر، ووردت بعض الألفاظ سماعية منها لفظة "مَكْذُوبٌ" ، وكلّ واحدة منها تؤدي إلى معنى المَصْدَر، ولكنّها أُنْتُت على زنة اسم المَفْعُول ، فهي في حقيقتها مَصَادِر سماعية من جهة المعنى جاءت ألفاظها على

(١) روح المعاني: ٢٨٩ / ٦.

(٢) ينظر: العذب المنير في مجالس الشنقيطيّ في التفسير: ٣ / ٥١٠ ، والوسيط للقرآن الكريم للطنطاوي: ٤ / ٢١٩ ، ومعجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن: ٤ / ٣٩٤.

(٣) ينظر: الكشف: ٣ / ٤٠٨ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٨ / ١٢٢ ، وروح المعاني: ٢٨٩ / ٦.

(٤) تهذيب اللغة: ١٠ / ٩٦ ، مادة وتقليب (كذب) ، وكلام الفراء ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤ / ٩٧ .

(٦) النحو الوافي: ٣ / ١٩٨.

(٧) ينظر: المرجع نفسه: ٣ / ١٩٨.

وزن المَفْعُول ، وفسروا قولهم: لا مَجْلُودٌ لفلانٍ ، ولا مَعْقُولٌ له، أي : لا جَلْدٌ له ، ولا عَقْلٌ ، وصَرَّحُوا بقلة أمثلة المصادر الواردة على وزن اسم (مَفْعُول)^(١)، وأشار ابنُ مالكٍ إلى مجيء المَصَادِرِ على وزن اسم المَفْعُول ، إذ قال: ((يجيء المَصَدَّر على زنة اسم المَفْعُول في الثلاثي قليلاً وفي غيره كثيراً ، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل))^(٢) ، وذكر ناظر الجيش ((أنَّ الأَخْفَشَ والفرَّاءَ يجيزان مجيء المصدر على زنة اسم المَفْعُول ، وجعلاً مِنْهُ المَرْفُوعُ ، والمَوْضُوعُ ، والمَعْقُولُ ، والمَجْلُودُ ، والمَكْذُوبُ بمعنى الرَفْعِ ، والوَضْعِ والعَقْلِ والجَلْدِ والكِذْبِ))^(٣).

الاحتمال الآخر كونه اسم مَفْعُول على بابهِ ، وفيهِ تأويلان:

الأول: أن يكونَ غير مَكْذُوبٍ فيه ثم حذف حرف الجر فاتصل الضمير مَرْفُوعاً مستتر في الصفة ، وَمِنْهُ مَشْهُودٌ وقول الشاعر:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِراً قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٤).

وقد ذهب إلى هذا الوجه مجير الدين الحنبلي^(٥) ، وأوضحه سعيد حوى ، بقوله : ((أن يكون المعنى: استمتعوا في دار الدنيا ثلاثة أَيَّامٍ أي ثم تهلكون ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ أي غير مَكْذُوبٍ فيه))^(٦) ، وذكروا حجتهم في هذا الوجه ، إذ قالوا: ((وما يقويه أنَّه أحد وجهين يحافظان على ظاهرة اللفظ ، من دون القول بتحوُّله من غيره، كما في الوجه الأوَّل الذي أقرَّ تحول مَكْذُوبٍ مِنْ الكَذْبِ))^(٧).

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ١٤٩ ، وليس في كلام العرب : ٦٢ ، والنحو الوافي : ٣ / ١٩٨ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٧ .

(٣) شرح التسهيل المسمى " تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد " : ٨ / ٣٨١٣ - ٣٨١٤ .

(٤) البيت لرجل من بني عامر في لسان العرب: ١٤ / ١٤٤ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٢٧٨ .

(٥) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٣ / ٣٥٥ .

(٦) الأساس في التفسير: ٥ / ٢٥٧٦ .

(٧) التأويلُ الاحتماليُّ لدلالة الألفاظ في القرآن الكريم بين التحول التصرفي والتوجيه الاعتباري والإعجاز اللغوي: ١٣٥ .

الثاني: أَنَّهُ جَعَلَ هُوَ نَفْسَهُ غَيْرَ مَكْذُوبٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُفِّيَ بِهِ فَقَدْ صُدِّقَ ، أَيَّ أَنْ يَكُونَ (مَكْذُوبٌ) نَعْتًا لِلوَعْدِ ، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ الزَّمْخَشَرِيِّ ، إِذْ قَالَ: ((قِيلَ لِلوَعْدِ نَفِي بَكَ فَإِذَا وَفَى صَدَقَ فَقَدْ صَدَقَ وَلَمْ يَكْذِبْ))^(١). وَفَهْمُ الْآلُوسِيِّ مِنْ هَذَا التَّعْبِيرِ أَنَّهُ إِسْتِعَارَةٌ، إِذْ قَالَ: ((إِسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ تَخِيلِيَّةٌ، وَقِيلَ: مَجَازٌ مَرْسَلٌ يَجْعَلُ مَكْذُوبٌ بِمَعْنَى بَاطِلٍ وَمُتَخَلِّفٍ))^(٢) ، وَأَنَّ قُدُومَ الْعَذَابِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى تَسْمِيَةِ بِالْوَعْدِ، وَنَعْتِ الْوَعْدِ بِغَيْرِ مَكْذُوبٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّ الْوَعْدَ نَفْسَهُ غَيْرَ مَكْذُوبٍ، وَلِأَنَّهُ وَقَعَ فَعَلًا ، فَكَانَ وَعْدًا صَادِقًا غَيْرَ مَكْذُوبًا ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ صَالِحًا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ لَهُمْ : يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَتَصْبَحُونَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ، وَوُجُوهُكُمْ مَصْفَرَّةٌ ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَحْمَرَةٌ ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مَسْوَدَةٌ، فَكَانَ كَمَا قَالَ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ الْيَوْمَ الرَّابِعَ ، وَإِتْيَانُ الْعَذَابِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى صَدَقِ الْوَعْدِ ، وَعَدَمِ مَقْدَرَتِهِمْ عَلَى إِتْهَامِ الْوَعْدِ بِالْكَذِبِ^(٣) .

وَأَمَّا الصَّرْفِيُّونَ فَقَدْ ذَكَرُوا دَلَالََةَ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمِفَادَهَا مَا دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ ، وَمِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْحَدَثُ كَمَضْرُوبٍ، وَهُوَ يَشْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمُتَعَدِّي الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ الْمُضَارِعِ مَعَ إِبْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً وَفَتْحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كَمُسْتَشَارٍ، وَمُشَادَّ^(٤). وَقَدْ يَلْتَبَسُ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ فِي بَابِي (انْفِعَالٍ) وَ(افْتِعَالٍ) فِي حَالَةٍ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَجُوفًا أَوْ مُضَعَّفًا ، وَالْفَيْصَلُ بَيْنَهُمَا السِّيَاقُ ، وَذَكَرَ أَنَّ ((لَفْظَةَ الْمُخْتَارِ تَصْلَحُ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالَّذِي يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا مَا يَقْتَرِنُ بِاللَّفْظِ مِنْ كَلَامٍ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي اللَّفْظِ، فَعَيْنُ الْكَلِمَةِ مَعَ الْفَاعِلِ مَكْسُورَةٌ ، وَتَقْدِيرُهُ (مُخْتِيرٌ)، وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ، وَتَقْدِيرُهُ: (مُخْتِيرٌ)، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ انْقِلَابِ الْيَاءِ أَلْفًا ، وَاللَّفْظُ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ

(١) الكشف: ٤٠٨ / ٢.

(٢) روح المعاني: ٢٨٩ / ٦.

(٣) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ٤٤٠ / ٢، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٤٥٥ / ٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١٩٦ / ٣، والتطبيق الصرفي: ٧٠ - ٧٢.

يُقدر على الألف كسرة للفاعل ، وفتحة للمفعول))^(١) .

وممن جمع بين الوجهين الصرفيين الثعلبي ، إذ قال: ((وعدٌ غير مكذوبٌ ، أي غير كذبٍ ، وقيل: غير مكذوب فيه))^(٢) ويبدو لي أنه رجح المصدر ؛ لضعف الرأي الثاني عنده بدليل تأخره وكونه مسبوقاً بلفظة (قيل)، وذهب إلى ذلك الزمخشري ، إذ قال: ((الأصل وعدٌ غير مكذوب فيه ، فاتسع فيه الظرف بحذف الحرف ، وإجرائه مجرى المفعول به كقولك : يومٌ مشهودٌ من قوله :

ويومٌ شهدناه ...^(٣)

أو على المجاز، كأنه قيل للوعد: نفى بك، فإذا وفي به فقد صدق ولم يكذب. أو وعد غير كذب، على أن المكذوب مصدرٌ كالمجلود والمعقول))^(٤) .

وبين الرازي حجة اللغويين في جعل اسم المفعول مصدرًا ، إذ قال: ((قالوا: إنَّ المفعولَ والفَاعِلَ يُسميان بالمصدرِ، كما يُقالُ : ماءٌ سَكَبَ أي : مَسْكُوبٌ، وِدْرَهُمَ ضَرَبُ الأَمِيرِ ، وثوبٌ نَسَجَ اليمَنِ ، والفاعل كقوله : إنَّ أَصْبَحَ مأوْكُم غُورًا، ورجل عَدْلٌ، وصَوْمٌ ، ونساء نَوَّحٌ ، ولما سُميا بالمصدرِ سُميَ المصدرُ أيضًا بهما فقالوا: للعقلِ المعقولُ ، وللجلدِ المجلودُ. ومنه قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ [سورة القلم: ٦]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا مَرَّ قَتْمٌ كُلٌّ مُمَرَّقٍ ﴾ [سورة سبأ ، من الآية ٧ :]]^(٥)، وذهب إلى ذلك طائفة من المفسرين ^(٦) .

(١) التحول الصرفي إلى صيغة اسم المفعول في القرآن الكريم بين التوجيه الاعتباطي والإعجاز البياني: ٣٧.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٤ / ٣٩٤.

(٣) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢٧٨ ، والبيت لرجل من بني عامر في لسان العرب: ١٤ / ١٤٤ .

(٤) الكشف: ٤٠٨/٢ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٨ / ١٢٢ .

(٥) مفاتيح الغيب: ١٨ / ٤٣٠ .

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم: ٦١ / ٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ١٤٠ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٧١ / ٢ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٧٨ ، وروح المعاني: ٦ / ٢٨٩ .

وأما السّمين الحلبّي فنجدّه في نصّه السابق عارضاً للوجهين الصرفيين من دون ترجيح أو تضعيف لأحدهما بل أشار إلى الاحتمالين معاً ، ويُدلّ هذا على أنّهما واردان وسائغان في الآية القرآنية بحسب فهم السّمين الحلبّي .

والراجح عندي أنّ لفظة (مَكْذُوب) دالّة على المَصْدَرِ وأتبنى ما ذهب إليه كل من الدكتور غاطع جار الله (رحمه الله) والدكتور هاشم جعفر حسين، إذ يقولان: ((والذي يستلزم في معنى الآية الإبقاء على المَصْدَرِ (كذب) غير محوّل ، ذلك أنّ وصفَ الدم بأنّه (كذب) ، واللفظة بهذا المعنى تمثل الدلالة المركزية للحدث الذي تقصّه الآيات الكريمة ، فمحور القصة دار على الدم الذي جيء به على قميص النبي يوسف(عليه السلام) أهو دم كذب كما قال النبي يعقوب، أم هو دم النبي يوسف، كما ادّعى إخوته، فكان التعبير بالكذب لا يدانيه معنى آخر محوّل، أو غير محوّل))^(١) .

(١) التحوّل الصرفي إلى صيغة اسم المفعول في القرآن الكريم بين التوجيه الاعتباطي والإعجاز البياني: ٤٦ ، (بحث) .

٢ - مَهْجُور

ذكر السمين الحلبي أنَّ لفظة (مَهْجُور) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يُرَبِّ إِنِّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [سورة الفرقان : ٣٠] فيها وجهان صرفيان، إذ قال : ((قوله: {مَهْجُورًا} : مَفْعُولٌ ثانٍ لـ«اتَّخَذُوا» أو حال. وهو مَفْعُولٌ مِنَ الْهَجْرِ بفتح الهاء وهو التَّركُ والبُعدُ. أي: جعلوه مَتْرُوكًا بعيدًا. وقيل: هو من الهَجْر بالضم أي: مَهْجُورًا فيه، حيث يقولون فيه : إنه شِعْرٌ وأساطيرُ، وجَعَلَ الزمخشري مَفْعُولًا هنا مَصْدَرًا بمعنى الهَجْر قال: «كالمَجْلُود والمَعْقُول» . قلت: وهو غير مَقِيسٍ، ضَبَطَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي الْإِفَاضِ فَلَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِنَقْلِ^(١) .

الوجه الأول كونه على الظاهر في الدلالة على المَفْعُولِيَّةِ ، أي اسم مَفْعُولٍ من الهَجْر أو من الهَجْر بفتح الهاء وضمها وهو الترك والبعد أي جعلوه مَتْرُوكًا ، وقد ذكره مجاهد^(٢)، وأوضحه أبو البقاء العكبري ، إذ جعله على ظاهره في دلالة على المَفْعُولِيَّةِ، أي أَنَّهُمْ صَيَّرُوا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا بإعراضهم عنه^(٣)، وتابعه الواحدي^(٤)، والنسفي^(٥)، وأوضحه ابن عاشور، إذ قال: ((والمَهْجُورُ: المَتْرُوكُ والمُفَارَقُ، والمراد هنا تَرْكُ الاعتناء به وسماحه))^(٦) ، ومراد هؤلاء المفسرين أنَّ القرآن كلام مَهْجُور أي مَطْرُوح، ومَتْرُوكٌ لدى القوم الذين وصفهم رسول الله (ﷺ) .

الوجه الثاني كونه مَصْدَرًا على وزن المَفْعُول ، من الهَجْر بمعنى الهَذْيَان ، وقد ذهب إليه ابن قتيبة حيثُ جَعَلَ مَهْجُورًا مِنَ الْهَجْرِ فِي الْكَلَامِ بِمَعْنَى الْهَذْيَانِ^(٧)، وأشار

(١) ينظر: الدر المصنوع : ٨ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، وكلام الزمخشري في الكشاف : ٢٧٧/٣ .

(٢) ينظر: تفسير مجاهد : ١ / ٤٠٥ .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٨٥ .

(٤) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٣ / ٣٣٩ .

(٥) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢ / ٥٣٥ .

(٦) التحرير والتنوير: ١٩ / ١٧ .

(٧) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة : ٣١٣ .

إلى هذا الاحتمال ابن زمنين ، إذ قال : ((وهو ما لا ينتفع به مِنْ الْقَوْلِ يُقال: فَلانُّ يُهْجَرُ في منامه: أي يهذي))^(١)، وذهب إلى هذا الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ) ^(٢) .

ويرى المعجميون أنَّ (الهِجَرَ) في الكلام الهذيان وهو مثل الكلام المُبْرَسَم والمَحْمُوم، ومرادهم أنَّ القرآن الكريم مَطْرُوحٌ وَمَتْرُوكٌ وقوله تعالى {إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا} ، أي أنَّهم يهجرونني وإياه ^(٣) .

وأما الصرفيون فقد أشاروا إلى مجيء (مَفْعُول) مرادًا به المَصْدَر، كقولهم: ليس لفلانٍ مَعْفُولٌ ، أي لا عَقْلُ له ^(٤) ، وقد ذكر أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) أنَّ سيبويه منع مجيء المَصْدَر على زنة اسم المَفْعُول ، فقد ذكر ((قَالَ سِيبَوَيْهٍ : لَا يَأْتِي الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْبَنَّةُ وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ ، وَأَمَّا الْمَعْفُولُ فَكَأَنَّهُ عَقْلٌ لَهُ شَيْءٌ أَيْ : حَبْسٌ وَشَدٌّ))^(٥)، ووافقه الحريري (ت ٥١٦هـ) ، إذ يرى أنَّهم يقولون هذه العبارة : ((مالي فيه مَنفُوعٌ، ولا مَنفَعَةٌ فيغلطون فيه ؛ لِأَنَّ الْمَنفُوعَ مَنْ أَوْصَلَ إِلَيْهِ النِّفْعَ ، وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقال: مالي فيه نفع ولا منفعة ، فإن توهّم متوهم أنَّه مما جاء على المَصْدَرِ فقد وهم فيه ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِءْ مِنْ الْمَصَادِرِ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ إِلَّا أَسْمَاءٌ قَلِيلَةٌ وَهِيَ الْمَيْسُورُ وَالْمَعْسُورُ بِمَعْنَى الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ))^(٦) . في حين ذكر الدكتور عباس حسن ورود صيغ مسموعة على وزن اسم "مَفْعُول" ، ولكن معناها هو معنى المَصْدَر ؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية على وزن المَفْعُول، منها: مَعْفُولٌ، مَجْلُودٌ، مَفْتُونٌ، مَيْسُورٌ، مَعْسُورٌ، أَيْ: عَقْلٌ، جَلَدٌ، فَتَنَةٌ ^(٧) ، أي جعل الدكتور عباس حسن مجيء المَصْدَر على زنة اسم المَفْعُول مَنْ باب السماع .

(١) تفسير القرآن العزيز: ٢٥٨ / ٣ .

(٢) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٠٥ / ١٥ .

(٣) ينظر: العين: ٣٧٨ / ٣، مادة وتقلب (هجر) ، و مقاييس اللغة: ٣٥ / ٦ ، مادة (هجر).

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٦٣ .

(٥) الكليات: ١٠٤٥ ، وكلام سيبويه في الكتاب : ٩٧ / ٤ .

(٦) درة الغواص في أوهم الخواص: ٢٠٠ ، وينظر: شرح درة الغواص: للشهاب الخفاجي : ٥٩٠ .

(٧) ينظر: النحو الوافي : ٢٧٤ / ٣ .

وممن ذكر وجهي المفعول فيه والمصدر معًا الزجاج^(١)، وأوضحهما السجستاني، إذ قال: ((مَهْجُورًا أي : مَثْرُوكًا لا يسمعون، ويقال: مَهْجُورًا جعله بمنزلة الهَجْر، أي: الهَذْيَان))^(٢)، وذهب إلى ذلك جماعة من المفسرين^(٣)، والزمخشري ذكر الاحتمالين إذ قال: ((أحدهما : أنه على بابه بمعنى اسم المفعول، والآخر: أنه مصدرًا كالمَجْلُود بمعنى الجُلْد))^(٤)، وتبعه آخرون من المفسرين^(٥).

وأما السمين الحلبي فنجد في نصه أنف الذكر ذاكراً الوجهين الصرفيين، ونجده ناقلًا لقول الزمخشري في جعل (مَهْجُورًا) مصدرًا، وألمح بضعف المصدرية بدليل قوله: " قلت: وهو غير مقيس " ، وكأن الوجه الأول واردٌ وسائغٌ عنده في الآية الكريمة محل البحث .

والراجح أن يكون المَهْجُور على ظاهره في الدلالة على معنى المفعولية ، وهو في الأصل نعت الشيء المَطْرُوح كقولك : هَجَرَ فلانٌ يَهْجُر هَجْرًا: إذا بَعَدَ وطَرَحَ، وكما ذكر ابن فارس أن نكتة التعبير بالمَهْجُور دون الفعل (هجروا) هي أن النعت بالاسم ألزم وأبلغ ((ألا ترى أنا نقول : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [سورة طه: ١٢١] ولا نقول: آدمٌ عاصٍ غاوٍ، لأنَّ النعوت لازمة وآدم وإن كان عصى في شيء فإنه لم يكن شأنه العصيان فيُسمى به، فقله جل ثناؤه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤ / ٦٦ .

(٢) نزهة القلوب في غريب القرآن: ٤٠٦ .

(٣) ينظر: تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنين إلى آخر سورة السجدة : ١ / ١٨٨ ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن : ٧ / ١٣٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ٨٢ ، والهداية في بلوغ النهاية: ٨ / ٥٢١٣ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٧ / ٤٧٨ ، وتفسير القرآن للسمعاني: ٤ / ١٨ ، ومعالم التنزيل : ٣ / ٤٤٥ .

(٤) الكشف : ٣ / ٢٧٧ .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز : ٤ / ٢٠٩ ، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : ٢ / ١٠٢٢ ، ومفاتيح الغيب: ٢٤ / ٤٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن الكريم : ١٣ / ٢٧ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤ / ١٢٣ .

مَغْلُولَةٌ^(١) أي لا تكوننّ عادتكَ المنع فتكون يدك مغلولَةً. ومنه قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يُرَبِّ إِنِّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾^(٢) وَلَمْ يَقُلْ هَجَرُوا؛ لأنّ شأنَ القوم كان هجران القرآن ، وشأنُ القرآن عندهم أن يُهجَرَ أبداً فلذلك قال والله أعلم: اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا وهذا قياسُ الباب كله^(٣). وعلى هذا تكون دلالة (مَهْجُور) على المفعولية مناسبة لسياق الآية المباركة محل البحث .

صيغة (مُفَعَّل)

المُمَزَّق

أورد السّمين الحلبّي في لفظة (مُمَزَّق) في قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سورة سبأ : ١٩] وجهين صرفيين ((ومُمَزَّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسمٌ مصدرٍ، وهو قياسُ كلِّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيء مصدره وزمانه ومكانه على زنة اسم مفعوله أي: كلٌّ تمزيق. والثاني: أنه ظرفٌ مكانٍ. قاله الزمخشري، أي: كلٌّ مكانٍ تمزيقٍ من القبورِ وبطونِ الوحشِ والطيور. ومن مجيء مُفَعَّلٍ مجيء التفعيلِ قوله:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)

أي: تَسْرِيحِي. والتَّمْزِيقُ: التَّخْرِيقُ والتَّقْطِيعُ. يُقال: ثوبٌ مُمَزَّقٌ ومَمْزُوقٌ. ويُقال: مَزَقَهُ فهو مَازِقٌ ومَزِقٌ أيضاً. قال:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِرْضِي...^(٥)^(٦)

(١) سورة الإسراء: ٢٩ .

(٢) سورة الفرقان: ٣٠ .

(٣) الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٢١٠ - ٢١١ .

(٤) ديوان جرير : ٥٧ .

(٥) الشطر الثاني: جَحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فِدْيُ ، ينظر: ديوان زيد الخليل الطائي: ٤٢ .

(٦) الدر المصنوع: ١٥٥ / ٩ - ١٥٦ .

الاحتمال الأول كونه مَصْدَرًا، فقد ذكره فريق من المفسرين^(١)، وتبعهم الرازي في ذكر هذا الوجه، إذ قال: ((الْمُمَزَّقُ بمعنى التمزيق، كالمُنَزَّل بمعنى التنزيل، وعلى العكس سواء، وهذه البلاغة هي أَنَّ الفِعْلَ لا يرى والمَفْعُولُ به يصير مرئيًا أقوى في العلم، فيقال: مزقهم تمزيقًا، وهو فَعْلٌ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أحد علمًا بينًا يبلغ درجة الرؤية ويصير التمزق هنا صار الْمُمَزَّقُ ثابتًا مرئيًا وهذا المعنى يختلف باختلاف مواضع الكلام ويستخرج الموفق بتوفيق الله))^(٢)، وذهب إلى هذا الاحتمال ابن عادل الحنبلي، إذ حمل الإقامة على هذا الاحتمال في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [سورة فاطر: ٣٥]، إذ قال: ((والمُقَامَةُ الإقامة، والمَفْعُولُ قد يجيء بالمَصْدَرِ يُقال: ما له مَعْفُولٌ أي عَقْلٌ. قال تعالى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الأسراء: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩] وكذلك المستخرج بمعنى للإخراج؛ لأنَّ المصدر هو مَفْعُولٌ في الحقيقة فإنه هو الذي فعل فجاز إقامة المفعول مُقَامَةً))^(٣).

وأما المعجميون فقد ذكر الجوهري أَنَّ الْمُمَزَّقَ: مصدرٌ كالتَّمْزِيقِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٤)، وَمَزَقْتُ الثوبَ أَمَزَقُهُ مَزَقًا: خرقتَه. وَمَزَقْتُ الشيءَ تَمْزِيقًا فَتَمَزَّقَ. والمَزَقُ: القِطْعَةُ مِنَ الثَّوبِ الْمُمَزَّقِ. والقِطْعَةُ منه مَزَقَةٌ. وَمَزَقَ الطائرُ يَمَزُقُ وَيَمَزِقُ، أي رمى بذَرْقِهِ. وناقَةٌ مِزَاقٌ، أي سريعةٌ جدًا^(٥).

وذهب الصرفيون إلى أَنَّ لفظة (مُمَزَّق) مَصْدَرٌ، وأشار إلى هذا الجوهري من ورود كثرة المصادر على وزن (فَعْل) وهذا يعود التعدد والاختلاف الحاصل في لهجات العرب كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [سورة النبأ: ٢٨]، وهو

(١) ينظر: تفسير الوسيط: ٤٨٧/٣، وتفسير القرآن للسمعاني: ٤ / ١٧، وغرائب التفسير وعجائب

التأويل: ٩٢٦ / ٢، ومعالم التنزيل: ٣٨٧ / ٦، وزاد المسير في علم التفسير: ٣ / ٤٩٠.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٣٣ / ٢٩.

(٣) (اللباب في علوم الكتاب: ١٤٣ / ١٦ - ١٤٤).

(٤) سورة سبأ: من الآية: ١٩.

(٥) ينظر: الصحاح: ٤ / ١٥٥٤ - ١٥٥٥، مادة (مزق).

أحد مصادر (فَعَلَ) المشدد ، لأنَّ مصدره قد يجيئ على (تَفَعَّلَ) مثل التَّكَلَّمَ ، وعلى (فَعَّال) مثل كَذَّاب ، وعلى (تَفَعَّلَ) مثل تَوَصَّيَة ، وعلى (مُفَعَّل) مَثَلُ مُمَزَّق^(١) ، ومنه قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٢)

ولفظه "مُمَزَّق" هنا بمنزلة التَّعْذِيب ؛ لأنَّ مُفَعَّلًا من فَعَلَ بمنزلة التفعيل^(٣)، فَمُعَذِّب مَصْدَر بمعنى التعذيب^(٤)، وهذا ما أطلق عليه الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): ((بأنَّه اسم مَصْدَر عند النحويين بإطلاقين أحدهما: أن يكون معناه الاسم المشتق من المَصْدَر بزيادة الميم بأوله كقولك: ضَرَبَ مَضْرِبًا ...، والثاني: أن يكون معناه الاسم الدال على معنى المَصْدَر المخالف له بعدم جريانه على فِعْله ، وحقيقته أنَّ اسم المصدر هو مَفْعُولُك والمَصْدَر فِعْلُك كذا قال بعضهم))^(٥). ويقول ابن جني: ((إنَّ اسم المكان والمَصْدَر على وزن المَفْعُول في الرباعي قليل إلا أن تقيسه. وذلك نحو المُدَحَّرَج تقول : دَحَرَجْتُهُ مُدَحَّرَجًا وهذا مُدَحَّرَجْنَا وَقُلْقَلْتُهُ مُقْلَقَلًا ، وهذا مُقْلَقَلْنَا وكذلك أكرمته مُكْرَمًا وهذا مُكْرَمُكَ أي مَوْضِعَ إِكْرَامِكَ وعليه قول الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٦)، أي تمزيق وهذا مُمَزَّقُ الثياب ، أي المَوْضِعَ الذي تمزق فيه))^(٧)، وما جاء من غير الثلاثي يُبنى منه اسم المكان والزمان ، والمَصْدَر على اسم المَفْعُول، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ مَجْرِبُهَا وَمُرْسِلُهَا﴾ [سورة هود : من الآية : ٤١] وقوله

(١) ينظر: الصحاح: ٢١٠/١.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين ، البيت من شواهد شرح التصريح : ١ / ٢٦٢ ، وجمع الهوامع : ١ / ٤٤٨ ، ومعجم القواعد العربية في النحو والصرف: ١٢٩ / ٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣٧٤ ، وشرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح الفوائد": ١٢٠٨ / ٣ .

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٢٥ - ٣٢٦ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٢ / ٦٣٧ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٤ / ٢٣٨ .

(٦) سورة سبأ : ١٩ .

(٧) الخصائص: ١ / ٣٦٧ .

تعالى : ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [سورة القيامة : من الآية : ١٢] أي الاستقرار وقوله تعالى : ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سورة سبأ : من الآية : ١٩] ، وما عدا ذلك مَسْمُوعٌ لا يُقَاسُ عليه كالمَشْرِقِ ، والمَطْلَعِ ، والمَغْرِبِ ، والمَرْفِقِ ، والمَحْشِرِ^(١) . ويعامل مَنْ غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ممن أراد ذلك بنى اسم المَفْعُول وجعله أزاء ما يقصده مَصْدَرًا ، أو اسم مكان وزمان ، ولكن مجيئة بتلك الصورة قليل^(٢) .

أما الاحتمال الآخر كونه ظرفَ مكانٍ فقد ذكره ابن الخطيب (١٤٠٢ هـ) ، إذ قال : ((أي فرقتم في قبوركم كل التفريق))^(٣) وهنا بيّن دلالاته على مكان حدوث التمزيق ، وذكر محمد الأمين الشافعيّ هذا التوجيه الصرفي ، إذ قال : ((وفرقت أجسادكم كل تفريق وقطعتم كل تقطيع وصرتم بعد موتكم رفاتًا وترابًا))^(٤) .

وممن أخذ بالاحتمالين معًا محقق كتاب الزجاج ، إذ جعل للفظـة "مُمَزَّق" قولين ((أحدهما: أنه اسمُ مَصْدَرٍ ، وهو قياسُ كُلِّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيء مَصْدَرُهُ ، وزمأنه ، ومكانه على زِنَةِ اسم مفعوله أي : كُلَّ تمزيق. والثاني: أَنَّهُ ظرفُ مكانٍ . قاله الزمخشري ، أي: كُلَّ مكانٍ تمزيقٍ من القبورِ وبطنِ الوَحْشِ والطير))^(٥) . وذهب إلى هذا جملةٌ من المفسرين^(٦) .

ويلحظ الناظر في نصّ السّمين السابق أَنَّهُ أورد الوجهين معًا من دون ترجيح أو تضعيف لأحدهما على الآخر ، وكأَنَّ الوجهين واردان عنده وسائغان في الآية المباركة.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤ / ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ ، وهمع الهوامع: ٣ / ٣٢٦ ، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٤١ .

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٣٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٧٢/٢ .

(٣) أوضح التفاسير: ١ / ٥٢١ .

(٤) حدائق الروح والريحان: ٢٣ / ١٩١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : هامش : ٤ / ٢٤٢ .

(٦) ينظر: الكشف: ٣ / ٥٦٩ ، والبحر المحيط: ٨ / ٥٢٢ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١١ / ١٦٥ ، ٣٩ / ١٥٥ .

والأنسب عند الباحثة في هذين الإحتمالين هو أن يكون المُمَزَّق مَصْدَرًا بزنة اسم المَفْعُول من باب التَّفْعِيل بمعنى التَّمْزِيق وبين الرازي فائدة العدول من التمزيق إلى الممزق ، إذ قال: ((وَهَذِهِ الْبَلَاغَةُ هِيَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُرَى ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ يَصِيرُ مَرِيئًا، وَالْمَرِيئُ أَقْوَى فِي الْعِلْمِ ، فَيَقَالُ: مَزَقَهُمْ تَمْزِيقًا وَهُوَ فِعْلٌ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ عِلْمًا بَيْنًا يَبْلُغُ دَرَجَةَ الرُّؤْيَةِ وَيَصِيرُ التَّمَزُّقُ هُنَا كَمَا صَارَ التَّمَزُّقُ ثَابِتًا مَرِيئًا ، وَالْكَلَامُ يَخْتَلِفُ بِمَوَاضِعِ الْكَلَامِ ، وَيَسْتَخْرِجُ الْمُوَفَّقُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ))^(١) فالممزق مَصْدَرٌ جاء على زنة اسم المَفْعُول ؛ لتناسبه مع سياق الآية الكريمة ، زيادة على ذلك ورود هذا البناء في الفعل الثلاثي كثيرًا، ودلالاتها على المبالغة والتكثير في الحدث ، وعلى هذا لفظة (مُمَزَّق) مَصْدَرٌ استعمل على سبيل المبالغة في حدوث الفعل .

المزيد بثلاثة أحرف :

صيغة (مُسْتَفْعَل)

مُسْتَقَرٌّ، وَمُسْتَوْدَعٌ

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (مُسْتَقَرٌّ) في قوله تعالى: ﴿فَازِلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [سورة البقرة: ٣٦] تحتل وجهين صرفيين، إذ قال: ((قوله: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ} هذه الجملة يجوز فيها الوجهان المتقدّمان في الجملة قبلها من الحالية والاستئناف، كأنه قيل: اهبطوا مُتَعَادِينَ ومستحقّين الاستقرار... ، قال بعضهم: «ولا يجوز أن يكون {في الأرض} متعلقًا بمسْتَقَرٍّ سواءً جُعل مكانًا أو مصدرًا، أمّا كونه مكانًا فلائ أَسْمَاءُ الْأَمْكَنَةِ لا تعمل، وأمّا كونه مصدرًا فإن المصدر الموصول لا يجوزُ تقديم معموله عليه» . ولقائل أن يقول: هو متعلّق به على أنه مصدرٌ، لكنه غيرُ مؤولٍ بحرفٍ مصدري بل بمنزلة المصدر في قولهم: «له نكاءٌ نكاءُ الحكماء» . وقد اعتذر صاحبُ هذا القول بهذا العُدْرِ نفسه في

(١) ينظر: مفاتيح الغيب : ٢٩ / ٤٣٣ .

موضع آخر مثل هذا... ، ومستقر يجوز أن يكون اسم مكان وأن يكون اسم مصدر،
مُسْتَقَرٌّ من القَرار وهو اللَّبْثُ، ولذلك سُمِّيَتِ الأرضُ قَرَارَةً، قال الشاعر:

... فَتَرَكْنِ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهِمِ

ويقال: استقرَّ وقرَّ بمعنى))^(١).

الوجه الأول كونه اسم مكان ، وهو ما ذهب إليه الطبري (ت ٣١٠ هـ)، إذ قال: ((
والمستقرُّ في كلام العرب، هو موضع الاستقرار. فإذا كان ذلك كذلك، فحيث كان
من في الأرض موجودًا حالا فذلك المكان من الأرض مستقره. إنما عنى الله جل
ثناؤه بذلك أن لهم في الأرض مستقرًا ومنزلاً بأماكنهم ومستقرهم من الجنة
والسماء))^(٢)، وذهب إلى هذا الزجاج (ت ٣١١ هـ)^(٣)، والسمرقندي (ت ٣٧٣ هـ)^(٤)
والواحي (ت ٤٦٨ هـ)، إذ قال: ((قوله: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ} [البقرة: ٣٦]:
موضع قرار، أحياء وأمواتاً))^(٥)، وأشار البغوي (ت ٥١٠ هـ) إلى هذا الوجه^(٦).

وذكر هذا الوجه الدكتور أحمد مختار أن مستقر اسم مكان من استقرَّ، أي مكان
الإقامة والاستقرار^(٧).

أما الوجه الثاني كونه مصدرًا فهذا الوجه لم يذكر وحده ، وإنما ذكر مع الوجه
الآخر.

وأما اللغويون فلفظة (مُسْتَقَر) صيغة مصدرية من الفعل الثلاثي اللزوم والأصل
فيها (قَرَّ) و(استقرَّ) من باب (اسْتَفْعَلْتُ)، أي (اسْتَفْعَلَ - يَسْتَفْعِلُ) فهو (مُسْتَفْعَلٌ)، وهو
مما لحقته الزوائد من الفعل من البنات الثلاثة^(٨).

(١) الدر المصنوع : ٢٩١ / ١ - ٢٩٣.

(٢) جامع البيان : ٥٣٩ / ١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١١٥ / ١.

(٤) ينظر: تفسير بحر العلوم : ٤٥ / ١.

(٥) الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ١٢٤ / ١.

(٦) ينظر: معالم التنزيل : ١٠٧ / ١.

(٧) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصر : ١٧٩٦ / ٣ ، مادة (قرر).

(٨) ينظر : الكتاب ٧٠ / ٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٣.

وأما ممن قال بالوجهين الصرفيين، فقد ذكرهما الرازي (ت ٦٠٦ هـ) بقوله :
 ((المُسْتَقَرُّ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ [الْقِيَامَةُ: ١٢]، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَكَانِ الَّذِي يُسْتَقَرُّ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا [الْفُرْقَانِ: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ [الْأَنْعَام: ٩٨] إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاقُولُ: الْأَكْثَرُونَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ [البَقَرَةِ: ٣٦] [الْأَعْرَافِ: ٢٤]، عَلَى الْمَكَانِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا مُسْتَقَرُّكُمْ حَالَتِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ...))^(١)
 وذهب البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) إلى هذين الوجهين^(٢)، والنسفي (ت ٧١٠ هـ)^(٣).

ويلحظ الناظر في نص السمين الحلبي آنف الذكر أنه ساق الوجهين معاً ، وهما المصدر واسم المكان ، ويزاد على ذلك قبوله هذين الوجهين في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٦٧]^(٤)، وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [سورة القمر: ٣] فقد أجاز الوجهين معاً أن يكون مصدراً، وأن يكون زماناً أو مكاناً^(٥).

أما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٩٨] فقد تعددت فيها الأوجه الصرفية، إذ قال السمين الحلبي: ((قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف، والباقون بفتحها، وأما «مُسْتَوْدَعٌ» فالكلُّ قرأه مفتوح الدال، وقد روى الأعور عن أبي عمرو بن العلاء كسرهما. فَمَنْ كسر القاف جعل «مُسْتَقَرًّا» اسم فاعل، والمراد به الأشخاص وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: فمنكم مُسْتَقَرٌّ: إمَّا في الأصلاب أو البطون أو القبور، وعلى هذه القراءة تتناسق «ومُسْتَوْدَعٌ» بفتح الدال. وجوز أبو البقاء في «مُسْتَقَرٌّ» بكسر القاف أن يكون مكاناً وبه بدأ قال: «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى، يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر. وهذا ليس بظاهر البتة، إذ المكان لا يوصف بكونه

(١) مفاتيح الغيب : ٤٦٤ / ٣ .

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٧٣ / ١ .

(٣) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٨٢ / ١ .

(٤) ينظر: الدر المصنوع : ٦٧٤ / ٤ .

(٥) ينظر: الدر المصنوع : ١٢١ / ١٠ .

مُسْتَقَرًّا بكسر القاف بل بكونه مُسْتَقَرًّا فيه. وأما مُسْتَوْدَع بفتحها فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكانًا، وأن يكون مصدرًا، فيقدر الأول: فمنكم مُسْتَقَرٌّ في الأصلاب ومُسْتَوْدَع في الأرحام، أو مُسْتَقَرٌّ في الأرض ظاهرًا ومُسْتَوْدَع فيها باطنًا، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر ولكم مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع. وأما مَنْ فتح القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكانًا، وأن يكون مصدرًا أي: فلکم مكان تستقرون فيه وهو الصُّلب أو الرحم أو الأرض، أو لكم استقرار فيما تقدم، وينقص أن يكون اسم مَفْعُول لأن فعله قاصر لا يُبْنَى منه اسم مَفْعُول بخلاف مُسْتَوْدَع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة))^(١).

الوجه الأول كون (مُسْتَقَر) بكسر القاف اسم فاعل ، وقد ذكر العكبري أنها تحتل معنى المشتق (اسم الفاعل) وهو الوادي في الرحم^(٢)

أما الوجه الثاني كون (مُسْتَقَر) بفتح القاف اسم مكان أو مصدرًا فقد أشار أبو حيان الأندلسي إليهما أي (مكان استقراركم) أو وهو (الاستقرار)^(٣). يقول راغب الأصفهاني: ((قَرَّ في مكانه يَقَرُّ قَرَارًا، إذا ثبت ثبوتًا جامدًا، وأصله من القَرِّ، وهو البرد، وهو يقتضي السكون، والحرّ يقتضي الحركة))^(٤).

أما الوجه الثالث كون (مُسْتَقَر) اسم مَفْعُول فقد ذكره العكبري أنه يحتمل (اسم المفعول) الذي يراد به المكان : أي فلکم مكان تستقرون فيه إمّا في البطون وإمّا في القبور.

ويلحظ الناظر في نص السّمين الحلبيّ أنف الذكر ثلاثة أمور :

١- ذكر الوجه الأول على أنه اسم فاعل وهذا الاحتمال يكون عند كسر القاف في لفظة (مُسْتَقَر) والمراد به الأشخاص ، فمنكم مُسْتَقَرٌّ: إمّا في الأصلاب أو البطون أو القبور.

(١) الدرّ المصنّون : ٦٦ / ٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٤ / ١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥٩٥ / ٤.

(٤) المفردات : ٦٦٢، مادة (قَرَّ).

٢- ذكر قول العكبري أنّ (مُسْتَقَر) (اسم مَفْعُول) وردّ عليه بقوله: ((وهذا ليس بظاهر البتّة، إذ المكان لا يوصف بكونه مُسْتَقَرّاً بكسر القاف بل بكونه مُسْتَقَرّاً فيه)). وهذا ما قاله أيضا في قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سورة هود: ٦]، إذ قال: ((يجوز أن يكونا مصدرين، أي: استقرارها واستيداعها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيداعها. ويجوز أن يكون مستودعها اسم مفعول لتعدّي فعله، ولا يجوز ذلك في «مستقر» لأنّ فعله لازم،...))^(١).

٣- ذكر وجه المصدرية واسم المكان ولم يُعقب على أصحاب هذا الرأي .
ويبدو لي أنّ لفظة (مُسْتَقَر) محتملة المصدر واسم المكان أو الزمان واسم الفاعل واسم المَفْعُول بحسب ورودها في سياق الآيات القرآنية المباركة فهي على الرغم من اشتراكها في التعبير عن المعنى العام وهو الاستقرار ومكانه وطبيعته ألاّ أنها تبقى لها خصوصيتها الدقيقة في التعبير واختلافها عن غيرها بالخصوصية لكلّ منها في سياق الآية المباركة .

(١) الدر المصنّون: ٦ / ٣٨٩.

الفصل الثالث

تعدد الأوجه الصرفية بين المصدر
والجموع

المبحث الأول

تعدد الأوجه الصرفية في الصيغ

المجرّدة

صيغة (فعل)

خَلَفَ

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (خَلَفَ) بسكون اللام في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٩] فيها وجهان صرفيان ((والخلف بالسكون فيه وجهان أحدهما: أنه مصدرٌ، ولذلك لا يثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث عليه ما تقدّم من قوله :

إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفَنَا بِئْسَ الْخَلْفُ ... عَبْدًا إِذَا مَانَاءَ بِالْحَمْلِ وَقَفَ^(١)

وإما اسم جمع خالف كركب لراكب وتجر لتاجر، قاله ابن الأنباري. ورثوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يجز على المفرد وقد جرى عليه^(٢).

ذكر السمين الحلبي أن مَنْ قَالَ بوجه أو احتمال كون (خَلَفَ) اسم جمع هو ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) وقد رثوه عليه أي رفضوا هذا الوجه ؛ والسبب لأن اسم الجمع هو ما ليس له مفرد مِنْ لَفْظِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ أوزان كجموع التكسير. مثلاً من أسماء الجموع غَنَمٌ، إِبِلٌ، رَهْطٌ، حَيْلٌ، نَفَرٌ، فهذه الألفاظ ليس لها مفرد مِنْ لفظها بينما (خَلَفَ) له مفرد وهو خالف ولذلك اعترضوا على ابن الأنباري .

الوجه الأوّل كونه مَصْدَرًا ، وهو ما ذهب إليه مجموعة من المفسرين^(٣)، وأوضحه ابن عاشور، بقوله: ((الْخَلْفُ: مَصْدَرٌ أريد به اسم الفاعل أي خالف، والْخَلَفَ

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في الجامع لأحكام القرآن : ٣١١ / ٧ ، والبحر المحيط : ٢١٥ / ٥ .

(٢) الثر المصنوع : ٥٠٣ - ٥٠٤ ، وينظر: الأضداد : ابن الأنباري : ٢٨٧ .

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن : ٢٩٩ / ٤ ، والهداية إلى بلوغ النهاية : ٢٦١٥ / ٤ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٤٢٢ / ٢ ، والمحرر الوجيز : ٤٧٢ / ٢ ، ومفاتيح الغيب : ١٥ / ٣٩٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣١١ / ٧ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٤٠ / ٣ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن : ٦٥ / ٥ .

مأخوذ من الخَلْف ضد القُدَام ؛ لأنَّ من يجيء بعد قوم فكأنه جاء من ورَائِهِمْ، ولا حد لآخر الخلف، بل يكون تحديده بالقرائن . فلا ينحصر في جيل، ولا في قرن، بل قد يكون الخلف ممتدًا))^(١)، وذهب إلى هذا ابن الخطيب (ت ١٤٠٢ هـ)^(٢).

وفي ما يخصُّ اللغويين، فقد ذكروا أنَّ لفظة (خَلْف) صيغة مصدرية قياسية للفعل الثلاثي المتعدي فقد ذكر هذا سيبويه ، إذ قال : ((فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ - يَفْعُلُ ، وفَعَلَ - يَفْعِلُ ، وفَعَلَ - يَفْعُلُ. ويكون المصدر فَعَلًا ، والاسم فاعِلًا))^(٣). وما جاء من باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نحو: قَتَلَ قَتْلًا ، وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا ، وَسَاقَ سَوَاقًا ^(٤) .

الوجه الآخر لم أجد أحدًا قد ذكره وحده من دون ذكر الوجه الأول معه ، وإنما أشاروا إليه عند ذكرهم الوجهين الصرفيين معًا .

وأما المعجميون، فقد ذكر أحمد مختار أنَّ الخَلْف : ((خَلَفَ على يَخْلُف، خَلْفًا، فهو خَالِف، والمَفْعُول مَخْلُوف، وخَلَفَ أباه: جاء بعده فصار مكانه، قام مقامه " {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ}: عَقِبَهُمْ عَقِبَ سَوْءٍ"))^(٥) .

وفي ما يخصُّ اسم الجمع عند اللغويين فقد أشار إليه سيبويه ، إذ قال: ((لَمْ يُكْسَرْ عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ، وَنَفَرٍ ، وَذَوْدٍ ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَكِبْتُ وَسَفَرْتُ . فَالرَّكَبُ لَمْ يَكْسَرْ عَلَيْهِ رَاكِبٌ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي التَّحْقِيرِ : رُكَيْبٌ وَسُفِيرٌ ، فَلَوْ كَانَ كَسْرٌ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ رَدٌّ إِلَيْهِ ، فَلَيْسَ (فَعَلَ) مِمَّا يُكْسَرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ لِلْجَمْعِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ: طَائِرٌ وَطَيْرٌ ، وَصَاحِبٌ وَصَحْبٌ))^(٦) . وكذلك ابن

(١) التحرير والتنوير : ١٦٠ / ٩ .

(٢) ينظر: أوضح التفاسير : ٢٠٤ / ١ .

(٣) الكتاب : ٥ / ٤ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥ / ٤ ، والمقتضب : ١٢٤ / ٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٥٦ ، وشرح

المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٨ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١١ .

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة : ١ / ٦٨٢ - ٦٨٣ ، مادة (خلف) .

(٦) الكتاب : ٣ / ٦٢٤ .

السراج (ت ٣١٦هـ) أشار إلى المسألة نفسها في باب ما هو اسم يقع على الجميع ، ولم يكسر عليه واحد وهو من لفظه^(١). وذكر الرضي هو ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد أي ما له مفرد من لفظه ، ولم تكن له أوزان كجموع التكسير كالغنم ، والإبل ، والخيل ، والنفر ، والرَهْط ، والقوم فلا خلاف في أنها اسم جمع ، وليست بجمع كالركب في الركب^(٢) .

وممن جمع بين الوجهين، وقد ذهب إليهما الماوردي^(٣)، وأوضحهما ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، بقوله نقلاً عن ابن الأنباري بأن الخلف بالإسكان فيها قولان: ((أحدهما: أن الخلف جمع خالف، كما أن الركب جمع ركب ، والشرب جمع شارب. والثاني: أي الخلف مصدر يكون للثنتين والجميع، والمذكر والمؤنث))^(٤). وتابعهما بعض المفسرين في إيراد الوجهين معاً^(٥) .

وأما السمين الحلبي فهو لم يتبنَّ وجهًا واحدًا من دون الوجه الآخر، وإنما ذكر الوجهين معاً من دون ترجيح أو تضعيف أحدهما على الآخر وهذا يشي بمقبولية الوجهين عنده ، وكونهما سائغين في الآية المباركة محل البحث .

ويبدو لي أن مقصد ابن الأنباري هو أن (خلف) الواردة في الآية الكريمة محل البحث هي جمع تكسير للكثرة كما في ركب وراكب وطير طائر ، كما أشار إليه سيبويه والرضي ، وهذا وجه سائغ جداً ومناسب لسياق الآية الكريمة ، فلما ذكر الله عز وجل حزب السعداء وهم الأنبياء ومن اتبعهم باحسان ذكر بعد ذلك من جاء بعدهم من أمم وأقوام خارجين عن حدود الله وأوامره وفرائضه ، فالمراد بالخلف الأمم والأقوام ، ودلالة جمع الكثرة فيها واردة جداً وواضحة .

(١) ينظر: الأصول في النحو : ٣ / ٣١ .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢٠٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣ / ١٤٠٩ ، والمهذب في علم التصريف : ١٨٩ .

(٣) ينظر: النكت والعيون : ٢ / ٢٧٤ .

(٤) زاد المسير في علم التفسير: ٢ / ١٦٥ ، وينظر : الأضداد : ٢٨٧ .

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وحقائق التأويل : ٣ / ٤٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٧ / ٣٧٠ .

صيغة (فعل)

بُور

أورد السّمين الحلبيّ أنّ في لفظة (بُور) في قوله تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنْتُمْ ظَنًّا سَوْءًا وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [سورة الفتح: ١٢] وجهين صرفيين ، إذ قال: ((البُورُ: الهلاك. وهو يحتمل أن يكون هنا مَصْدَرًا أُخبر به عن الجمع كقوله:

يا رسولَ الإله إنَّ لِسَانِي ... رَاتِقٌ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورٌ^(١)

ولذلك يَسْتَوِي فيه المفردُ والمذكرُ وضدُّهما. ويجوز أن يكون جَمْعُ بَائِرِ كحائل وحُول، في المعتلِّ. وبازِل وبُزْل في الصحيح))^(٢).

أمَّا الوجه الأول كونه مَصْدَرًا أريد به الجمع فقد ذهب إليه الطوسي^(٣)، وآخرون جعلوه مَصْدَرًا وقع وصفًا بالافراد، وموصوفه أتى جمعًا ، والمقصود بالهلاك المعنوي عدم الخير، والنفع في الدين والآخرة^(٤).

وأمَّا المعجميون فقد أشاروا إلى هذا الوجه ، إذ قال ابن دريد: ((البُورُ: مَصْدَرُ بَارَ الشَّيْءِ يَبُورُ بُورًا إِذَا هَلَكَ. وَالرَّجُلُ بُورٌ أَي : هَالِكُ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِيهِ سَوَاءٌ))^(٥).

وأمَّا الصرفيون فقد ذكروا أنّ لفظة (بُور) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: شَكَرَ - يَشْكُرُ - شُكْرٌ^(٦).

(١) شعر عبدالله بن الزبيريّ : ٣٦.

(٢) الدر المصنوع: ٩ / ٧١٢ - ٧١٣.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٣١٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٥ / ١٣٠، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٢ / ١٠١٧، والتحرير والتنوير: ٢٦ / ١٦٥.

(٥) جمهرة اللغة : مادة (برو) وتقليب (بور) : ١ / ٣٣٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل : ٣ / ٤٦٨ ، والكناش في فني النحو والصرف : ١ / ٣٢٠ ، وشفاء العليل :

أما الوجه الثاني كونه جمعاً فقد ذهب إليه طائفة من المفسرين^(١)، وأوضح هذا الوجه الرازي أيضاً، إذ قال: ((وَقَدْ يُقَالُ رَجُلٌ بَائِرٌ وَقَوْمٌ بُورٌ، وَهُوَ مِثْلُ هَائِرٍ وَهُورٍ، وَالْبُورُ أَلْهَآكُ))^(٢)، وممن ذكره القرطبي^(٣)، والثعالبي (ت ٨٧٥ هـ)^(٤).

وأما المعجميون فقد ذكر الجوهري أنَّ "البُور" هو ما يدل على الهلاك نحو قولك : رجل هالك ، أي فاسد لاخير فيه ، وجعل "البُور" في قوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ [سورة الفتح : من الآية : ١٢] مراداً به الجمع ، أي بُور جمع لـ "بائر" مِثْلُ حَائِلٍ وَحُولٍ^(٥).

وقد ذكر اللغويون أنَّ ما جاء على وزن "فُعْل" يكون جمعاً لـ (فاعل) ، وهذا ما أشار إليه سيبويه من مجيء صيغة (فُعْل) جمعاً لوصف على زنة فاعل نحو: حَائِلٌ حَوْلٌ ، وَعَائِذٌ وَعُوْذٌ^(٦) ، وأما رأي المُبرِّد ، إذ قال: ((أَنَّ قَوْلَهُمْ : عَائِذٌ وَعُوْذٌ ، وَحَائِلٌ وَحَوْلٌ ، وَهَآلِكٌ وَهَلْكَى وَشَاعِرٌ وَشُعْرَاءُ فَجَمْعٌ عَلَى غَيْرِ بَابِهِ))^(٧).

ومعنى قول المُبرِّد جعله جمعاً على غير القياس ؛ لأنَّ ما جمع من الصفات جمع تكسير فيه خلاف عند الصرفيين ؛ لأنَّ القاعدة عندهم أنَّ الصفات القياس فيها أنَّ تجمع جمعاً سالماً ، وما جمع منها جمع تكسير فهو شاذ ، غير أنَّ الكلمات التي حصرها بعض اللغويين مما كانت صفات على وزن (فَاعِل) ، وجمعت جمع تكسير يخرج القاعدة من الشذوذ إلى القليل على أقل تقدير .

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢ / ٢١٧، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٥٨/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة: ٤١٣، ونزهة القلوب في تفسير غريب القرآن: ١٤٨، وبحر العلوم: ٣ / ٣١٥، وتفسير القرآن العزيز: ٣ / ٢٥٦، والطل في شرح أبيات الجمل: ١٢٢ .

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٤ / ٤٤٤ .

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦ / ٢٦٩ .

(٤) ينظر: جواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥ / ٢٥٣ .

(٥) ينظر: الصحاح: ٢ / ٥٩٧، مادة (بور) .

(٦) ينظر: الكتاب: ٣ / ٦٣٢ .

(٧) المقتضب: ٢ / ٢١٩ .

وقد ذكر الدكتور عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) اختلاف رأي اللغويين في قياس وسماع وقوع المصدر وصفًا ، وأغلبهم جعلوه من باب السماع ، والوجه السالف عندهم أنَّ الوصف بالمَصْدَرِ أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من المنعوت هو النعت ، أي هو المعنى نفسه مبالغة (١) .

وَمِمَّنْ جَمَعَ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ الصَّرْفِيَيْنِ ذكره جملة من المفسرين (٢)، وقال البغوي (ت ٥١٠هـ): ((وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا، يَعْنِي هَلَكَى غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشَّقَاءُ وَالْخِذْلَانُ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ بَائِرٌ، وَقَوْمٌ بُورٌ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْبَوَارِ وَهُوَ الْكَسَادُ وَالْفَسَادُ ، وَمِنْهُ بَوَارُ السَّلْعَةِ وَهُوَ كَسَادُهَا. وَقِيلَ هُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ كَالزُّورِ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ)) (٣) ، وذهب إلى ذلك جماعة من المفسرين (٤) .

ويلحظ الناظر في قول السمين الحلبي السابق أنه أجاز الوجهين معًا ، وكأنهما سائغان عنده في سياق الآية المباركة محل البحث ، إذ لم أجد في كلامه ما يُصرح أو يضعف بترجيحه لأحد الوجهين على الآخر، وهذا من قبيل الاحتمال الصرفي في السياق القرآني .

والأظهر عند الباحثة أنَّ (بُور) مَصْدَرٌ، أي : كانوا قَوْمًا فاسدين هالكين لا يصلحون لشيء من الخير، والحجة في ذلك من باب إطلاق المصدر يكون بشكل عام على المفرد، والمثنى، والجمع، حتى وإن ألزم الأفراد، أي صيغة المصدر مطلقة للجميع وكذلك في حدوث المبالغة في الوصف، أي أنه مناسب لسياق الآية المباركة وما تؤديه من معنى .

(١) ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٤٦١ .

(٢) ينظر: جامع البيان: ١٩ / ٢٤٩ ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٧ / ١٢٧ ، والنكت والعيون: ١٣٧ / ٤ .

(٣) معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٣ / ٤٣٩ .

(٤) ينظر: الكشف: ٤ / ٣٣٧ ، والبحر المحيط: ٨ / ٩٢ ، وروح المعاني: ١٣ / ٢٥٤ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٩ / ٢٩٣ .

صيغة (فعل)

١- نُسْكُ

ذكر السمين الحلبي أن في لفظة (نُسْكُ)، من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [سورة البقرة: من الآية : ١٩٦] وجهين صرفيين ((أحدهما: أنه مَصْدَرٌ يقال: نَسَكْتُ نُسْكَ نُسْكَاً ونُسْكَاً بالضم ... ، والثاني : أنه جمع نَسِيكة ، قال ابن الأعرابي : "النَسِيكة في الأصل سَبِيكة الفضة ، وتُسَمَّى العبادة بها لأنَّ العبادة مُشَبَّهَةٌ سَبِيكة الفضة في صفائها وخُلوصِها من الآثام ، وكذلك سُمِّي العابدُ ناسِكاً ، وقيل للذَّبِيحة "نَسِيكة" لذلك"))^(١).

الاحتمال الأول كونه مَصْدَرًا ، ذكره الطبري ، إذ قال: ((يقال منه: "نسك الرجل يَنُسْكُ نُسْكَاً ونُسْكَاً ونَسِيكَةً وَمَنَسْكَاً" ، إذا ذبح نُسْكَه ، فأما "النُسْكُ" في الدين، فإنه يقال منه: "ما كان الرجل ناسِكاً، ولقد نَسَكْتُ، ونَسَكْتُ نُسْكَاً نُسْكَاً ونَسَاكَةً"))^(٢)، وذهب إلى هذا الثعلبي^(٣).

وذكر اللغويون أن (فعل) تأتي صيغة مصدرية للفعل الثلاثي من باب (فعل) يَفْعُل (نحو: حَلَمَ الرَّجُلُ حُلْمًا وحُلْمًا، وترد أيضاً في باب (فعل - يَفْعُل) نحو: نَزَلَ نَزْلاً، وَقَبَلَ يَقْبَلُ قُبْلاً^(٤)، وعَبَّرَ عنها هنري فليش بأنها قليلة الاستعمال^(٥)، وصيغة (فعل) متطورة عن (فعل) المخففة نحو: الْفُقْرُ ، وَالْفُقْرُ ، وشواهدا قليلة واستثقلوا هذه الصيغة فلجأوا إلى التخفيف^(٦).

(١) الذر المصنوع: ٣١٧/٢ ، وأما قول ابن الأعرابي فلم أجده في كتبه .

(٢) جامع البيان: ١٩٥ / ٤ .

(٣) ينظر: الكشف والبيان: ١١٤ / ٢ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨٥ / ٢ ، وأبنية المصادر في سورة البقرة دراسة صرفية تطبيقية: ٢٤

(رسالة ماجستير) ، والاحتمال الصرفي في القرآن الكريم : ٥٦ ، (أطروحة دكتوراه).

(٥) ينظر: العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي : ٩٧ .

(٦) ينظر: الكتاب: ١١٤ / ٤ ، والمخصص: ٤٠٣ / ٤ ، وشفاء العليل : ٨٥٧ / ٢ ، والمساعد على تسهيل

الفوائد: ٦١٩ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٤٨٥ / ٢ .

أما الاحتمال الثاني كونه جمع نَسِيكَة ، فقد ذكره الزجاج^(١)،
والسمرقندي^(٢) (ت ٣٧٥ هـ) ، والواحدي^(٣)، والسمعاني^(٤) (ت ٤٨٩ هـ) ، والراغب
الأصفهاني^(٥) ، وأوضحه البغوي ، بقوله: ((نُسُكٌ، وَاحِدُهَا نَسِيكَةٌ ، أَي : ذَبِيحَةٌ
أَعْلَاهَا بَدَنَةٌ ، وَأَوْسَطُهَا بَقَرَةٌ ، وَأَدْنَاهَا شَاةٌ))^(٦)، وذهب إلى هذا الاحتمال كل من
القرطبي^(٧)، ومجير الدين الحنبلي^(٨) (ت ٩٢٧ هـ) ، وأبي زهرة^(٩) .

وأما المعجميون فيرى الأزهري^(١٠) (ت ٣٧٠ هـ) أنَّ (("النُسُكُ" العبادة، والناسك:
العابد الذي يخلص عبادة الله ولا يشرك به ، وأصله من النسكة وهي البقرة المذبحة
المصقلة من كل خلط ، والنسيكه: القُرْبَان الذي يتقرب به إلى الله عز وجل وجمعها
نُسُكٌ))^(١١). ويبدو لي أنهم جعلوا النُسُك جمع لـ (نَسِيكَة) أي القرايين التي تقدم لله
عَزَّ وَجَلَّ ثَنَاهُ .

وذكر اللغويون ما جاء على وزنِ (فَعِيلَة) تكسيره على (فُعْل) نحو: صَحِيفَةٌ
صُحُفٌ، وسَفِينَة سُفُنٌ ، وهذا وارد في بعض الألفاظ ، والقياس تكسيرهما على
(فَعَائِل) ^(١٢) .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٦٨ / ١ .

(٢) ينظر: بحر العلوم: ١٣١ / ١ .

(٣) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٢٩٨ / ١ .

(٤) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ١٩٧ / ١ .

(٥) ينظر: تفسير راغب الأصفهاني: ٣١٥ / ١ .

(٦) معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢٤٨ / ١ .

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم: ٣٨٦ / ٢ .

(٨) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ٢٧٧ / ١ .

(٩) ينظر: زهرة التفاسير: ٦٠٦ / ٢ .

(١٠) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ٦١ ، وينظر: الصحاح: ١٦١٢ / ٤ ، مادة (نُسُك).

(١١) ينظر: الأصول في النحو: ١٠ / ٣ ، وكتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي: ٢٣٦ ، وأبنية الصرف

في كتاب سيبويه: ٣٢٤ .

وَمَمَّنْ جَمَعَ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ النَّسْفِيَّ^(١) ، وَأَوْضَحَهُ أَبُو حِيَانَ الْأَنْدَلُسِيُّ ، بِقَوْلِهِ :
((قِيلَ لِلذَّبِيحَةِ : نُسُكٌ ، لِأَنَّهَا مِنْ أَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ،
وَقِيلَ :النُّسُكُ مَصْدَرُ نَسَكَ يَنْسُكُ نُسْكَاً وَنُسْكَاً ، كَمَا تَقُولُ : حَلَمَ الرَّجُلُ ، حُلْماً
وَحُلْماً))^(٢) ، وَتَابَعَهُمَا أَبُو الطَّيِّبِ الْقَنُوجِيُّ (ت ١٣٠٧هـ)^(٣) .

وَيَخَالُ لِي أَنَّ السَّمِينَ الْحَلْبِيَّ فِي نَصِهِ السَّابِقِ يُورِدُ الْوَجْهَيْنِ مَعًا مِنْ دُونِ
تَرْجِيحٍ أَوْ تَضْعِيفٍ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِهِ كِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ .

وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْبَاحِثَةِ أَنَّ لَفْظَةَ (نُسُكٌ) جَمْعٌ لِلنَّسِيكَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْعَامَ الَّذِي
يَسْتَدْعِيهِ السِّيَاقُ الْقُرْآنِيُّ هُوَ التَّكْثِيرُ ، وَتَحْقِيقُ الْمُبَالَغَةِ ، وَالتَّوَسُّعُ فِي الْمَعْنَى الْمَوْجُودِ
فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهَذَا يَنْتَاسِبُ مَعَ الْإِحْتِمَالِ الصَّرْفِيِّ وَهُوَ أَنَّ لَفْظَةَ (نُسُكٌ) جَمْعٌ أُرِيدَ بِهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ ، وَالتَّكْثِيرِ وَتَقْدِيمِ الْقَرَابِينِ ، وَالْفِدْيَةِ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ .

(١) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ١ / ١٦٨ .

(٢) البحر المحيط: ٢ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن : ٣ / ٣٩٥ .

صيغة (فَعَلَى)

نَجَوَى

أورد السّمين الحلبي أنّ للفظه (نَجَوَى)، في قوله تعالى: ﴿ تَحْنُ أَغْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ ^{٤٧} إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجَوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّشْحُورًا ﴾ [الأسراء : ٤٧] احتمالين صرفيين ((يجوز أن يكون مصدرًا فيكون من إطلاق المصدر على العين مبالغة ، أو على حذف مضاف، أي: ذوو نجوى ، كما قاله الزمخشري . ويجوز أن يكون جمع نجى كقتيل وقتلى . قاله أبو البقاء))^(١).

الاحتمال الأول كونها مصدرًا، ذكره أبو عبيدة^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، والطوسي^(٤)، ومضى الزمخشري في توضيح هذا التوجيه، إذ قال : ((وَإِذْ هُمْ نَجَوَى تنزيلاً للمصدر منزلة الأوصاف. ويجوز أن يقال: هم نجى ، كما قيل: هم صديق؛ لأنّه بزنة المصادر))^(٥) ، وذهب إلى ذلك جملة من المفسرين^(٦). ونجد هؤلاء المفسرين في نصوصهم آفة الذكر في عدّ "نَجَوَى" مصدرًا أخبر به للمبالغة في كثرة تناجيهم عند استماع القرآن تشاغلاً عنه .

وأما المعجميون فيرى ابن دريد أنّ النَجَوَى ((النجو: مصدر نَجَا يَنْجُو نَجْوًا وَنَجَاة. نجوت العود أنجوه نجوا إذا اقتضبت من الشجرة))^(٧). والصاحب بن عباد

(١) الدر المصنوع: ٣٦٥ / ٧ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٨ / ٢ ، والكشاف: ٦٧١ / ٢ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن : لأبي عبيدة : ٣٨٢ .

(٣) ينظر: غريب القرآن : لابن قتيبة : ٢٥٥ .

(٤) التبيان في تفسير القرآن : ٤٧٨ / ٦ .

(٥) الكشاف : ٤٩٤ / ٢ .

(٦) المحرر الوجيز: ٤٦١/٣، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٥٠١/٢ ، وزاد المسير في علم التفسير:

٢٨/٣ ، ومفاتيح الغيب: ٣٥١ / ٢٠ ، وجامع لأحكام القرآن: ٢٧٢ / ١٠ ، ومدارك التنزيل وحقائق

التأويل : ٢ / ٢٦٠ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٤ - ٦ / ٣١٠ ، والتحريير والتنوير: ١٢٠ / ١٥ .

(٧) جمهرة اللغة : ١ / ٤٩٧ ، مادة (جنو) وتقليب (نحو).

(ت ٣٨٥هـ)، إذ قال: ((وَنَجَا الرَّجُلُ وَأُنْجَا. وَالنَّجْوَى وَالْإِنْتِجَاءُ وَالنَّجْوُ: كَلَامٌ أَتَيْنَ. وَفُلَانٌ نَجِيٌّ فُلَانٍ: أَيُّ يُنَاجِيهِ. وَقَوْمٌ أَنْجِيَّةٌ. وَنَجَا فُلَانٌ نَفْسَهُ يَنْجُوها نَجْوًا: إِذَا نَاجَهَا. وَالنَّجَاةُ وَالنَّجْوَةُ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي لَا يَعْلُوها السَّيْلُ))^(١)، وبهذا نجد المعجميين قد أشاروا إلى مصدرية الفعل "نجوى".

وكما ذكر اللغويون أَنَّ (نَجْوَى) صيغة مصدرية ، وبَيَّن سيبويه هذا في باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التانيث نحو قولك : رَجَعْتُهُ رَجَعَى ، وَأَشْكَيْتُ - شَكَوَى، وَبَشَّرْتَهُ - بُشْرَى^(٢).

الاحتمال الآخر وقد ذهب إليه الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، إذ قال : ((في قوله : ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾، وَإِنَّمَا "النَّجْوَى" فَعْلُهُمْ كَمَا تَقُولُ : "هُم قَوْمٌ رَضِيَ" وَإِنَّمَا "الرَّضَى" فَعْلُهُمْ))^(٣)، وذهب إلى ذلك ابن زمين^(٤).

وأشار اللغويون إلى مجيء صيغة (فَعْلَى) جمعًا لكل وصفٍ بزنة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، ونستدل بما جاء به سيبويه إذ كان الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) فَيُكْسَرُ على (فَعْلَى) نحو: عَقِير - عَقَرَى ، وَلَدِيغ - لَدَعَى^(٥)، وذكر الزمخشري ذلك أيضًا ، إذ قال : ((ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم: مَرَضَى، وَهَلَكَى، وَمَوْتَى ، وَجَرَبَى ، وَحَمَقَى، حملت على قَتَلَى، وَجَرَحَى ، وَعَقَرَى ، وَلَدَعَى ونحوها مما هو فَعِيل بمعنى مَفْعُول))^(٦).

(١) المحيط في اللغة : ١٣٩ / ٢ ، مادة (جنو) وتقلب (نجو).

(٢) ينظر الكتاب: ٤٠ / ٤.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٤٢٥/٢.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العزيز: ٢٤ / ٣ .

(٥) ينظر: الكتاب : ٦٤٧ / ٣ ، وشرح المفصل: ٢٩٣ / ٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٤٩٤ / ٢ ،

وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٠٧.

(٦) المفصل في صناعة الإعراب : ٢٤٤ .

وأوضح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ذلك بأنّها صيغة قياسية لجمع (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) نحو: قَتِيل قَتَلَى ، وصَرِيع صَرَعى^(١). وجَعَلَ الرضِيّ صيغة (فَعَلَى) ليس مطلقة في كل ما جاء على وزن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) ، واستثنى من ذلك ما جاء على وزن (فَعِيل) دالاً على وجعٍ أو هلاكٍ^(٢).

وممّن جمع بين الاحتمالين الطبري ، إذ قال: ((مَصْدَرًا من قول القائل: نجوت فلاناً أنجوه نجياً ... ، وقد يقال للجماعة من الرجال: "نَجَوَى" كما قال جل ثناؤه : ﴿وَأِذْ هُمْ نَجَوَى﴾ [سورة الإسراء ، من الآية : ٤٧] ، وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [سورة المجادلة : ٧] وهم القوم الذين يتناجون))^(٣) ، وتبعه فريقٌ من المفسرين في إيراد كلا الاحتمالين^(٤).

ونجد السّمين الحلبيّ في نصه السابق ناقلاً الوجهين ومن دون تعقيب ، وأرى في ذلك قبوله الوجهين ، إذا لو كان خلاف ذلك كالتضعيف مثلاً لكان له قول كعادته ، ويبدو أنّه أجاز الاحتمالين ؛ لأنّهما سائغان عنده .

والأنسب عند الباحثة أنّ لفظة (نَجَوَى) جمع أريد به المبالغة في تكثير نجواهم أي مسّارون يتناجون في ما بينهم ، كيف يمنعونهم من إبلاغ رسالته للناس ، وكيف يحولون بينه وبين الناس. فهؤلاء ظلّموا أنفسهم بالكفر والشرك والطغيان وظلموا الرسول (ﷺ) وأصحابه بالتعسف والإيذاء ، عندما يحدثون الناس الذين اتعبوا رسالة الرسول (ﷺ) ؛ ليخذلهم عنه . وهذه المعاني الواردة فيها دلالة على التركيز في فعل الحدث ، والمبالغة في أفعالهم ، ومدى قسوتهم للرسول (ﷺ) في إبلاغ رسالته وهذا ما يتناسب مع سياق الآية المباركة محل البحث.

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٤١ / ٢ .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤٥٢ / ١ .

(٣) جامع البيان ٢٠٥ / ١٦ .

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٨٦ / ٧ ، ودرج الدرر في الآي والسور: ٦٣١ / ٢ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ٦٢٨ - ٦٢٩ ، ومعالم التنزيل: ٥٠٧ / ٢ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ٢٥٧ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٤٤٧ / ١ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١٨ / ١٤ .

المبحث الثاني

تعدد الأوجه الصرفية المزيّدة بحرف

واحد

صيغة (فَعَال)

خِصَام

ذكر السمين الحلبي أنّ لفظة (خِصَام) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤] فيها قولان ((أحدهما: أنه جَمْعُ "خَصْمٍ" بالفتح نحو: كَغَبٍ وَكِعَابٍ وَكَلْبٍ وَكِلَابٍ وَبَحْرٍ وَبَحَارٍ، وعلى هذا فلا تَحْتَاجُ إلى تأويلٍ، والثاني: أنه مَصْدَرٌ، يقال: خَاصَمَ خِصَامًا نحو: قَاتَلَ قِتَالًا، وعلى هذا فلا بد من مُصَحِّحٍ لوقوعه خبرًا عن الجثة، فقيل: في الكلام حذفٌ من الأولِ أي وخصامه أشدُّ الخصام، وقيل: من الثاني: أي وهو أشدُّ ذوي الخصام. وقيل: أريد بالمَصْدَرِ اسمُ الفاعلِ كما يُوصَفُ به في قولهم: رجلٌ عَدْلٌ))^(١).

القول الأول قالوا إنّ "خِصَام" جمع "خَصْمٍ" ذكره الزجاج، بقوله: ((خِصَام جمع خَصْمٍ؛ لأنَّ فَعَلًا يجمع، إذا كان صفةً على فِعَالٍ، نحو صَغَبٍ وَصِغَابٍ، وَخَذَلٍ وَخِذَالٍ. وكذلك أن جعلت خَصْمًا صفةً، فهو يجمع على أقلِّ العدد، وأكثره على (فُعُول) و(فِعَال) جميعًا، يُقال خَصْمٌ وَخِصَامٌ، وَخُصُومٌ، وإنَّ كان اسمًا ففِعَالٌ فيه أكثر العدد، نحو: فَرُخٌ وَأَفْرَاخٌ، لأقلِّ العدد، وفِرَاخٌ وفُرُوخٌ، لما جاوز العشرة))^(٢).

ويذكر الزجاج في قوله آفَ الذُّكْرُ أَنَّ (فِعَالٌ) ترد جَمْعًا (لَفْعَلٌ) اسمًا، أو صفةً، فما كان صفةً على وزن (فَعْل) يُجْمَعُ على (فِعَالٍ)، وعلى (فُعُول) في القلة وفي الكثرة، في حين ما كان اسمًا على وزن (فَعْل) فإنه يُجْمَعُ على (فِعَالٍ)، و(فُعُول) في الكثرة، وعلى (أَفْعَالٍ) في القلة، وتبعه آخرون في ذكر هذا الوجه^(٣).

وذكر المعجميون ما جاء جَمْعًا، كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخِصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [سورة ص: ٢١] فَهَذَا فِي معنى الجمع يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ

(١) ينظر: الدر المصنوع: ٣٥٠ / ٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٧٧ / ١.

(٣) زاد المسير في علم التفسير: ١ / ١٧١، والتحرير والتنوير: ٢ / ٢٦٥.

دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزَعَ مِنْهُمْ. وَقَالُوا : خَصْمٌ وَخَصْمَانٌ وَخُصُومٌ. وَرَجُلٌ خَصْمٌ وَخَصِيمٌ إِذَا كَانَ جَدَلًا^(١) .

وَأَمَّا الصَّرْفِيُّونَ فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ (فَعَالَ) يَطْرُدُ جَمْعًا فِي وَصْفٍ عَلَى زِنَةٍ (فَعَلٌ) نحو: صَعَبٌ صِعَابٌ ، وَقَلَةٌ وَرُودَةٌ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِي نَحْو: ضَيْفٌ ضِيَاْفٌ^(٢) ، وَيُطْرَدُ (فَعَالَ) جَمْعُ كَثْرَةٍ فِي كُلِّ اسْمٍ عَلَى زِنَةٍ (فَعَلٌ) صَحِيحُ الْعَيْنِ نَحْو: كَعَبٌ كِعَابٌ ، وَيَجِيءُ أَيْضًا عَلَى (فَعَالَ) وَ(فُعُولٍ) نَحْو: فِرَاحٌ ، وَفُرُوحٌ^(٣) .

أَمَّا الْقَوْلُ الْآخِرُ فَقَالُوا بِأَنَّ الْخِصَامَ مَصْدَرٌ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّبْرِيُّ ، إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا "الْخِصَامُ" فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: "خَاصَمْتُ فُلَانًا خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً")^(٤) ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا آخَرُونَ^(٥) .

وَأَمَّا الْمَعْجَمِيُّونَ فَنَجِدُ ابْنَ دَرِيدٍ أَشَارَ إِلَى الْمَصْدَرِ، إِذْ رَأَى: ((أَنَّ الْخَصَمَ: الْمُخَاصِمَ وَالْمُخَاصِمَ وَهُمَا خَصْمَانِ أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَصِمٌ صَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَخَاصِمُهُ. وَفُلَانٌ خَصْمِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَالْجَمِيعُ فِيهِ سَوَاءٌ وَهِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ...، وَالْخِصَامُ: مَصْدَرٌ خَاصَمْتُهُ مُخَاصَمَةً وَخِصَامًا))^(٦) . وَذَهَبَ إِلَى هَذَا ابْنُ فَارِسٍ^(٧) .

وَأَمَّا الصَّرْفِيُّونَ فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ (فَعَلَ) اللَّازِمَ قِيَاسَ مَصْدَرِهِ (فَعَالَ) إِذْ دَلَّ عَلَى امْتِنَاعِ كَأَبَى إِبَاءً وَنَفَرَ نِفَارًا، وَجَمَحَ جِمَاحًا، وَشَرَدَ شِرَادًا^(٨) .

(١) ينظر: العين : ١٩١/٤ ، مادة وتقليب (خضم) ، وتهذيب اللغة : ٧٢ / ٧ ، مادة وتقليب (خضم) .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١١٧ / ٢ .

(٣) ينظر: المقتضب: ١ / ١٣١ ، ٣ / ، وشرح المفصل : ٣ / ٢٣٣٣٣٠ ، واللمحة في شرح الملح: ١ / ٢٠٨ .

(٤) جامع البيان: ٢٣٧ / ٤ .

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية : ١ / ٦٧٨ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١ / ٣١٠ ، وتفسير القرآن للسمعاني: ١ / ٢٠٧ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ١١٦ .

(٦) جمهرة اللغة: ١ / ٦٠٥ ، مادة (خَصَفَ) وتقليب (خضم) .

(٧) ينظر: مقاييس اللغة : ٢ / ١٨٧ ، مادة (خَصَمَ) .

(٨) ينظر: حاشية الصبان: ٢ / ٤٦١ ، وجامع الدروس العربية: ١ / ١٦٣ ، والنحو الوافي: ٣ / ١٩٥ .

أما القول بالوجهين الصرفيين معًا فقد ذكره الثعلبي^(١) والمارودي^(٢)، وأوضحه الكرمانى، بقوله: ((جمع خَصْم أي ألد منهم، وقيل: مَصْدَرٌ، أي شديد الخُصُومَة))^(٣). وتابعهم في ذلك طائفة من المفسرين^(٤).

ويلحظ الناظر في قول السمين الحلبي السابق أمرين :

الأول: أنه قال : جمع "خَصْم" وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل ، وهذا دليل على كون وجه المصدرية هو الراجح عنده .

الثاني : ذكر وجه المصدرية ، وقال: "ولابدّ من مصحح لوقوعه خبرًا عن الجثة"، وراح يذكر التأويلات ، وهذا دليل على مرجوحية هذا الوجه عنده .

والراجح في الآية المباركة أنّ (الخِصَامَ) مَصْدَرٌ، إذ وصفت الآية المنافق بأنّه شديد الخُصُومَة ، وعلى هذا يكون الخِصَامَ مَصْدَرًا ؛ لما في دلالتها من قوة على اتصاف، واقتران الفعل بالحدث ألا وهو المُخَاصَمَة ، أو الخُصُومَة ، وأن يكون المنافق من أشد الناس خَصْمًا قياسًا بغيره من الخِصَام والخُصُوم .

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٢٣ / ٢ .

(٢) النكت والعيون: ٢٦٥ / ١ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢٠٩ / ١ .

(٤) ينظر: معالم التنزيل: ١ / ٢٦٣ ، والكشاف: ١ / ٢٥١ ، والمحرر الوجيز: ١ / ٢٧٩ ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ١ / ١٤٧ ، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ١ / ٢٠١ ، ومفاتيح الغيب: ٥ / ٣٤٦ ، وتفسير القرآن للسمعاني: ١ / ٢٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن: ٣ / ١٦ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١ / ١٣٣ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١ / ١٧٤ ، والبحر المحيط: ٢ / ٣١٦ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١ / ٤١٥ ، وزهرة التفاسير: ٢ / ٦٣٩ .

صيغة (فُعُول)

١- سُجُود

ذكر السمين الحلبي أن لفظة (سُجُود) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [سورة البقرة: ١٢٥] ((يجوز فيها وجهان أحدهما: أنه جمع ساجد نحو: قَاعِد وقُعود ، ورَاقِد ورُقُود ، وهو مناسب لما قبله. والثاني أنه مَصْدَرٌ نحو: الدُّخُول والقُعود ، فعلى هذا لا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي السُّجُودِ ذكره أبو البقاء))^(١).

الوجه الأول ، قالوا (سُجُود) جمع ساجد وهذا ما ذهب إليه الأخفش ، إذ جعل السُّجُود جمع ساجد كَقَوْم قُعود، وقَوْم جُلُوس^(٢). وكما قال به الطبري ، إذ ذكر ((السُّجُود" هم جماعة القوم الساجدين فيه له، واحدٌهم "ساجد"، كما يقال: "رجلٌ قَاعِد ورجالٌ قُعود" و"رجلٌ جَالِس، ورجالٌ جُلُوس"، فكَذلك رجلٌ ساجد ورجالٌ سُجُود"))^(٣)، وذكره جملة من المفسرين^(٤).

وأوضح الصرفيون ما جاء جمعاً على زنة (فُعُول) ، فهو مُطَرَّدٌ في ما كان اسماً على زنة (فَاعِل) فإنه يُكَسَّر على (فُعُول) نحو: قُعود جمع قَاعِد، وحُضُور جمع

(١) الدر المصنوع: ١٠٨ / ٢ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١١٣ / ١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش : ١٥٥ / ١.

(٣) جامع البيان: ٤٣ / ٢ - ٤٤ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٧ / ١ ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٧٢ / ١ ، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١٣٠ ، وتفسير القرآن للسماعي : ١٣٨ / ١ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ١٦٦ / ١ ، والمحزر الوجيز: ٢٠٨ / ١ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٠٥ / ١ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل : ١٢٩ / ١ ، والبحر المحيط: ٦١٢ / ١ ، وتفسير الجلالين : ٢٦ / ١ ، والتحرير والتنوير: ٧١٣ / ١ ، وزهرة التفاسير: ٤٠٠ / ١ ، ودَرْجُ الدرر في تَفْسِيرِ الآيِ والسُّور: ١ / ٢٨٩ ، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ١ / ١٩٤ ، و حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢ / ٢٨١ .

حَاضِر، وشُهُود جمع شَاهِد ، ورُكُوع جمع رَاكِع^(١). وأشار إلى هذا الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي والدكتور طه هاشم شلاش، إذ قال: ((وسمع جمع (فُعُول) كذلك في (فَاعِل) نحو: شَاهِق وشُهُوق، ورَاقِد رُقُود، وسَاجِد سُجُود، وهَاجِع هُجُوع، وحَال وحُلُول))^(٢) .

أَمَّا الوجه الآخر فقد قالوا إنّ "سُجُود مَصْدَرٌ" وهذا الوجه لم يُذكر وحده، وإنما أشار إليه المفسرون مع الاحتمال الأوّل .

وأما المعجميون فقد ذكروا سَجَد - يَسْجُد - سُجُودًا، أي : وضع جبهته على الأرض^(٣)، وقال الزبيدي: ((سَجَدَ: خَضَعَ ، وَمِنْهُ سُجُودُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَلَا خُضُوعَ أَعْظَمُ مِنْهُ ، وَالِاسْمُ: السَّجْدَةُ ، بِالْكَسْرِ. وَسَجَدَ: انْتَصَبَ))^(٤) .

في حين ذكر الصرفيون أنّ لفظة (سُجُود) صيغة مصدرية قياسية لكل فعل لازم على وزن (فَعَلَ) إن لم يكن دالًّا على صوتٍ أو سيرٍ، أو امتناعٍ ، أو مهنةٍ ، إذ يقول صاحب الكتاب: ((وأما كل عملٍ لم يتعد إلى منصوب، فإنه يكون فِعْلُهُ على ما ذكرنا في الذي يتعدى ، ويكون الاسم فَاعِلًا والمَصْدَر يكون فُعُولًا، وذلك نحو: قَعَدَ قُعُودًا وهو قَاعِد، وجَلَسَ جُلُوسًا وهو جَالِسٌ، وسَكَتَ سَكُوتًا وهو سَاكِتٌ، وثَبَّتَ ثُبُوتًا وهو ثَابِتٌ ، وذَهَبَ ذُهُوبًا وهو ذَاهِبٌ))^(٥) .

القول بالوجهين الصرفيين ، فقد ذكرهما أبو البقاء العكبري، بقوله: ((وَالسُّجُودُ: جَمْعُ سَاجِدٍ ، وَقِيلَ هُوَ مَصْدَرٌ، وَفِيهِ حَذْفٌ مُضَافٍ ؛ أَيِ الرُّكْعِ ذَوِي السُّجُودِ))^(٦) .

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٨ / ٢ ، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٥٧ / ٣ .

(٢) المذهب في علم التصريف : ١٧٨ .

(٣) ينظر: المخصص: ٣ / ٣٣٣ ، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة : ٢ / ١٠٣٤ ، مادة (سجد) ..

(٤) تاج العروس: ١٧٢/٨، مادة (سجد) .

(٥) الكتاب: ٩ / ٤ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٣ .

وتبعه في بيان هذا التوجيه آخرون ، إذ جعلوا "سُجُود" محتملة للوجهين الصرفيين^(١).

ويبدو لي أنَّ السَّمين الحلبِّي في نصه السابق أشار لكلا الوجهين إلا أنَّه رجَّح الوجه الأوَّل بدليل قوله : " وهو مناسب لما قبله" وأضعف الوجه الثاني ضمناً بدليل ما نقله من أبي البقاء "فعلى هذا لابد من حذف مضاف" فهذا الوجه يستلزم التقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير، ولذلك نجد السَّمين في نصه عمداً إلى الوجه الأوَّل.

وأوافق صاحب الدرِّ المصنُون في جعله لفظة "سُجُود" الواردة في الآية المباركة جَمْعاً ؛ لمناسبتها لسياقات الجمع قبلها (الطائفين، العاكفين، الرُّكَّع)، وهذه الأوصاف الثلاثة كُلُّها دالة على الجمع ، وخصَّ الرُّكُوع والسُّجُود بالذكر ؛ لأنها أقرب إلى أحوال المصلي ، وكل مقيم عند بيت الله الحرام ، فهو لا يخلو من إحدى هذه المراتب ، وقد جمع الطائف والعاكف جمع سلامة بينما جمع (السَّاجِد) جمع تكسير، تفنناً في الكلام ولأظهار البلاغة القرآنية ، وكذلك بُعْداً عن تكرار الصيغة أكثر من مرة والله أعلم .

(١) ينظر: الباب في علوم الكتاب: ٢ / ٤٦٨، وتفسير الإمام ابن عرفة: ١ / ٤١٦ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١ / ٢٧٨ .

٢- نُفُور

ذكر السمين الحلبي أنّ لفظة (نُفُور) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُمْ بَكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَرِهِمْ نُفُورًا﴾ [سورة الأسراء : ٤٦] فيها وجهان صرفيان: ((أحدهما: أنه مَصْدَرٌ على غير الصَّدْر؛ لأنَّ التولِّي والنُّفُور بمعنى ، والثاني: أنه حال مِنْ فاعِل (وَلَوْ) وهو حينئذ جَمْع نَافِرٍ، كقَاعِد وقُعود ، وَجَالِس وجُلُوس))^(١). ويقصد بقوله: "على غير الصدر" أن يكون (نُفُور) مَصْدَرًا أخرج من غير لفظة، أي الفعل والتقدير: "وَلَوْ نَافِرِينَ نُفُورًا".

الوجه الأول كونه مَصْدَرًا ذهب إليه السمعاني^(٢)، والكرماني^(٣)، وأوضحه ابن عطية بقوله: ((و«النُّفُور» عبارة عن شدة الإعراض تشبيهاً بنُفُور الدابة ، وهو في هذه الآية مَصْدَرٌ لا غير))^(٤) ، وتبعه في ذلك ابن جزي^(٥).

وأما الصرفيون فقد رأوا أنّ صيغة (فُعُول) تأتي صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعَلَ) بفتح العين مثل قَعَدَ قُعُودًا ، وَجَلَسَ جُلُوسًا وقد مرَّ بيان ذلك^(٦). وذكر الرضي أنّ الغالب في (فَعَلَ) اللازم على (فُعُول) ليس على الإطلاق أي : إنّ الفعل اللازم من باب (فَعَلَ) مصدره القياسي (فُعُول) ما لم يدلّ على صوتٍ أو دواءٍ أو اضطرابٍ و إذلالٍ ، وإذ دلّ على ما ذكر فله مَصَادِرُ آخر غير فُعُول ذكرها الرضي^(٧)، وأشار المرادي (ت ٧٤٩هـ) إلى ((إطراد فُعُول في

(١) الدر المصنوع : ٣٦٤ / ٧ .

(٢) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ٢٤٦ / ٣ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل : ٦٢٨ / ١ .

(٤) المحرر الوجيز: ٤٥٨ / ٣ .

(٥) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٤٤٧ / ١ .

(٦) ينظر: أدب الكاتب: ٥٠٧ ، وينظر: ص: ٩٦ من هذا الفصل .

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٥٣ ، والمهذب في علم التصريف: ٢١٤ ، والمصدر ودلالته

الصرفية والوظيفة النحوية: ٣٧-٣٨ .

فعل اللازم مشروط بالألا يكون مستوجباً لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا ... أَوْ فَعَلَانًا فَآذِرٍ أَوْ فَعَالًا^(١)

فهذه ثلاثة أوزان ، فمتى ما استوجب فَعَل اللازم واحدًا منها لم يأت مصدره على فُعُول (إلا نادرًا)^(٢). أي أنه جُعِلَ مجيء المصدر على صيغة (فُعُول) من الندور.

الوجه الثاني كون (نُفُور) جمع نَافِر ذهب إليه أبو عبيدة ، إذ قال: ((نُفُور: جمع نَافِر بمنزلة قَاعِد وقُعود، وجَالِس وجُلُوس))^(٣)، وذهب إلى هذا الوجه آخرون^(٤).

وأما المعجميون، فقد ذكر الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ((أَنَّ النَّفْرَ: التَّفَرُّقُ ، وَجَمْعُ نَافِرٍ، وَالْغَلْبَةُ نَفَرَتِ الدَّابَّةُ تَنْفِرُ وَتَنْفِرُ نُفُورًا وَنِفَارًا ، فَهِيَ نَافِرٌ وَنُفُورٌ: جَزِعَتْ، وَتَبَاعَدَتْ))^(٥).

وقد ذكر الصرفيون مجيء صيغة (فُعُول) جَمْعًا يُطْرَدُ فِي (فَعَلَ - وَفَعَلَ - وَفَعِلَ) القياس له ، وأما جمع فاعل على (فُعُول) هذا من باب السماع سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ نَحْو: شَاهِقٌ شُهُوقٌ ، وَرَاقِدٌ رُقُودٌ ، وَسَاجِدٌ ، سُجُودٌ^(٦). وقيل ورود (فُعُول) أيضًا جمع فاعِلِ الصفة، إذا كان وزن (فاعِل) صفة يجمع على فُعُول بضم الفاء نحو: فُعُود جمع قَاعِد^(٧).

وممن أخذ بالوجهين الصرفيين معًا الطبري ، إذ قال: ((وأما النُّفُور، فإنها جمع نافر، كما الفُعُود جمع قَاعِد ، والجُلُوس جمع جَالِس ، وجائز أن يكون مَصْدَرًا

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة في النحو: ١٢٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٦٣ / ٢ .

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٣٨١ / ١ .

(٤) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن: ١٣٧ / ٣ ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٥٠١ / ٢ ، وفتح

الرحمن في تفسير القرآن: ١٠٤ / ٤ ، والخازن لباب التأويل في معاني التنزيل / ١٣٢ / ٣ .

(٥) القاموس المحيط: ٤٨٥ ، مادة (نفر) .

(٦) ينظر: المذهب في علم التصريف : ١٧٨ .

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٤٦١ / ١ .

أخرج من غير لفظه ، إذ كان قوله تعالى: {وَلَوْ أَكْرَمْتُمْ} ^(١) بمعنى : نفروا ، فيكون معنى الكلام : نَفَرُوا نَفُورًا ، كما قال امرؤ القيس:

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالٍ ^(٢) ^(٣).

وزهد الزجاج مذهب الطبري في إيراد الوجهين، إذ قال: (("نُفُورًا" يحتمل مذهبين: أحدهما المصدر. المعنى: وَلَوْ نَافِرِينَ نُفُورًا ، ويجوز أن يكون (نُفُورًا) جمع نَافِرٍ، فيكون نَافِرٍ وَنُفُورٌ، مثل شَاهِدٍ وَشُهُودٍ)) ^(٤) ، وتابعهما طائفة من المفسرين ^(٥).

ويلحظ الناظر في نص السّمين آنف الذكر أنّه ساق الوجهين معًا ، أي المصدرية ذاكراً في الوجه الأول أنّه جاء على غير الصدر "أي الفعل" بمعنى لم يأتِ المصدر هنا مشتقاً من حروف الفعل ، وإنما ساغ هنا ، أي في الآية محل البحث لكون المصدر ((نُفُورًا) والفعل ((وَلَوْ أَكْرَمْتُمْ)) بمعنى واحد ، وهو مقتضى كلام الطبري .

وأما الوجه الثاني كونه جمع تكسير مفيداً الكثرة بزنة (فُعُول) فلم نجد في نص السّمين ما يُصرح أو يُلمح بأنّ رجح وجهًا على آخر، وهذا إنّ دل على شيء إنما يدل على استحسانه الوجهين معًا في سياق الآية المباركة محل البحث .

(١) سورة الأسراء: من الآية ٤٦ .

(٢) الشطر الأول : وصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ، ديوانه: ٣٢ .

(٣) جامع البيان: ٤٥٩ / ١٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٣/٣ .

(٥) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٠٤ / ٦ ، ولطائف الإشارات: ٣٥٠ / ٢ ، وزاد المسير في علم التفسير: ٢٨ / ٣ ، و مفاتيح الغيب: ٣٥١ / ٢٠ ، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧١ / ١٠ ، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٢٥٧ / ٣ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٦٠ / ٢ ، والبحر المحيط : ٥٧ / ٧ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٤٠١ / ٧ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٢٢ / ١٦ .

ويبدو لي أنَّ الأنسب جعل لفظة " نُفُورًا " صيغةً مصدريةً ، والمعنى: أي ولوا على أدبارهم نُفُورًا هربًا من استماع التوحيد ، وولوا نافرين من شدة بغضهم له ومحبتهم لما هم عليه من الباطل ، وورود هذه الصيغة مَصَدَّرٌ أكثر من ورودها في صيغة الجمع ، وما جاء منها جمع فهو على السماع كما ذكر الصرفيون ، لذلك أجد أنَّ المَصَدَّرَ هنا يؤدي معنى دقيقًا في سياق الآية المباركة محل البحث .

٣- فُتُون

أورد السَّمين الحلبِّي في لفظة (فُتُون) في قوله تعالى: ﴿ إِذِ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ ۖ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَفَتَلَّتْ نَفْسًا وَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يُمْسِي ۖ ﴾ [سورة طه: ٤٠] وجهين صرفيين ((أحدهما: أَنَّهُ مَصَدَّرٌ عَلَىٰ فُعُولٍ كَالْفُعُودِ وَالْجُلُوسِ، إِلَّا أَنَّ فُعُولًا قَلِيلٌ فِي الْمَتَعَدِّي. ومنه الشُّكُورُ وَالْكُفُورُ وَالتُّبُورُ وَالتُّزُومُ. قال تعالى: ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [سورة الفرقان ، من الآية: ٦٢] ، والآخر: أَنَّهُ جَمْعُ فِتْنٍ أَوْ فِتْنَةٍ عَلَى تَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِتَاءِ التَّائِيثِ كـ«حُجُور» و«بُدُور» في حُجْرَةٍ وَبُدْرَةٍ أَي: فَتَنَّاكَ ضَرْبًا مِنْ الْفِتَنِ))^(١) .

الوجه الأوَّل أَيِّ كونه مَصَدَّرًا ، فقد ذكره فريقٌ مِنَ المفسرين^(٢) ، وأوضحه أبو حيان الأندلسي بقوله: ((وَالْفُتُونُ مَصَدَّرٌ جَمْعُ فِتْنٍ أَوْ فِتْنَةٍ عَلَى تَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِالتَّاءِ كَحُجُورٍ وَبُدُورٍ فِي حُجْرَةٍ وَبُدْرَةٍ أَيِ فَتَنَّاكَ ضَرْبًا مِنْ الْفِتَنِ، وَالْفِتْنَةُ الْمِحْنَةُ وَمَا يَشُقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ))^(٣) ، وذهب إلى هذا أيضًا مجير الدين بن محمد الحنبلي^(٤) .

(١) الدُّرُ الْمَصُونُ : ٣٩ / ٨ .

(٢) ينظر: جامع البيان : ٦٣ / ١٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٥٧ / ٥ ، وبحر العلوم: ٣٩٥ / ٢ ، وتفسير القرآن العزيز: ١١٥ / ٣ ، والكشف والبيان: ٢٤٤ / ٦ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢٦٣ ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٥٤٧ / ٢ ، وزاد المسير في علم التفسير: ١٥٨ / ٣ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٩٨ / ١١ .

(٣) البحر المحيط: ٣٣٣ / ٧ .

(٤) فتح الرحمن في تفسير القرآن : ٢٩٥ / ٤ .

أما الوجه الثاني أي كونه جَمْعًا فقد ذهب إليه البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، إذ قال: ((وَفْتَنَّاكَ فُتُونًا، وابتليناك ابتلاءً ، أو أنواعًا من الابتلاء على أنه جَمْع "فتن" أو "فتنة" على ترك الاعتداد بالتاء كحُجُور وبُدُور في حُجْرَة وبَدْرَة ، فخلصناك مرة بعد أخرى وهو إجمال لما ناله في سفره من الهجرة عن الوطن ومفارقة الآلاف، والمشي راجلاً على حذر ، وفقد الزاد وأجر نفسه إلى غير ذلك أوله ولما سبق ذكره))^(١) .

وذكر الصرفيون أنه إذا أُريد بـ (فُتُون) جَمْع ، فقد سُمِعَ في (فَعْلَة) وأشار إلى هذا سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع ، أن ما كان اسماً على زنة (فَعْلَة)، وأُريد به جمع الكثرة جاء جمعه على (فَعَال - وفُعُول) نحو قولك : بَدْرَةٌ بُدُورٌ ، وَمَانَةٌ وَمُؤُونٌ فأدخلوا فِعَالًا ، وفُعُولًا في هذا الباب ؛ لأن فِعَالًا ، وفُعُولًا أختان . إلا أن فُعُولًا في جمع (فَعْلَة) قليل^(٢) .

وممن أخذ بالوجهين الصرفيين معاً أبو مَنْصُور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) ، إذ قال: ((قَالَ بَعْضُهُمْ: (فُتُونًا) هُوَ جَمْعُ فِتْنَةٍ ، أي: فِتْنَاكَ فُتُونًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (فُتُونًا): هُوَ مَصْدَرُ الْفِتْنَةِ ، أي: ابْتِلْيَاكَ ابْتِلَاءً ، أي: بِلَاءً، والفتنة في البلايا والشدائد: الغموم التي ذكر أنه نجاه منها))^(٣). وتابعه جملة من المفسرين في إيراد كلا الوجهين^(٤). وفي أقوالهم هذه أشادوا بقبولهم لكلا الوجهين الصرفيين ؛ لكونهما سائغين عندهم في الآية المباركة محل البحث .

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٨ / ٤ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٧٨ / ٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤٢٨ / ١ ، وشرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٥٣١ .

(٣) تفسير الماتريدي: ٢٨١ / ٧ .

(٤) ينظر: الكشف: ٦٤ / ٣ ، ومفاتيح الغيب: ٤٩ / ٢ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٦٥ / ٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٨ / ٢ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٢٣٢ / ٨ ، وزهرة التفاسير: ٤٧٢٧ / ٩ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٧ / ٢٨٣ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٧٣ / ١٠ .

وأما السّمين الحلبّي فقد نقل الوجهين الصرفيين عن أبي حيان الأندلسيّ والبيضاويّ، إلّا أنّه جعل القول بالمصدرية مرّجوحاً؛ نتيجة القلة في مجيء المصادر على وزن (فُعُولًا) من المتعدي والقياس من اللازم على حدّ قول سيبويه، وهذا يدلّ على أنّه رجّح الوجه الثاني وأضعف الوجه الأوّل في الآية المباركة محل البحث .

ويبدو لي أنّ الأنسب لفظة (فُتُون) مَصْدَرٌ؛ لمناسبتها لسياق الآية الكريمة ، ولأنّ المَصْدَر فيه تأكيد وقوة على دلالة الحدث ، والمعنى أي خلّصناك إخلاصاً من المصائب والمحن التي حدثت ، وهذا ما نصّ عليه أغلب أصحاب المعاجم اللغوية، وكذلك ذكر الصرفيون من مجيء (فُعُول) مَصْدَرًا، لذا أصبح بالامكان أن تأتي دالةً على المصدرية .

صيغة (فُعُولَة)

بُعُولَة

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (بُعُولَة) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨] وجهين صرفيين ((أحدهما: جَمْعُ «بَعْلٍ» وهو زوج المرأة . . . قالوا: وسُمِّيَ بذلك . . . المستعلى على . . . ولما علا من الأرض . . . فَشَرِبَ بعروقه، بَعْلٌ، ويقال: بَعْلَ الرجلُ يَبْعَلُ كَمَنْعَ يَمْنَعُ. والتاء في بُعُولَة لتأنيث الجمع نحو فُحُولَة وَذُكُورَة ، ولا يَنقاس هذا لو قلت: كَعْب وكُعُوبَة لم يَجْز. والبُعُولَة أيضًا مَصْدَرُ بَعْل الرجلُ بُعُولَة وَبِعَالًا ، وامرأةٌ حَسَنَةُ التَّبَعْلِ))^(١).

الوجه الأول كونها جَمْعُ "بَعْلٍ" ، فقد ذهب إليه الطبري^(٢) ، وأوضحه الزجاج، بقوله: ((بُعُولَة جمع بَعْل ، مثل ذَكَرَ وَذُكُورَة ، وعم وعُمُومَة أشبه ببَعْلٍ وَبُعُولَة. ويقال في جمع ذَكَرَ ذِكَارَة وَحَجَرٌ حَجَارَة. وإنّما هذه الهاءُ زيادة مؤكدة معنى تأنيث الجماعة))^(٣). وتابعهما طائفة من المفسرين في إيراد هذا الوجه وبعضهم جعل جمع (بَعْل) على (بُعُولَة) شاذًا لا يَنقاس وإن كان مَسْمُوعًا في بعض الألفاظ ، وبعضهم الآخر اكتفى بذكره فقط^(٤).

(١) الدر المصنوع: ٤٤٢ / ٢ .

(٢) ينظر: جامع البيان: ٥٢٧ / ٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٠٦ / ١ .

(٤) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٧٢ / ٢ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٣٣٣ / ١ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٣٠٠ / ١ ، والمحرر الوجيز: ٣٠٥ / ١ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١ / ١٨٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٣٠ / ١ ، والبحر المحيط: ٤٣٨ / ٢ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١٧ / ٢ ، والتحرير والتنوير: ٣٩٤ / ٢ ، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٣٢٢ / ١ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٣١٣ / ٣ .

وأما المعجميون فقد ذكر الخليل أن ((البعل: الزوج. يقال: بعل يبعل بعلًا وبُعولة فهو بعل مُسْتَبْعِل، وامرأة مُسْتَبْعِل))^(١).

وذكر الصرفيون أن قياس جمع (فَعْل) على أَفْعُل في جمع القلة نحو: "أَفْلُس" و"أَكْغَب" وعلى (فَعَال) أو (فُعُول) في الكثرة نحو: "فُلُوسٍ" و"كِعَابٍ"^(٢). ويُطرد جمع (فُعُول) في الاسم الثلاثي على وزن (فَعْل - فَعْل - فُعْل) بفتح وضم وكسر الفاء وسكون العين نحو: كَغَب كُغُوب ، وَحِمْل حُمُول ، وَجُنْد جُنُود^(٣).

ووردت بعض الألفاظ جمعًا للمصادر، إذ قال سيبويه: ((وهم قد يجمعون المصادر فيقولون أَمْرَاض ، وَأَشْعَال ، وَعُقُود فإذا صار اسمًا فهو أجدر أن يجمع بتكسير))^(٤). وقد صرح سيبويه في موضع آخر في ما يخص بعض الألفاظ التي جاءت على (فُعُولَة)، بقوله: ((وقد يُكْسَر على (فُعُولَة) و(فَعَالَة) ، فيلحقون هاء التانيث البناء وهو القياس أن يكسر عليه. وزعم الخليل أنهم إنما أرادوا أن يحققوا التانيث، وذلك نحو: الفَحَالَة ، والبُعُولَة ، والعُمُومَة))^(٥)، وتبعه في ذلك ابن السراج، إذ قال: ((العاشر من أبنية الجموع: فُعُولَة جاء في فَعْل فُعُولَة ، نحو بَعْلٍ وَبُعُولَة، وَعَمٍّ وَعُمُومَة))^(٦). إذا هذا الجمع وارد على قلته في جموع التكسير بدليل قول سيبويه "وقد يُكْسَر" فجعله من باب القلة. ويرى ابن خالويه أنه: ((ليس في كلام العرب من الجموع على فُعُولَة إلا قولهم فَحْلٌ وَفُحُولَة ، وَعَمٌّ وَعُمُومَة ، وَأُبُوَّة، وَذُكُور وَذُكُورَة ، وَخُيُوط وَخُيُوطَة ، وَبُعُول وَبُعُولَة ، وَعُلُوقٌ وَعُلُوقَة ، وَعَيْرٌ وَعَيْرَة: الحِمَار، وَخُؤُول وَخُؤُولَة))^(٧).

(١) العين: ١٤٩ / ٢ ، مادة (عَلَب) وتقليب (بعل) .

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٤ / ٣ .

(٣) ينظر: معجم القواعد العربية في النحو والصرف: ١٨٨ .

(٤) الكتاب: ٤٠١ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه: ٥٦٨ / ٣ .

(٦) الأصول في النحو: ٤٣٥ / ٢ .

(٧) ليس في كلام العرب: ٣٦٢ .

أما الوجه الثاني كونها مَصْدَرًا فقد ذكره الطوسي، إذ قال: ((اللغة: تقول: بَعَلَ يَبْعَلُ بُعُولَةً ، وهو بَعْلٌ))^(١)، ويدلُّ هذا القول على قبول المصدرية لدى الطوسي .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (بُعُولَةً) عند الصرفيين صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي المتعدي من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) ومن باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) ومن باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ). ويفسر لنا هذا أنها من المصادر السماعية حين قيل بضوابط الفعل المتعدي، قال سيبويه: ((وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لَزِمَهُ يَلْزِمُهُ لُزُومًا، وَنَهَكَهُ يَنْهَكُهُ نُهُوكًا ، وَوَرَدَتْ وَرُودًا ، وَجَحَدَتْهُ جُحُودًا ، شَبِهَوْهُ يَجْلِسُ جُلُوسًا ، وَقَعَدَ يَفْعُدُ فُعُودًا، وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُونًا ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ وَاحِدٌ))^(٢) .

أما القول بالوجهين الصرفيين معًا فقد ذهب إليهما الزمخشري ، إذ قال: ((البُعُولَة: جمع بَعْل ، والتاء لاحقة لتأنيث الجمع كما في الحَزُونَة والسُّهُوْلَة. ويجوز أن يراد بالبُعُولَة المَصْدَر مِنْ قَوْلِكَ : بَعْلٌ حَسَنُ الْبُعُولَة ، يعنى : وأهل بعولتھن أَحَقُّ بِرَدِّھنَّ بِرَجْعَتھن))^(٣)، وأشار الرازي لكلا الوجهين الصرفيين مع جعله جَمْعُ (بَعْل) على السماع^(٤) ، وذهب إلى هذا الوجه أيضًا طائفة من المفسرين^(٥) .

ونجد السَّمين الحلبي في نصّه السابق أنّه أشار إلى الوجهين الصرفيين وعند ذكره وجه الجمع أشار إلى أنّه غير مقيسٍ بل مَسْمُوعٌ في بعض الألفاظ التي أشار إليها القدماء مِنْ علماء اللغة العربية كالخليل ، وسيبويه ، وابن السراج ، وهذا لا يعني أنّه وجهٌ مَرْجُوحٌ عنده أبدًا ، زيادة على ذلك أنّه أشار إلى المَصْدَرِ وعدم ترجيحه أو تضعيف أحدهما على الآخر يدلُّ على قبوله الوجهين معًا في سياق الآية المباركة محل البحث .

(١) التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٣٩ .

(٢) الكتاب: ٤ / ٥ - ٦ .

(٣) الكشف: ١ / ٢٧٢ .

(٤) مفاتيح الغيب: ٦ / ٤٣٩ .

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١١٩ - ١٢٠ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١ / ١٤١ ، وزهرة التفاسير: ٢ / ٧٦٦ .

والراجح عند الباحثة أنّ لفظة "بُعُولَة" مَصْدَرٌ، ومؤيدة ذلك بما جاء به أصحاب المعجمات اللغوية من أنّ بُعُولَة مَصْدَرٌ من بَعَلَ يَبْعُلُ بَعْلًا وبُعُولَة، أي أنّ المَصْدَرَ هنا واردٌ وسائغٌ في الآية المباركة محل البحث .

صيغة (فَعِيل)

نَفِير

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (نَفِير) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [سورة الأسراء: ٦] ثلاثة أوجه صرفية، ((أحدها: أنّه فَعِيل بمعنى فاعِل ، أي: أكثر نَافِرًا ، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثاني: أنّه جمع نَفَرٍ نحو: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ، قاله الزجاج ، وهم الجماعة الصّائرون إلى الأعداء. الثالث: أنّه مَصْدَرٌ، أي: أكثرُ خروجاً إلى العَزْوِ))^(١).

الوجه الأول لم أعتز على أحدٍ ذكره وحده في حدود ما قرأت ، وإنّما ذكر معه الأوجه الأخر .

وقد ذكر الصرفيون مجيء (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) ، ففي كلام العرب إذ أريد الدلالة على المبالغة ، والتكثير في اتصاف الذات بالحدث حوّل اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة ورأى المبرد أنّها لا تجيء هذه الصيغ إلا من الفعل المتعدي وما جاء من أوزان هذه الصيغة في الفعل اللازم عُذّ من قبيل الصفة المشبهة^(٢) .

أمّا الوجه الثاني كونه جَمْعَ نَفَرٍ فقد ذهب إليه النسفي ، إذ قال: ((جمع نَفَرٍ وهو من ينفر مع الرجل من قومه))^(٣) .

(١) الدرّ المصنوع: ٣١٥ / ٧ ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٢٨ / ٣ .

(٢) ينظر: المقتضب: ١١٤ / ٢ ، ودراسات في علم الصرف: ٥٢ .

(٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٤٦ / ٢ .

وقد أقرَّ بعضُ الصرفيين بمجيء (فَعِيل) جمعًا لـ (فَعَلَ) نحو: نَفِير جمع نَفَر، قال ابن الوراق (ت ٣٨١هـ): ((ما جاء من الاسم على وزن (فَعَلَ) يجمع على (فَعِيل)؛ لأنَّ فَعِيل من أبنية الجموع))^(١).

وممَّن ذكر الوجهين الصرفيين معًا ، قالوا بأن (نَفِيرًا) يحتمل أن تكون جَمْعًا، أو يحتمل أن تكون فَعِيلًا بمعنى فاعِل ، فقد أشار إليهما ابن عطية ، وصرَّح بأن: (("نفير" يحتمل أن يكونَ جَمْعَ نَفَر، ككَلْب وكَلِيب ، وَعَبْد وعَبِيد ، ويحتمل أن يكون فَعِيلًا بمعنى فاعِل ، أي وجعلناكم أكثر نَافِرًا))^(٢)، وذهب إلى هذا الوجه القرطبي^(٣)، والبيضاوي^(٤).

أما الوجه الثالث كونه مَصْدَرًا فقد ذكره محمد الأمين الشافعي، إذ قال: ((نَفِيرًا أي: رجالًا وعدداً مما كنتم عليه أولاً، أو أكثر عدداً ورجالاً من عدوكم ، أو أكثر خروجاً إلى الغزو؛ لأنَّ النَفِير يكون مَصْدَرًا بمعنى الخروج إلى الغزو، والنَّفِير من ينفر مع الرجل من عشيرته))^(٥) ، وذهبت إلى هذا كاملة بنت محمد الكواري في جعل "النفير" مَصْدَرًا^(٦).

وممَّن قالوا بأن (نَفِيرًا) يحتمل أن يكونَ مَصْدَرًا ، ويحتمل أن يكونَ جَمْعًا ، فقد ذكره ابن جزي ، إذ قال: ((وهو مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِكَ: نَفَرَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مُسْرِعًا، أو جَمْعَ نَفَرٍ))^(٧). وتبعه أبو حيان الأندلسي في ذكر الجمع والمَصْدَر^(٨).

(١) علل النحو: ٥١٠ .

(٢) المحرر الوجيز: ٤٤٠/٣ .

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢١٧ / ١٠ .

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٤٨ / ٣ .

(٥) حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٢٤/١٦ .

(٦) ينظر: غريب القرآن: للكواري : ٦ / ١٧ .

(٧) التسهيل لعلوم التنزيل: ١: ٤٤١-٤٤٢ .

(٨) ينظر: البحر المحيط: ١٥ / ٧ .

ويلحظ الناظر في قول السّمين الحلبيّ السابق أنّه ذكر الأوجه الصرفية الثلاثة معًا، وكأنّ جميع الأوجه سائغة عنده في سياق الآية الكريمة ، إذ لم أجد في كلامه ما يُصرّح أو يُلمح بترجيحه لأحد الأوجه على الآخر ، وهذا من قبيل التعدد الصرفي في السياق القرآني لدى السّمين الحلبيّ.

ويبدو لي أنّ الأظهر لفظة (نَفِير) مَصْدَرٌ، أي أكثر عددًا في خروجهم إلى الغزو، وأن القول بالمصدرية يعطي قوةً ، ومتانةً للتعبير القرآني الوارد في الآية المباركة محل البحث .

المبحث الثالث

تعدد الأوجه الصرفية المزيّدة

بحرفين

(صيغة فُعْلَان)

١- حُسْبَان

أورد السّمين الحلبيّ في لفظة (الحُسْبَان) في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [سورة الأنعام: ٩٦] قولين ((أحدهما: أنّه جمع ، فقل: جَمْع حِسَاب كِرْكَاب وَرُكْبَان وَشِهَاب وَشُهْبَان، وهذا قول أبي عبيد والأخفش وأبي الهيثم^(١) والمُبرّد. وقال أبو البقاء: «هو جَمْع حُسْبَانَة» وهو غلط؛ لأن الحُسْبَانَة القطعة من النار، وليس المراد ذلك قطعاً. وقيل: بل هو مَصْدَر كالرُّجْحَان ، والنُّفْصَان ، والخُسْرَان ، وأما الحِسَاب فهو اسم لا مَصْدَر، وهذا قول ابن السكيت. وقال الزمخشري: «والحُسْبَان بالضم مَصْدَرُ حَسَبْتُ يعني بالفتح كما أن الحِسْبَان بالكسر يعني مَصْدَرُ حَسَبْتُ بالكسر، ونظيره الكُفْرَان والشُّكْرَان»^(٢).

والوجه الأول كونه جمع حُسْبَانَة، ذهب إليه أبو عبيدة ، إذ قال: الحُسْبَان جمع ((حِسَاب) مثلُ شِهَاب ، والجميع "شُهْبَان")^(٣)، وأشار إليه الأخفش أيضاً، إذ قال: ((الحُسْبَان جماعة الحِسَاب" مثل "شِهَاب" و"شُهْبَان"، ومثله "الشَّمْسُ والقَمَرُ بِحُسْبَانٍ" أي: بحساب))^(٤)، وتبعهم السيوطي^(٥) وابن عطية^(٦).

وفي ما يخصّ الصرفيين ، فقد ذكروا أنّ (فُعْلَان) جمع لـ (فِعَال) بكسر الفاء فهو غير مُطَرِّدٍ لكلّ ما بوزن (فُعْلَان) كـ (رُكْبَان) جمعاً لـ (رَاكِب) ، ولم أجد وزن

(١) هو: خالد بن يزيد الرازيّ، كان نحوياً إماماً علامة، وتصدر بالريّ للإفادة، واشتهر بكنيته ، روى عنه الأزهرى من طريق أبي الفضل، توفي سنة ٢٧٦ هـ. ينظر: إنباه الرواة: ٤ / ١٨٨، ومقدمة تهذيب اللغة: ٤٢ / ١.

(٢) الدرّ المصنوّ: ٦٤ / ٥ ، وكلام أبي عبيدة في مجاز القرآن: ٢٠١ / ١، وكلام الأخفش في معاني القرآن للأخفش: ٣٠٨ / ١ ، وكلام أبي الهيثم والمُبرّد لم أعثر عليه في كتبهما ، وكلام العكبريّ في التبيان في إعراب القرآن: ٥٢٣ / ١ ، وكلام ابن السكيت في إصلاح المنطق: ١٧٢ ، وكلام الزمخشريّ في الكشاف: ٥٠ / ٢.

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٠١ / ١.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٣٠٨ / ١.

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٧٧ / ٢.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٢٦ / ٢.

(فَعَال) في نص سيبويه عند حديثه عن مجيء (فُعْلَان) جَمْعًا ، إذ قال: ((وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيته على أفعال . وذلك قولك: جملٌ وأجمالٌ ... وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على فُعْلَان ، وفُعْلَانِ، وأَمَّا فُعْلَانٌ نحو: خُرْبَانٍ وَبُرْقَانٍ وَوُرْلَانٍ. وأَمَّا فُعْلَانٌ فنحو: حِمْلَانٍ وَسَلْقَانٍ...))^(١)، وأيده السيوطي، إذ قال: ((فُعْلَان بِالضَّم يطرِد جَمِيعًا لاسم على فَعِيلٍ أَوْ فَعْلٍ بِفَتْحَيْنٍ صَحِيحُ الْعَيْنِ كَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ، وَقَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ، وَذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ ، أَوْ عَلَى فَعْلٍ بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ كَظْهَرٍ وَظُهُرَانٍ وَبَطْنٍ وَبُطْنَانٍ أَوْ عَلَى فَعْلٍ بِالْكَسْرِ وَالسُّكُونِ كَذُنْبٍ وَذُؤْبَانٍ))^(٢). وهذا الجمع حاصل عن التعدد في أوزان جمع التكسير، إذ قال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات))^(٣). ويقول الدكتور فاضل السامرائي في مسألة تعدد أوزان جمع التكسير: ((يذهب النحاة إلى أن أهم أسباب الاختلاف تعود إلى اختلاف اللغات، وإلى دلالة الجمع على القلة أو الكثرة، أو تعود إلى اختلاف المعاني بأن تكون اللفظة مشتركة بين معنيين فيُجمع كلُّ معنى على وزن))^(٤).

والوجه الآخر كون (حُسْبَان) مَصْدَرًا، وهذا الوجه ذكره الماوردي^(٥)، والواحدي^(٦)، وأوضحه الزمخشري ، بقوله: ((والحُسْبَانُ - بالضم - مَصْدَرٌ حَسَبَ، كما أن الحُسْبَان - بالكسر - مَصْدَرٌ حَسِبَ. ونظيره الكُفْرَان، والشُّكْرَان ذلك إشارة إلى جعلهما حُسْبَانًا، أي ذلك التسيير بالحساب المعلوم تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الذي قهرهما وسخرهما الْعَلِيمِ بتدبيرهما وتدويرهما))^(٧)، وتبعهم بعض المفسرين^(٨).

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٠.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣ / ٣٦١.

(٣) دراسات في اللغة : ٧٨.

(٤) معاني الأبنية في العربية: ١٣٠.

(٥) ينظر: النكت والعيون : ٥ / ٤٢٣.

(٦) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٢ / ٣٠٣.

(٧) الكشف : ٢ / ٥٠.

(٨) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١ / ٥٢٤ ، وروح المعاني ٤ / ٢٢٠ ، والتحرير والتنوير:

٣٩١ - ٣٩٢ / ٧.

وأما المعجميون فقد ذكر ابن دريد أنَّ الحُسْبَانَ مِنْ حَسَبٍ، وَحَسِبْتُ الْحِسَابَ أَحْسَبُهُ حَسَبًا مِنْ الْحِسَابِ. وَحَسِبْتُ الشَّيْءَ أَحْسَبُهُ حُسْبَانًا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَسِبْتُ كَذَا فِي مَعْنَى ظَنَنْتُ. وَكَذَلِكَ حَسِبْتُه مَحْسَبَةً وَمُحْسَبَةً وَالْكَسْرُ أَجُودُ^(١).

وأما الصرفيون فقد ذكروا أنَّ لفظة (حُسْبَان) صيغة مصدرية سماعية للفعل الثلاثي المتعدي من باب (حَسَبَ) نحو: حَسِبْتُهُ حُسْبَانًا ، وَرَضِيتُهُ رُضْوَانًا^(٢).

وممن جمع بين القولين الطبري، إذ قال: (("الحُسْبَان" في كلام العرب جمع حِسَاب ، كما "الشُّهْبَان" جمع شهاب. وقد قيل إنَّ الحُسْبَانَ ، في هذا الموضع مَصْدَر من قول القائل: "حَسِبْتُ الْحِسَابَ أَحْسَبُهُ حِسَابًا وَحُسْبَانًا"))^(٣) ، وذهب إلى هذين الاحتمالين جملة من المفسرين^(٤).

ويلحظ الناظر في نصَّ السَّمين السابق أنَّه كان ناقلًا لأقوال المفسرين الذين سبقوه ، إذ نجده قد ذكر قول أبي البقاء العكبري أنَّ الحُسْبَانَ جمع (حُسْبَانَة) ، وعلق عليه بأنَّه ليس المراد ذلك قطعًا. وذكر قول ابن السَّكيت من دون تضعيفه أو ترجيحه ، وفي النهاية أشار إلى قول الزمخشري ولم يعلق عليه. ويبدو أنَّ السَّمين الحلبي لم يتبنَّ وجهًا واحدًا ، وإنَّما ذكر الاحتمالين معًا ، وهذا يشي بمقبولية الوجهين الصرفيين عنده ، وكونهما سائغين في الآية الكريمة .

(١) ينظر: جمهرة اللغة : ٢٧٧ / ١ ، ١٢٣٧ / ٣ ، مادة وتقليب (حسب).

(٢) ينظر: الكتاب : ٨ / ٤ ، وكذلك جاءت من باب (فَعَلَ - يَفْعُل) نحو: رَجَحَ رُجْحَانًا ، وَشَكَرَ شُكْرَانًا ، ومن باب (فَعَلَ - يَفْعِل) نحو: غَفَرَ - غُفْرَانًا ، ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٥ ، وجوهر القاموس في الجموع والمصادر : ٢٨٣ .

(٣) جامع البيان: ٥٥٩ / ١١ .

(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية : ٢١١٤ / ٣ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل : ٣٧٥ / ١ ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٣٠٣ / ١ ، ومفاتيح الغيب: ٧٩ / ١٣ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٢ / ١٧٤ ، والبحر المحيط : ٥٩٣ / ٤ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٢٠٠ / ٤ ، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢٨ / ٣٠٤ ، والعذب النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنَقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ: ١ / ٥٤٢ .

والراجح أن لفظة (الحُسبان) دالة على المَصْدَر في الآية محل البحث ؛ لأنَّ سياقها يستدعي ذلك ، إذ إنَّ ورود (حُسبان) مَصْدَرًا يدلُّ على القوة والمبالغة في دقة الحساب التقديرِي الرياضي الذي لا خلل فيه ولا خطأ فيه والله أعلم ، وأنَّ المصدر يدلُّ على القوة والتأكيد في حدوث فعل الحساب فقوله (بحسبان) يعني جعلهما ((يجريان بحسبان)) أو أنَّهما يتحركان ويجريان بحساب، ومنازل لا يعدوانها، وهذا إنما يكون لغرض تأدية أكثر من معنى في الصيغة الواحدة .

٢- الطُّوفَان

ذكر السمين الحلبي في لفظة (طُوفَان) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَّنَسْخَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ فَاَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْذَّمَ عَائِتٍ مُفْصَلَتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٣٢] قولين ((أحدهما: أنه جَمْع طُوفَانَة، أي: هو اسم جنس كَقَمَح وقَمَحَة وشَعِير وشَعِيرَة. وقيل: بل هو مَصْدَر كالنُّفْصَان والرُّجْحَان، وهذا قول المُبَرِّد في آخرين، والأوّل هو قول الأخفش قال: «هو فُعْلَان من الطَّوَف ، لأنه يطوف حتى يَعمُ، وواحدته في القياس طُوفَانَة»^(١) .

والقول الأوّل كونه اسم جنس جمعيّ لـ(طُوفَانَة)، قد ذهب إليه الأخفش، إذ قال: ((الطُّوفَان واحدتها في القياس الطُوفَانَة))^(٢)، وذهب إلى هذا القول الزجاج^(٣) .

وأما المعجميون فقد ذكرا بن سيدة أن ((الطُّوفَان: الماء الَّذِي يَغْشَى كُلَّ مَكَانٍ، وقيل: المَطَرُ الَّذِي يُغْرِقُ مِنْ كَثَرَتِهِ، وقيل: الطُّوفَان: المَوْتُ العَظِيمُ، وقيل: الطُّوفَانُ من كُلِّ شَيْءٍ: ما كَانَ كَثِيرًا مُطِيفًا بِالْجَمَاعَةِ كُلِّهَا كَالْغَرَقِ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى الْمُدُنِ

(١) ينظر: اللُّر المَصْنُون: ٥ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وأما كلام المُبَرِّد فلم أجده في كتبه ، وكلام الأخفش في

معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٣٥ .

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٣٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢ / ٣٦٩ .

الكثيرة، والقَتْلِ الذَّرِيعِ، والمَوْتِ الجَارِفِ، وبذلك كُلُّهُ فُسِّرَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية: ١٤] ... ، وقال الأَخْفَشُ: الطُّوفَانُ: جَمْعُ طُوفَانَةٍ، والأَخْفَشُ ثِقَّةٌ ، وإذا حَكَى الثَّقَّةُ شَيْئاً لَزِمَ قَبُولُهُ^(١) .

وقد أشار سعيد الأفغاني إلى مجيء (طُوفَان) جمع طُوفَانَةٍ ، فهو اسم جنس جمعي ، وهو ما دلَّ على الجمع ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو ياء النسب نحو: تَمْرَ تَمْرَةٍ ، وسَفِينٍ وسَفِينَةٍ، وتُرْكٍ وتُرْكِيٍّ، وعَرَبٍ وعَرَبِيٍّ^(٢) .

أما القول الآخر كونه مَصْدَرًا ، فقد ذهب إليه مكي القيسي، إذ قال: ((والطُّوفَان: مَصْدَرٌ كالتَّنْفِصَانِ، لا يجمع))^(٣)، وتبعه جملة من المفسرين^(٤) .

وأما الصرفيون فقد أوضحوا أنَّ صيغة (فُعْلَان) صيغة مصدرية سماعية في جميع ما ورد عليها ، إذ يقول سيبويه : ((وقد جاء على فُعْلَانٍ ، نحو: الشُّكْرَانِ، والغُفْرَانِ))^(٥) ، وقد سُمعت صيغة (فُعْلَان) ((في باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نحو: رَجَحَ رُجْحَانًا، وشَكَرَ شُكْرَانًا، وكَفَرَ كُفْرَانًا ، وفي باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو: رَجَحَ رُجْحَانًا، وفي باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو: غَفَرَ غُفْرَانًا))^(٦) .

وممَّن ذكر القولين معًا ابن عطية ، إذ قال: ((قال الأخفش الطُّوفَانُ جمع طُوفَانَةٍ وهذه عقوبات وأنواع من العذاب بعثها الله عليهم ليزدجروا وينيبوا، والطُّوفَانُ مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِكَ طَافَ يَطُوفُ فهو عام في كل شيء يطوف إلا أن استعمال العرب له كثر في الماء والمطر الشديد ، ومنه قول الشاعر:

غَيَّرَ الجِدَّةُ مِنْ آيَاتِهَا خُرْقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ المَطَرِ^(٧)))^(٨)

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٤٤ / ٩ ، مادة (طفو) وتقليب (طوف)، وكلام الأخفش في معاني القرآن للأخفش: ٣٣٥ / ١، وينظر: تاج العروس: ١٠٥ / ٢٤ ، مادة (طوف) .

(٢) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٥٤ .

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢٥١٠ / ٤ .

(٤) الكشف: ١٤٦ - ١٤٧ ، وأوضح التفاسير: ١٩٧ / ١ ، والأساس في التفسير: ١٩٩٥ / ٤ .

(٥) الكتاب: ٨ / ٤ .

(٦) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٣٥ .

(٧) حُسَيْلُ بْنُ عُرْفَةَ لم أعثر على ديوانه وهو من شواهد النوادر في اللغة: ٢٩٦ .

(٨) المحرر الوجيز: ٤٤٣ / ٢ - ٤٤٤ ، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٣٥ / ١ .

وقد تَبَعُهُ في هذا القول جماعةٌ من المفسرين^(١) .

ونجد في نص السَّمين السابق أمرين:

الأوَّل: أنَّه كان ناقلًا للوجهين الصرفيين لدى المفسرين الذين سبقوه فهو نقل قول الأخفش وأيده ونقل قول المُبرِّد وضعَّفه.

الآخر: ويلحظ الناظر أنَّه رجَّح الوجه الأوَّل بدليل تقديمه ، وأمَّا الثاني فهو مَرْجُوحٌ عنده بدليل تأخره وسبقه بلفظة " قيل " .

والأنسب عند الباحثة أن لفظة "الطُّوفان" جمع "طُوفَانَة" وهي اسم جنس كشعير وشعيرة، وهو الجمع كما قال به صاحب الدُّر المصنُون ؛ لما تحمله اللفظة من معان مختلفة منها الغرق ومنها المطر الشديد وهذه الألفاظ في طياتها تدل على اسم الجنس الجمعي .

٣- بُنْيَان

ذكر السَّمين الحلبي في لفظة (بُنْيَان) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة التوبة : ١٠٩] قولين ((أحدهما: أنَّه مُصَدَّر كَالْغُفْرَانِ وَالشُّكْرَانِ، وأُطْلِقَ على الْمَفْعُولِ كَالْخَلْقِ بِمعنى المَخْلُوقِ. والآخر: أنَّه جَمْعٌ وواحدُه بُنْيَانَةٌ قال الشاعر:

كَبُنْيَانَةِ الْقَارِيٍّ مَوْضِعُ رَحْلِهَا ... وَأَثَارُ نِسْعَيْهَا مِنَ الدَّقِّ أَبْلَقُ^(٢)

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٥٢٢ / ٤ ، وَدَرْجُ الدُّرِّ في تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ: ٧٩٥ / ٢ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢٢٣ / ٢ ، ومفاتيح الغيب: ٣٤٦ / ١٤ ، والجامع لأحكام القرآن الكريم: ٧ / ٢٦٧ ، والبحر المحيط: ١٥١ / ٥ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٤٣٩ / ٤ .

(٢) البيت لكعب بن زهير كما في ديوان أبيه بشرح أ. علي حسن فاغور ، من قصيدة مشتركة بينهما ، وليس في ديوان كعب: ٦٩ .

يعنون أنه اسم جنس كَقَمَح و قَمَحَة))^(١). و "جمعٌ وواحدُه بُنْيَانَة " يقصد السَّمين به اسم جنس جمعيّ .

والقول الأول : البُنْيَان مَصْدَر بمعنى (المَفْعُول) بدليل ما ذهب إليه الواحديّ، إذ قال: ((البنيان: مَصْدَر يراد به المبنى ههنا))^(٢)، وذهب إلى هذا جماعةٌ من المفسرين^(٣)، وأوضحه ابن عاشور، إذ قال: ((البُنْيَان هو في الأصل مَصْدَرٌ بوزن الغُفْرَان، والكُفْرَان، اسم لإقامة البيت، ووضعهُ سواء كان البيت من أثواب ، أم من آدم أم كان من حجر وطين ، فكل ذلك بناء . ويطلق البُنْيَان على المبنى من الحجر والطين خاصة . وهو هنا مطلق على المَفْعُول ، أي المبنى))^(٤) .

وأما الصرفيون فقد ذكروا أنَّ (فُعْلَان) صيغة مَصْدَرِيَّة للفعل الثلاثي المتعدي مِنْ باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) نَحْو: غَفَرَ - غُفْرَانًا^(٥). وقد يَرِد بناءُ المصدرِ دالًّا على معنى المَفْعُول كالخَلْق بمعنى المَخْلُوق ، قال سيبويه: ((وقد يجيء المَصْدَر على المَفْعُول، وذلك قولك: لَبِنٌ حَلْبٌ ، إِنَّمَا تُرِيدُ مَحْلُوبٌ ، وكقولهم : الخَلْقُ إِنَّمَا يريدون المَخْلُوق، ويقولون للذَّرْهِم: ضَرَبُ الأَمِيرِ، إِنَّمَا يريدون مَضْرُوبُ الأَمِيرِ))^(٦) .

وأما القول الثاني فلم يُذكر وحده من دون القول الأول في حدود اطلاعي .

وقد أشار الصرفيون أيضًا إلى أنَّ (بُنْيَان) جمع (بُنْيَانَة) فهو اسم جنس جمعيّ وهو ما تضمن معنى الجمع دالًّا على الجنس ، ونفرك بينه وبين مفردة بتاء تلحق

(١) ينظر: الدر المصنوع: ١٢٤ / ٦ .

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٥٢٥ / ٢ .

(٣) ينظر: زاد المسير في علم التفسير : ٣٠١ / ٢ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٧ / ٣٦٥ ، وفتح البيان في مقاصد القرآن : ٤٠٠ / ٥ .

(٤) التحرير والتنوير: ٣٤ / ١١ .

(٥) ينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر : ٦٧ .

(٦) الكتاب: ٤ / ٤٣ ، وينظر: الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعلمه: الداودي: ١٥ ، والمصدر بين التنظير والاستعمال: ٧٠ ، (رسالة ماجستير)، والاسم في العربية بنية ودلالة : ٣٠٥ ، (رسالة ماجستير) .

المفرد، نحو: تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ، وَحَنْظَلٌ وَحَنْظَلَةٌ، وَبَطِيخٌ وَبَطِيخَةٌ، وَسَفَرَجَلٌ وَسَفَرَجَلَةٌ^(١). وشرح ذلك ابن يعيش ، إذ قال: ((اعلم أن هذا الضرب من الأسماء التي يُميز فيها الواحد بالتاء من نحو: شَعِيرَةٌ، وَشَعِيرٌ، وَتَمْرَةٌ، وَتَمْرٌ، إنما هو عندنا اسمٌ مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة ، وإن استُفيد منه الكثرة ؛ لأنَّ استفادة الكثرة ليست من اللفظ ، إنما هي من مدلوله إذ كان دالًّا على الجنس، والجنس يُفيد الكثرة . والكوفيون يزعمون أنَّه جمع كُسِّر عليه الواحد. ويؤيد ما ذكرناه أمران : أحدهما: أنَّه لو كان جمعًا، لكان بينه وبين واحده فرقٌ ؛ إمَّا بالحروف، وإمَّا بالحركات، فلما أتى الواحدُ على صورته ، لم يُفَرِّق بينهما بحركة ولا غيرها ، دل على ما ذكرناه ؛ وأمَّا التاء، فبمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا يدل سقوطها على التكسير، والأمرُ الثاني: أنه يوصَف بالواحد المذكر))^(٢) .

وممن جمع بين القولين الصرفيين جملة من المفسرين^(٣)، وأوضحهما أبوحيان الاندلسي ، إذ قال ((وَالْبُنْيَانُ مَصْدَرٌ كَالْغُفْرَانِ ، أُطْلِقَ عَلَى الْمَبْنَى كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ . وَقِيلَ: هُوَ جَمْعٌ وَاحِدُهُ بُنْيَانَةٌ))^(٤)، وتبعه الألوسي في ذكرهما ، إذ قال: ((أَقَمَّ أَسَسَ بُنْيَانَهُ أَي مَبْنِيهِ فَهُوَ مَصْدَرٌ كَالْغُفْرَانِ وَاسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، وعن أبي عليٍّ أَنَّ الْبُنْيَانَ جَمْعٌ وَاحِدُهُ بُنْيَانَةٌ ، ولعل مراده أنَّه اسم جنس جمعي واحده ما ذكر وإلا فليس بشيء))^(٥) .

وأمَّا المعجميون فقد ذكروا أَنَّ الْبُنْيَانَ محتملة للوجهين ، فقد ذكر ابن سيده ((قال أبو عليٍّ إِنَّ الْبُنْيَانَ مَصْدَرٌ وَهُوَ جَمْعٌ أَيْضًا عَلَى حَدِّ شَعِيرَةٍ وَشَعِيرٍ؛ لأنهم قالوا بُنْيَانَةٌ...، وقد جاء بناءُ الْمَصْدَرِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْغُفْرَانِ ، وَلَيْسَ بُنْيَانٌ جَمْعٌ بِنَاءٍ ؛ لِأَنَّ فُعْلَانًا إِذَا كَانَ جَمْعًا نَحْوُ: كُتُبَانٍ ، وَقُضْبَانٍ لَمْ

(١) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب : ٢٤٣ .

(٢) شرح المفصل: ٣ / ٣٢٣ .

(٣) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٥٢/١١ ، والمحزر الوجيز: ٨٤ / ٣ ، ومفاتيح الغيب: ١٤٨/١٦ .

(٤) البحر المحيط: ٥٠٦ / ٥ .

(٥) روح المعاني: ٢١ / ٦ ، وكلام أبي علي في الحجة للقراء السبعة : ٢١٩ / ٤ .

تَلَحُّقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَصَادِرِ نَحْوُ: ضَرْبٍ ضَرْبَةً ، وَأَكْلَةً وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ عَلَيَّ، لَوْ مَثَلُ بُنْيَانَةٍ بِأُتْيَانَةٍ كَانَ أَشَدَّ مِطَابَقَةً فَقَدْ مَثَلُ بِهَا سَبَبِيَّهِ ، وَقَالَ بَنِيْتُ بَنِيًّا وَبَنَاءً وَبُنْيَةً وَجَمَاعَهَا الْبَنَى))^(١) .

وَيَبْدُو أَنَّ السَّمِينَ الْحَلَبِيَّ فِي نَصِّهِ الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً لَمْ يَرْجَحْ أَيًّا مِنَ الْقَوْلَيْنِ الصَّرْفِيِّينَ، بَلْ اِكْتَفَى بِنَقْلِهِمَا مِنْ دُونِ تَرْجِيحٍ أَوْ تَضْعِيفٍ ، وَكَأَنَّهُمَا سَائِغَانِ عِنْدَهُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَحَلِّ الْبَحْثِ .

وَالْأَنْسَبُ أَنَّ لَفْظَةَ (الْبُنْيَانِ) الْوَارِدَةَ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَصْدَرٌ أُطْلِقَ عَلَى الْمَفْعُولِ لِلدَّلَالَةِ فِي بَيَانِ مَعْنَى التَّمَسُّكِ وَإِيضَاحِهِ وَالتَّقْوَى فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ الْبُنْيَانَ هُنَا مَرَادُّ مِنْهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ بِصُورَةٍ عَامَةٍ سِوَاهُ كَانَ مَادِيًّا أَمْ مَعْنَوِيًّا، وَيَقْوِيهِ وَرُودُ الْمَصْدَرِ (رِضْوَانِ) فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مَحَلِّ الْبَحْثِ .

صِيغَةُ (مَفَاعِلِ)

مَرَاضِعُ

أُورِدَ السَّمِينَ الْحَلَبِيَّ فِي لَفْظَةِ (مَرَاضِعِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِاحُونَ﴾ [سُورَةُ الْقَصَصِ: ١٢] ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ صَرْفِيَّةٍ ، إِذْ قَالَ: ((قَوْلُهُ: {الْمَرَاضِعُ} : قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَمْعُ مُرْضِعٍ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ. وَقِيلَ : جَمْعُ «مَرَضَعٍ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالضَّادِ. ثُمَّ جَوَّزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَيْ: مَكَانَ الْإِرْضَاعِ وَهُوَ التَّنْدِي ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا أَيْ : الْإِرْضَاعَاتِ أَيْ: أَنْوَاعُهَا))^(٢). وَكَلَامُ السَّمِينَ الْمَرَاضِعِ جَمْعُ تَكْسِيرٍ مَفْرَدُهُ مُرْضِعٌ وَهِيَ الْمَرْأَةُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (مَرَضَعٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَكَانٍ أَوْ مَصْدَرًا. وَعَلَى هَذَا تَكُونُ اللَّفْظَةُ مُحْتَمِلَةً ثَلَاثَةً أَوْجِهٍ .

(١) المخصص: ١ / ٥٠٤، مادة (البناء).

(٢) الدر المصنوع: ٨ / ٦٥٥.

الوجه الأول كونه جمع تكسير ذكره الفراء^(١)، وابن قتيبة^(٢)، والثعلبي^(٣)، وأوضحه مكي القيسي، بقوله: ((وحررنا على المراضع رضاعه، والتحرير بمعنى المنع، معروف في اللغة، وواحد المراضع: مُرضِع، ومن قال: مراضِع فهو جمع: مِرْضَاع، ومِفْعَال، بناء للتكثير، ولا تدخل الهاء في مؤنثه إذ ليس بجار على الفعل، وقد قالوا: مرضاعة، فأدخلوا الهاء للمبالغة لا للتأنيث، كما قالوا: مطرابة))^(٤)، وفي هذا النص ذكر ما هو جمعٌ لمِرْضَاعٍ على زنة (مِفْعَال)، وأشار سيبويه إلى هذا، إذ قال: ((هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل، أنَّ فَعُولًا، ومِفْعَالًا، ومَفْعَلًا، نحو: قَوْل ومِفْعَالٍ، إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع كلامهم على أنه مذكر. وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قولي، وضربي. ويستدل على ذلك بقولهم: رجل عملٌ وطعمٌ ولبسٌ، فمعنى هذا كمعنى قَوْل ومِفْعَالٍ في المبالغة، إلا أن الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعلٍ في التأنيث))^(٥)، وتبعه البركاني (ت ٥٠٥هـ) في ذلك، إذ قال: ((قوله: (المراضع) جمع مَرْضَع بالفتح، وقيل: مَرْضَع بالكسر على تقدير لبن المراضع))^(٦)، وذهب إلى هذا جملة من المفسرين^(٧).

وأما المعجميون فقد ذكروا أنَّ المراضِع جمع مَرْضِعة، إذ يقول أحمد مختار: ((مَرْضِعة مفرد: جمعها مَرْضِعات ومراضِع: من تقوم بإطعام ولدها أو ولد غيرها

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٠٣.

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ٣٢٩.

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٧ / ٢٣٨.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٨ / ٥٤٩٨.

(٥) الكتاب: ٣ / ٣٨٤.

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢ / ٨٦٤.

(٧) معالم التنزيل في القرآن: ٣ / ٥٢٥، والمحزر الوجيز: ٤ / ٢٧٩، وزاد المسير في علم التفسير: ٣ /

٣٧٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٢٥٧، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: ٥ / ١٧٧، وفتح البيان

في مقاصد القرآن: ١٠ / ٩٥.

من لبنها "المُرْضِعة الحقيقية هي الأم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ
الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة القصص ، من الآية : ١٢])^(١).

وأما اللغويون فقد ذكر سيبويه أنَّ ما جاء صفة للمؤنث خالية من تاء التأنيث
على وزن (مُفْعَل) فإنها تكسر على "مَفَاعِل" نحو: مُطْفَل مَطَافِل ، ومُشَدَّن مَشَادِن.
ومُرْضِع مَرَضِيع^(٢) ، وعدَّ أحمد الحملاوي جمع اسم الفاعل على (مَفَاعِل) جَمْعًا
شاذًا، فيرى أنَّ اسم الفاعل ، والمَفْعُول المبدوء بالميم يجمع جمعًا صحيحًا ، ولا
يُكسر، وما جَمَعَ من الألفاظ جمع تكسير فهو من باب الشذوذ^(٣)، وذكر هذا أيضًا
الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، والدكتور هاشم طه شلاش ، إذ قالوا: ((إنَّ اسم
الفاعل، والمَفْعُول المبدوءان بالميم الزائدة لا يجمعان جمع تكسير؛ لمشابهتهما الفعل
لفظًا ومعنى، وجاءَ الجمع شذوذًا في اسم مَفْعُول الثلاثي مِنْ نحو : مَلْعُون، ومَيْمُون،
ومَشْؤُوم، ومَكْشُور، ومَسْلُوخ التي ورد جمعها على مَلاعِين، ومَيَامِين، ومَشَائِم،
ومكاسير، ومَسَالِيخ . وجاءَ أيضًا في اسم الفاعل من الرباعي كمُوسِر، ومُفْطِر،
والجمع: مَيَاسِير، ومَفَاطِير، وفي اسم المَفْعُول كُمُنْكَر، وجمعه مَنَاكِير. وإذا كان اسم
الفاعل من الرباعي للمؤنث جاء جمع التكسير على مَفَاعِل كمُرْضِيع، ومَرَضِيع))^(٤).

وفي ما يخصُّ الوجه الثاني وهو أنَّ (مَرَضِيع) اسم مكان ، والثالث أنَّه مَصْدَرٌ
فلم أجد في حدود ما قرأت أحدًا اقتصر على ذكر أحدهما من دون الآخر، بل ذكر
مع الأوجه الآخر .

وممَّن ذكر الاحتمالين معًا بأنَّها جمع واسم المكان الزمخشريّ، إذ قال: ((
والمَرَاضِعُ : جَمْعُ مَرَضِيعٍ، وهي المَرْأَةُ الَّتِي تُرْضِعُ . أَوْ جَمْعُ مَرَضِيعٍ، وهو مَوْضِعُ

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة : ٩٠٣ / ٢ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٤٢ / ٣ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣١٢ ، وجموع التكسير واستعمالاتها
في القرآن الكريم: ٨١ .

(٣) ينظر: شذا العرف في فن الصرف : ٩٦ .

(٤) المذهب في علم التصريف : ١٨٧ ، وينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم : ٣٥٧ .

الرَّضَاعُ يَعْنِي الثَّدْيَ أَوْ الرَّضَاعُ مِنْ قَبْلُ ، أَي: مِنْ قَبْلِ قِصَصِهَا أَثَرَهُ))^(١) ، وَتَبَعُهُ فِي ذِكْرِ الْإِحْتِمَالِينَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَفْسَرِينَ ^(٢) .

وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ النَّيْسَابُورِيُّ ، بِقَوْلِهِ: ((الْمَرَاضِعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ امْرَأَةٍ مُرْضِعَةٍ ، أَوْ مُرْضِعٍ: ذَاتَ وَلَدٍ رَضِيعٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ مَرَضِعٍ بِمَعْنَى: الْإِرْضَاعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ: مَرَضِعٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَضَعَ يَرْضَعُ بِمَعْنَى: الْمَصْدَرِ))^(٣) ، وَأَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، إِذْ قَالَ: ((وَالْتَّحْرِيمُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَنْعِ ، أَيِ مَنْعِنَاهُ أَنْ يَرْضَعَ ثَدْيَ امْرَأَةٍ وَالْمَرَاضِعُ جَمْعُ مُرْضِعٍ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تُرْضِعُ أَوْ جَمْعُ مَرَضِعٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الرِّضَاعِ، وَهُوَ الثَّدْيُ، أَوْ الْإِرْضَاعُ. مِنْ قَبْلُ: أَيِ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ. وَقِيلَ: مِنْ قَبْلِ قِصَصِهَا أَثَرَهُ وَإِتْيَانِهِ عَلَى مَنْ هُوَ عِنْدَهُ))^(٤) .

وَأَمَّا السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ فَقَدْ ذَكَرَ الْأَوْجِهَ الصَّرْفِيَّةَ الثَّلَاثَةَ مَعًا ، وَكَأَنَّ جَمِيعَ الْأَوْجِهَ سَائِغَةً عِنْدَهُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِهِ مَا يُصَرِّحُ أَوْ يُلِمُّحُ بِتَرْجِيحِهِ لِأَحَدِ الْأَوْجِهَ عَلَى الْآخَرِ ، وَهَذَا مِنْ قِبَلِ الْإِحْتِمَالِ الصَّرْفِيِّ فِي السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ لَدَى السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ.

وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْبَاحِثَةِ أَنَّ لَفْظَةَ "الْمَرَاضِعُ" دَالَّةٌ عَلَى الْجَمْعِ وَمُفْرَدُهَا (مُرْضِعَةٌ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [سُورَةُ الْقَصَصِ: مِنْ الْآيَةِ: ١٢] وَهُوَ جَمْعُ لِلْمُرْضِعَةِ، إِذِ الْمَعْنَى حَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ، أَيِ مَنَعَ الْمُرْضِعَاتِ مِنْ رِضَاعَتِهِ وَهَذَا تَحْرِيمٌ قَدْرِي؛ وَذَلِكَ لِكِرَامَتِهِ وَلِصَيَانَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ ، وَصَيَانَتُهُ لَهُ أَنْ يَرْتَضِعَ غَيْرَ ثَدْيِ أُمِّهِ، وَكَانَ هَذَا الْمَنْعُ سَبَبًا فِي رَجُوعِهِ لِأُمِّهِ لَتَرْضَعَهُ وَهِيَ أَمْنَةٌ بِلَا خَوْفٍ عَلَيْهِ .

(١) الْكَشَافُ: ٣ / ٣٩٦.

(٢) يَنْظُرُ: مِفْتَاحُ الْغَيْبِ: ٢٤ / ٥٨٢ ، وَأَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ: ٤ / ١٧٣ ، وَمَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ: ٢ / ٦٣١ ، وَالتَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ: ٢ / ١١٠ ، وَفَتْوحُ الْغَيْبِ فِي الْكَشْفِ عَنْ قَنَاعِ الرِّيبِ: ١٢ / ٢٠.

(٣) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ: ١٧ / ٣٤٧.

(٤) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٨ / ٢٩٠.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً :- الكتب المطبوعة

القرآن الكريم

- أ -

- الإبانة في اللغة العربية : سَلَمَة بن مُسْلِم العَوْتَبِي الصُّحَارِي ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة ، د. نصرت عبد الرحمن : د. صلاح جرار ، د. محمد حسن عواد ، د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع: الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة الدمشقي، (ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: دار الكتب العلمية، (د.ت).
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة بغداد ، ط١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: د. وسمية عبد المحسن المنصور، مطبوعات جامعة الكويت ، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- أدب الكاتب : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة ، (د.ت) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٩٩٨ م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) ، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- أساس البلاغة : محمود بن عمرو بن أحمد ، أبو القاسم ، الزمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأساس في التفسير: سعيد حوى (ت ١٤٠٩ هـ) ، الناشر، دار السلام - القاهرة ، ط٦، ١٤٢٤ هـ .
- إصلاح المنطق : يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف ، ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق: محمد مرعب، الناشر، دار إحياء التراث العربي، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .
- الأصول في النحو: محمد بن السري ، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، لبنان، ط٣ ، ١٤١٧ هـ .
- الأضداد : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ ، أبو بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: أحمد بن يوسف بن مالك الرعينيّ الغرناطيّ ثم البيريّ ، أبو جعفر الأندلسيّ (ت ٧٧٩ هـ)، تحقيق : عبد الله حامد النمريّ، الناشر: كلية الشريعة جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو: نَظَمَهَا الْعَلَّامَةُ النحويّ أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ:حقّقها وخدمها : سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيونيّ، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض .
- إنباء الرواة على أنباء النُحاة : جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت٦٢٤ هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربيّ - القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازيّ البيضاويّ (ت ٦٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشليّ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١، ١٤١٨ هـ .

- أوضح التفاسير: محمد محمد عبد اللطيف بن الخطيب (ت ١٤٠٢هـ) ، الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها ، ط ٦ ، رمضان ١٣٨٣ هـ - فبراير ١٩٦٤ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر، (د.ت) .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن: محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت ٥٥٠ هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .

- ب -

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت: بعد ٥٥٣هـ)، المحقق (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد باقي ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، ١٤٢٠ هـ .
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .

- ت -

- التأويل الاحتمالي لدلالة الألفاظ في القرآن الكريم بين التحول التصرفي والتوجيه الاعتباطي والإعجاز اللغوي: د. كاطع جار الله سظام، أستاذ علم الصرف، مخطوط .

- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه . (د . ت).
- التبيان في تصريف الأسماء : أحمد حسن كحيل ، ط ٦ .
- التبيان في تفسير القرآن: محمد بن الحسن الطوسي (ت ٦٤٠هـ) ، أبو جعفر، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ .
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية - تونس، ١٩٨٤ هـ .
- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم): جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- تراث أبي الحسن الحرّالي المراكشي في التفسير مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل. وعروة المفتاح. والتوشية والتوفية. ونصوص من تفسيره المفقود لسورتي البقرة وآل عمران: عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ التَّجِيبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْحَرَالِيُّ أَبُو الْحَسَنِ (ت ٦٣٨هـ) مستخرجة من: تفسير البقاعي «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، تصدير: محمد بن شريفة ، عضو أكاديمية المملكة المغربية، تقديم وتحقيق : محمادي بن عبد السلام الخياطي، أستاذ بكلية أصول الدين تطوان، الناشر: المركز الجامعي للبحث العلمي - الرباط ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم، ابن جزّي الكلبّي الغرناطيّ (ت ٧٤١هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .

- تصريف الأسماء : الأستاذ العلامة محمد الطنطاوي ، المحقق غير موجود ، الناشر: دار الظاهرية ، ط ١ ، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م .
- التطبيق الصرفي : د. عبدة الراجحي ، الناشر: مكتبة المعارف لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- التطور النحوي للغة العربية : محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ م المستشرق الألماني برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- التعليق اللطيف على حديقة التصريف (أرجوزة في علم التصريف) ، نظمها عبد الرحمن بن أحمد الكسلان الزبيلي ، قدّم لها وشرحها محمد أحمد عيّن ، الناشر: مكتبة الوديان - جدة ، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م .
- تفسير ابن فورك من أول سورة نوح إلى آخر سورة الناس: الإمام العلامة محمد بن الحسن ابن فورك ، أبو بكر (ت ٤٠٦) ، دراسة وتحقيق: سهيمة بنت محمد سعيد محمد أحمد بخاري ، الناشر: جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- تفسير الإمام ابن عرفة : محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي ، أبو عبد الله (ت : ٨٠٣ هـ) ، تحقيق: د. حسن المناعي ، الناشر: مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- التفسير البسيط: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ، أبو الحسن ، النيسابوري ، الشافعي (ت: ٤٦٨ هـ) ، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ .
- تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ) و جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، المحقق غير موجود ، الناشر: دار الحديث - القاهرة ، ط ١ ، (د.ت) .

- تفسير الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد، أبو القاسم، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، جزء ٢ ، ٣ : من أول سورة آل عمران - وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء تحقيق ودراسة : د. عادل بن علي الشدي ، الناشر: دار الوطن - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، جزء ٤ ، ٥ : (من الآية ١١٤ من سورة النساء - وحتى آخر سورة المائدة) تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار ، الناشر، كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم : محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، أبو الليث ، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوفي ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- تفسير القرآن: منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر (ت: ٤٨٩هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- تفسير القرآن العزيز: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري ، الإلبيري، أبو عبد الله المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت : ٣٩٩هـ) تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- تفسير القرآن العظيم (جزء عم) : عبد الملك بن محمد بن عبد الرحمن بن قاسم العاصمي، المحقق غير موجود ، الناشر: دار القاسم ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- تفسير القرآن الكريم (ابن القيم) : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) ، تحقيق : مكتب الدراسات والبحوث العربية

والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان ، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .

• تفسير الماتريديّ (تأويلات أهل السنة): محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريديّ (ت : ٣٣٣هـ) ، تحقيق : د. مجدي باسلوم ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

• تفسير مجاهد : مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج التابعي المكيّ القرشيّ المخزوميّ (ت: ١٠٤هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل ، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة ، مصر، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

• تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحيّ (كلية التربية - بغداد)، الناشر: دار الكتاب العربي، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

• تهذيب التوضيح : تأليف : أحمد مصطفى المراغيّ المدرس بمدرسة التجارة، ومحمد سالم علي المدرس بمدرسة القضاء الشرعيّ ، الناشر: مطبعة السعادة بمصر، ط ٢ ، ١٣٤٠ هـ - ١٩٢١ م .

• تهذيب اللغة : محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ ، ٢٠٠١ م .

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ ، أبو محمد (ت ٧٤٩ هـ) ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .

- ج -

• جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمليّ ، أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- جامع الدروس العربية : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط ٢٨ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الجامع لأحكام القرآن الكريم : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- الجدول في إعراب القرآن الكريم : محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد ، دمشق - مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ .
- جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، أبو بكر (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ، أبو محمد (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د . فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن : عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار إحياء التراث العربي مؤسّسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان .
- جواهر القاموس في الجموع والمصادر : محمد بن شفيع القزويني ، تحقيق وتعليق: محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي ، منشورات جمعية منتدى النشر / النجف الأشرف.

- ح -

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني: محمد بن علي الصبان الشافعي ، أبو العرفان (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد ، الناشر: مكتبة لسان العرب، lisanarabs.blogspot.com . (د.ت).

- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، ط ٤، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- الحل في شرح أبيات الجمل: عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، أبو محمد (ت ٥٢١ هـ) قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيى مراد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- خ -

- الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- الخصائص: عثمان بن جني، أبو الفتح (ت ٣٩٢)، تحقيق: محمد علي جبار، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢ م.

- د -

- دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، ١٩٦١ م.
- دراسات في علم الصرف: د. عبد الله درويش، الناشر: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة - العزيزية، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)،
تصدير: محمود محمد شاكر ، الناشر: دار الحديث، القاهرة، بدون طبعة (ب.ت).
- درجُ الدرر في تفسیر الآي والسُّور: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد
الفارسيّ الأصل ، أبو بكر الجرجانيّ (ت: ٤٧١ هـ) ، تحقيق :القسم الأول: طلعت
صلاح الفرحان، تحقيق: القسم الثاني: محمد أديب شكور أمير، الناشر: دار
الفكر- عمان، الأردن ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد
الحريريّ البصريّ (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة
الكتب الثقافية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الدر المصنّون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن
يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق : الدكتور
أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق للنشر والطباعة والتوزيع ، ٢٠١١ م .
- دقائق التصريف: محمد بن سعيد المؤدب ، أبو القاسم (المتوفي بعد سنة
٢٢٨ هـ)، تحقيق : الأستاذ الدكتور حاتم صالح الظامن ، الناشر: دارالبشائر
للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ديوان امرئ القيس : أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (ت ٨٠ ق هـ)،
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار المعارف، مصر ، ط ٤ ، ١٩٨٤ م.
- ديوان جرير : جرير بن عطية الخطفيّ (ت ١١٤ هـ)، بشرح: محمد بن حبيب
(ت ٢٤٥ هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه ، الناشر: دار المعارف ، القاهرة،
ط ٣ ، (د.ت).
- ديوان الراعي النُميريّ: شرح: د. واضح الصّمد، الناشر: دار الجيل - بيروت،
ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور ، الناشر:
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ديوان زيد الخليل الطائيّ : صنعة د. نوري حمودي القيسيّ ، الناشر: مطبعة
النعمان - النجف الأشرف ، (د.ت) .

- ديوان العباس بن مرداس السُّلَمي ، جمعه وحققه : د. يحيى الجبوري ، الناشر: المؤسسة العامة للثقافة والطباعة ، دار الجمهورية - بغداد ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ديوان القطامي ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، الناشر: دار الثقافة - بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه ، د. إحسان عباس ، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع بيروت - لبنان ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني ، الناشر: مطبعة المعارف - بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد بين ربيعة : شرح الطوسي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. حنا نصر الحتي ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- ر -

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .

- ز -

- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني ، الناشر: دار الطلائع ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٩٧ م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

- زهرة التفاسير: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ) ، الناشر: دار الفكر العربي ، (د.ت) .

- س -

- السراج في بيان غريب القرآن: محمد بن عبد العزيز بن أحمد الخضيريّ، المحقق غير موجود ، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ، ط ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- ش -

- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساريّ - المتوفى في القرن ١٢): عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان ، الناشر: المكتبة المكية - مكة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاويّ (ت ١٣٥١هـ) ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر: مكتبة الرشد الرياض ، (د.ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الطلائع - القاهرة - ٢٠٠٩ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث - بيروت، الطبعة: (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى) ، (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) .
- شرح أشعار الهذليين : أبو سعيد الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عنأبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السُّكَّري ، حققه : عبد الستار أحمد فراج راجعه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشمونيّ الشافعيّ (ت ٩٢٩هـ) ، المحقق غير موجود ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) ، مكتبة الرشد - ناشرون المملة العربية السعودية - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٤هـ.
- شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية : إبراهيم بن موسى ، أبو إسحق الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: الجزء الأول / د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني / د. محمد إبراهيم البناء، الجزء الثالث / د. عياد بن عيد الثبتيّ ، الجزء الرابع / د. محمد إبراهيم البناء / د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس ، الجزء السادس / د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع / د. محمد إبراهيم البناء / د. سليمان بن إبراهيم العايد / د. السيد تقي ، الجزء الثامن ، الجزء التاسع / د. محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: الأوّل للعلامة شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ)، والثاني اسمه الفلاح شرح المراح لابن كامل باشا ، مؤلف الكتاب : أحمد بن علي بن مسعود، المحقق غير موجود، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ط ٣ ، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار الهجر، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبيّ ثم المصريّ ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام ، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرّيّ ، زين الدين المصريّ ، وكان

يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

• شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»): أحمد بن محمد الخفاجي المصري ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، الناشر: دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

• شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قابوس بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٨م .

• شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ) محمد بن الحسن الرضي الإسترأبادي ، نجم الدين (ت ٦٨٨هـ)، حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة : محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، أبو محمد، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ، (د. ت) .

• شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧ م .

• شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شعر عبد الله الزبيري ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، رفع عبد الرحمن النجدي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ، ط١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- شعر عمرو بن معدى كرب الزبيدي : جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، ط ٢ منقحة ومزودة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) المحقق غير موجود . الناشر: دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (د. ت) .

- ص -

- صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه :أحمد حسن بسج ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- الصحاح تاج العربية الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد ، أبو نصر الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين — بيروت ، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الصرف العربي أحكام ومعان : د. محمد فاضل السامرائي ، الناشر: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .
- الصرف الكافي أيمن أمين عبد الغني ، مراجعة : أ. د. عبده الراجحي ، أ. د. رشدي طعيمة ، أ. د. محمد علي سحلول ، أ. د. إبراهيم إبراهيم بركات ، الناشر: دار التوفيقية للتراث ، ١٣٩١ هـ - ٢٠١٠ م .

- صفوة التفاسير: محمد علي الصابوني ، الناشر: دار القرآن الكريم - بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- صيغ الجموع في القرآن الكريم : د. وسميّة عبد المحسن محمد المنصور، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون ، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: د. رمضان عبد الله ، الناشر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر وتوزيع الكتب ، ط١، ٢٠٠٦م .

- ظ -

- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، د. محمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ، (د . ت) .
- ظاهرة التعدد في الأبنية العربية : د. وسميّة عبد المحسن المنصور ، جامعة الملك سعود - قسم اللغة العربية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م ، نشر في (مجلة الدراسات اللغوية - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٠٠٢م ، ونشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م العدد/ ٥٤ الإصدار الأولى الملحق بالعدد ، وأعيد نشره في إصدارات مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥م .

- ع -

- العباب الزاخر والباب الفاخر : الحسن بن محمد بن الحسن الصاغانّي ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين (ت ٢٥٠هـ)، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد ، (د. ت) .
- الْعَدْبُ النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنَقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشَّنَقِيطِيُّ (ت ١٣٩٣هـ) ، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد ، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٦ هـ .

- العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي : هنري فليش ، تعريب وتحقيق وتقديم : د. عبد الصبور شاهين ، الناشر: مكتبة الشباب ، (د. ت) .
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: شهاب الدين ، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- عنقود الزواهر في الصرف: علاء الدين علي بن محمد القوشجيّ ، دراسة وتحقيق: أ. د. أحمد عفيفي ، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

- غ -

- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانيّ ، ويعرف بتاج القراء (ت ٥٠٥هـ) دار القبله للثقافة الإسلامية - جدة ، الناشر: مؤسّسة علوم القرآن - بيروت ، (د. ت) .
- غريب القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، أبو محمد (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : السيد أحمد صقر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- غريب القرآن للكوارى : كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكوارى، المحقق غير موجود ، الناشر: دار بن حزم ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .

- ف -

- فتح الأقفال ومزيل الأشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال: محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الجليل السجلماسيّ (ت ١٢١٤ هـ) ، تقديم وتحقيق: محمد الناصريّ ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٩٧١ م .

- فتح البيان في مقاصد القرآن : محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري ، أبو الطيب القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) ، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- فتح الرحمن في تفسير القرآن: مجير الدين بن محمد العلمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب ، الناشر: دار النواذر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية)، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، اعتنى به وراجع أصوله : يوسف الخوش ، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان ، ط ٤، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال: محمد علي طه الدرة ، الناشر: مكتبة السوادي جدة - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف) : شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) ، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج ، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا ، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .
- الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجمع وعلمه : محمد بن علي الحي بن رجب الدأوي (ت ١١٦٨ هـ) ، دراسة وتحقيق : علي حكمت فاضل محمد ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- الفروق اللغوية : الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، أبو هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥ هـ) ، حققه وعلق عليه : محمد إبراهيم سليم ، الناشر: دار العلم والثقافة ، القاهرة - مصر، (د. ت) .
- فصول في فقه العربية : د. رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٦، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- فن الصرف: محمد حسين الأزهرى ، دار الظاهرية للنشر والتوزيع . ط١ ، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م .
- في اللهجات العربية : إبراهيم أنيس ، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، مطبعة أبناء وهبه حسان، ط١ ، رقم الإيداع ٥١٤١ لسنة ٢٠٠٣ م .

- ق -

- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ٨ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

- ك -

- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرّد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- كتاب الأفعال : سعيد بن محمد المعافري ، أبو عثمان السرقسطي . إعداد : د. حسن محمد محمد شرف ، ومراجعة : د. محمد مهدي علام ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف بمصر، (د. ت) .
- كتاب العين : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، أبو عبد الرحمن، الفراهيديّ البصريّ (ت ١٧٠ هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، بيروت .
- كتاب الواضح : أبو بكر الزبيديّ الإشبيليّ النحويّ (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق : أ. د. عبد الكريم خليفة ، الناشر: دار جليس الزمان ، ط ٢ ، ٢٠١١ م .

- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم الزمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق غير موجود ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٣، ١٤٠٧ هـ .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبيّ ، أبو إسحاق (ت ٤٢٧هـ) ، تحقيق: أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعديّ ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان ، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية : د. عبد الله خضر حمد ، المحقق غير موجود، الناشر: دار القلم ، بيروت — لبنان ، ط ١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسينيّ القرينيّ الكفويّ، أبو البقاء الحنفيّ (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصريّ ، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت ، (د. ت) .
- الكناش في فني النحو والصرف : عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، أبو الفداء ، الملك المؤيد ، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية ، بيروت — لبنان ، ٢٠٠٠ م .

- ل -

- اللباب في علوم الكتاب : عُمر بن علي ابن عادل ، أبو حفص الدمشقيّ الحنبليّ ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، شارك بتحقيقه برسالته الجامعية : د. محمد سعد رمضان حسن، د. محمد المتوليّ الدسوقيّ حرب ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعيّ الإفريقيّ (ت ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، ط ٣، ١٤١٤ هـ .

- لطائف الإشارات = تفسير القشيريّ : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيريّ (ت ٤٦٥هـ) ، تحقيق : إبراهيم البسيوني ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر ، ط٣ ، (د. ت) .
- اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب ، ط ٥ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
- اللحة في شرح الملحّة : محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذاميّ ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعديّ ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د. عبده الراجحيّ ، الناشر: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦م .
- ليس في كلام العرب : الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- م -

- مجاز القرآن : معمر بن المثنى التميميّ ، أبو عبيدة (ت ٢١٠) ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد فؤاد سزكين ، الناشر: مكتبة الخانجيّ - القاهرة ، ط١ ، ١٣٨١هـ .
- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ النيسابوريّ ، أبو الفضل (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار المعرفة - بيروت، لبنان .
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقيّ الهنديّ الفتنّيّ الكجراتيّ (ت ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط٣ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- مجمل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : عثمان بن جني ، أبو الفتح (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : علي النجدي الناصف ، د. عبد الحلیم النجار ، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، أعده للطبعة الثانية وقدم لها : محمد بشير الأدلبي ، الناشر: دار سزگین ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده ، أبو الحسن المرسّي ، (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- المحيط في اللغة: كافي الكفاة صاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) ، بتحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الناشر: عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- مختار الصحاح : زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦ هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، بيروت - صيدا ، ط ٥ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- مختصر تفسير ابن كثير : (اختصار وتحقيق) محمد علي الصابوني ، الناشر: دار القرآن الكريم ، بيروت - لبنان ، ط ٧ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م .
- المخصص: علي بن إسماعيل بن سيده و أبو الحسن المرسّي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ ، أبو البركات الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي ، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، الناشر: دار الكلم الطيب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ، الناشر: دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة ، ط ١ ، (١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ) .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ) ، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، (د.ت).
- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب حَمُوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي ، أبو محمد (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي ، أبو العباس (المتوفي: نحو ٧٧٠هـ) ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن: الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، أبو محمد البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- معاني الأبنية في العربية : د. فاضل صالح السامرائي ، الناشر: دار عمار ، ط ٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- معاني القرآن : سعيد بن مسعدة البلخي ، ثم البصري ، أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن : يحيى بن زياد ، أبو زكريا ، الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت) .

- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ، (ت ٣١١هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبيّ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معجم ديوان الأدب: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين ، أبو إبراهيم ، الفارابيّ ، (ت ٣٥٠هـ) ، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر ، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، الناشر: مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبد الغني الدقر، وذيل بالإملاء، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل ، الناشر: عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن: حسن عز الدين بن حسين بن عبد الفتاح أحمد الجمل ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ط ١ ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، أبو عبد الله التيميّ الرازيّ ، الملقب بفخر الدين الرازيّ خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، المحقق غير موجود ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ .
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ (المتوفى: ٥٠٢هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي ، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت ، ط ١ - ١٤١٢ هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد

فاخر، الناشر: دار السلام ، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

● مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

● المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس، المعروف بالمُبرّد (ت : ٢٨٥ هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، الناشر: عالم الكتب - بيروت (د. ت.) .

● المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواربي ، عبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، الناشر: مطبعة العاني ، بغداد .

● الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

● مناهج البحث العلمي : عبد الرحمن يدوي ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م ، الناشر: وكالة المطبوعات شارع فهد السالم - الكويت .

● مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) ، المحقق غير موجود، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ٣ ، (د. ت.) .

● منجد المقرئين ومرشد الطالبين : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ) ، المحقق غير موجود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

● المنصف : شرح عثمان ابن جني النحوي ، أبو الفتح (ت ٣٩٢ هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٧ هـ) ، تحقيق : أ. إبراهيم مصطفى ، أ. عبد الله أمين ، الناشر: إدارة إحياء التراث ، ط ١ ، في ذي القعدة سنة ١٣٧٩ هـ - أبريل سنة ١٩٦٠ م .

- منهج البحث الأدبي : الدكتور علي جواد الطاهر، الناشر: مطبعة العاني - بغداد ، ١٩٧٠ م .
- المذهب في علم التصريف : د. صلاح مهدي الفرطوسي ، د. هاشم طه شلاش، الناشر: مطابع بيروت الحديثة ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م .
- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان ، الطبعة ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الميزان في تفسير القرآن : العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة ، الناشر: شبكة دار الفكر (د.ت) .

- ن -

- النحو الوافي: د.عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، الناشر: دار المعارف ، ط ١٥ ، (د.ت) .
- نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز : محمد بن عزيز، أبو بكر السجستاني (ت ٣٣٠ هـ)، رواية أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسون البغداديّ المقرئ (ت ٣٨٦ هـ)، حقق نصوصه وعلق عليه : أ. د. يوسف عبد الرحمن المرعشي ، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان ، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .
- النكت والعيون: علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصريّ البغداديّ ، أبو الحسن، الشهير بالماورديّ (ت ٤٥٠ هـ) ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، (د. ت) .
- النوادر في اللغة : سعيد بن أوس بن ثابت ، أبو زيد الأنصاريّ ، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، الناشر: دار الشروق - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ه -

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسيّ ، أبو محمد

- القيروانيّ ثم الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق: مجموعة رسائل
جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د.
الشاهد البوشيخي ، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية - جامعة الشارقة ، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية -
مصر، (د. ت) .

- و -

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي
الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ،
الناشر: دار القلم ، الدار الشامية - دمشق، بيروت ، ط١، ١٤١٥ هـ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن،
الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد
عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ، الدكتور أحمد محمد صيرة ، الدكتور
أحمد عبد الغني الجمل ، الدكتور عبد الرحمن عويس ، قدمه وقرظه: الأستاذ
الدكتور عبد الحي الفرماوي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط
١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي ، الناشر: دار النهضة مصر للطباعة
والتوزيع ، الفجلة - القاهرة ، ط١، جزء ١ - ٣: يناير ١٩٩٧ ، وجزء ٤: يوليو
١٩٩٧ ، وجزء ٥: يونيو ١٩٩٧ ، وأجزاء ٦ - ٧: يناير ١٩٩٨ ، وأجزاء ٨ -
١٤: فبراير ١٩٩٨ ، وجزء ١٥: مارس ١٩٩٨ .

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

- أبنية المشتقات في نهج البلاغة (دراسة دلالية) : ميثاق علي عبد الزهرة
الصميري، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة - كلية الآداب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

- أبنية المصادر في سورة البقرة (دراسة وصفية تطبيقية): عبد الناصر عبد النور جيلي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جمهورية السودان جامعة البطانة، ٢٠١٧م.
- الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ) : عفاف هادي شريف، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة بابل، ٢٠١٥م.
- الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم : جلال الدين يوسف فيصل العيداني، أطروحة دكتوراه، كلية التربية / جامعة البصرة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
- اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي) : سمير محمد عزيز نمز موقده، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٤م.
- الاسم في العربية بنية ودلالة : كاظم دنيّة كميّة، رسالة ماجستير، كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- اشتراك الصيغ الصرفية في العربية : عبد العزيز بن سعيد بن مجحد الزهراني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
- التحويل الصرفي في القرآن الكريم (دراسة دلالية تطبيقية) : إعداد الطالبتين : حميدة أونان، وسيلة لعبيدي، رسالة ماجستير، جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة، كلية اللغات والآداب، ٢٠١٧م - ٢٠١٨م.
- تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية : أحمد محمود الصالح جوارنه، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.
- جموع التكسير واستعمالاتها في القرآن الكريم (من فاتحة الكتاب إلى نهاية سورة النساء) دراسة تطبيقية تحليلية : خميس محمد مباح، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية - كلية اللغة العربية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
- دراسة أبنية المصادر في سورة يونس : ماهاما لطفي ميسا، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية : كلية اللغات، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- دراسة الظواهر النحوية واللغوية في القراءات الواردة في كتاب الدُّرِّالمَصُونُ للسَّمين الحلبيّ، صالح ذيب صالح الجبوري، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠٠٢م
- صيغة فعيل (دراسة صرفية نحوية دلالية):مررزوق عطوي مرزوق المرزوقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، (د . ت)
- الصيغ المصدرية في الدراسات الصرفية الجزائرية في عيون البصائر : بن سكران حفيظة ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران - السانية - كلية الآداب والفنون واللغات ، ٢٠١٠م - ٢٠١١م .
- العدول الصرفي في القرآن الكريم (دراسة دلالية) : هلال علي محمود الجحيشي، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل - كلية الآداب ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- المصادر السماعية في الثلث الأخير في القرآن الكريم (دراسة صرفية تحليلية) : ناصر شعيب ، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية - كلية اللغات ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .
- المصدر بين التنظير والاستعمال: حنان جميل عطا جبر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٣م .

ثالثاً:- المجالات والأبحاث العلمية

- الأبنية الصرفية دراسة تحليلية لمفهوم التعددية : د. عبد المجيد الجيلي إبراهيم، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي ، العدد التاسع - يوليو ٢٠١٧م .
- الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في المعنى عند السَّمين الحلبيّ في الدُّرِّالمَصُون دراسة سورة البقرة : م.م سوزان عبد الواحد عبد الجبار ، مجلة جامعة الأنبار ، ٢/ العدد الثامن ، ٢٠١٠م .
- التحوّل الصرفيّ إلى صيغة اسم المفعول في القرآن الكريم بين التوجيه الاعتباطيّ والإعجاز البيانيّ : أ.م. د. غاطع جار الله سطم ، أ.م. د. هاشم جعفر حسين ، مجلة العلوم الانسانية / كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٣ / العدد الأول - آذار / ٢٠١٦م .

- تعدد الأوجه الصرفية في تفسير ألفاظ القرآن الكريم ماجاء على صيغة (فَعَلَ) نموذجًا : ناهدة غازي ، جامعة عين الشمس — كلية الآداب ، المجلد / ٤٧، (عدد أكتوبر ديسمبر ٢٠١٩ م).
- صيغة فَعْلَان في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية : م. حسين عبد المهدي، أ.د. كاطع جار الله سطاتم ، مجلة كلية التربية الأساسية / جامعة المستنصرية – كلية الآداب ، المجلد / ٢٥، العدد / ١٠٤، ٢٠١٩ .
- المصدر ودلالاته الصرفية والوظيفية النحوية : موسى حسين الموسوي ، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل ، العدد / ١٠، كانون الثاني ٢٠١٣ م .

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

University of Babylon

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic Language / Postgraduate Studies



**The multiplicity of morphological aspects in the
names of the words of the Noble Qur'an in
the interpretation of Al-Durr Al-Masoon by
Al-Samin Al-Halabi (d. 756 A.H)**

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Education for Human
Sciences / University of Babylon in partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Education in Arabic /
Language Education

By

Baraa Haider Huwaydi Hamad

Supervised by

Assis.D.Hamza Khudair Effendi AL– Quraishi

1443 B.H

2021 A.D

summary

Topic: The multiplicity of morphological aspects in the names of the words of the Noble Qur'an in the interpretation of Al-Durr Al-Masoon by Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH)

This research deals with the multiplicity of morphological aspects in the names of the words of the Noble Qur'an by Al-Samin Al-Halabi in his interpretation of Al-Dur Al-Masun (d. 756 AH). The study revealed the multiplicity of morphological aspects in Al-Dur Al-Masun, which is the desired goal of this study, and a group of morphological and grammatical sources, interpretation books and dictionaries were used in this research.

The nature of the research necessitated that it be in three chapters preceded by an introduction and a preface, and then followed by a conclusion that included harvesting of the fruits of the research, and it was mentioned in the preamble to Al-Samin Al-Halabi, including his name, his birth, his culture and his scientific status, his sheikhs, his works, his death, then after that the definition of the method and the reasons for the multifacetedness Morphology, and its approach to pluralism.

The first chapter was devoted to the study of (the multiplicity of morphological aspects between the source and the noun), which included three sections. The first topic was in (the multiplicity of morphological faces in abstract formulas), and the second topic was in (the multiplicity of morphological aspects in formulas increased by one letter), and the third topic included It was in (the multiplicity of morphological aspects in the two-letter extra formulas).

The second chapter talked about: (the multiplicity of morphological aspects between the source and derivatives), and it included three sections. (The multiplicity of morphological aspects in the two-letter augmented formulas).

The third chapter came to stand on: (the multiplicity of morphological aspects between the infinitive and the plural), and included three sections, the first topic was (the multiplicity of morphological faces in abstract formulas), and the second topic was (the multiplicity of morphological faces in the compound forms by one letter), and the third topic in (The multiplicity of morphological aspects in the two-letter multiplication forms), and the conclusion is deposited by the most important results of the research.

Finally, I ask God to benefit from this work, and praise be to .God, Lord of the worlds